المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

المتطلبات، والأهمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة لحالة مصر

إعداد

د. السيد صلاح الدين سيد محمد علي

أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية العامة

معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب

المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

دورية علمية محكمة

المجلد (٢) . العدد (٧) . أكتوبر٢٠٢٣

P-ISSN: 2812-6394 E-ISSN: 2812-6408

https://ijaefs.journals.ekb.eg/

الناشر

جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون

المشهرة برقم ٢٧١١ لسنة ٢٠٢٠، بجمهورية مصر العربية

https://srtaeg.org/

" المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:
المتطلبات، والأهمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة لحالة مصر

إعداد

د. السيد صلاح الدين سيد محمد علي

أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية العامة

معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب

المستخلص

أصبحت سلاسل القيمة العالمية من أهم أنماط التجارة الدولية المؤثرة في تنظيم وتوزيع الإنتاج بين الدول، مما جعلها بمثابة إطارًا لتحليل العمليات التي يتم من خلالها إنتاج السلع والخدمات حول العالم،

وسعى العديد من الدول النامية لتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، بوصفها مدخلًا مهمًا للاندماج في الأسواق الدولية، والتفاعل المباشر مع الشركات متعددة الجنسيات.

وتتيح مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية فرص واسعة لدعم الاقتصادات الوطنية، من خلال دورها الفعال في تعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الارتقاء الصناعي، وتعزيز القيمة المضافة للتصنيع، ودعم رواد الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة، ونشر وتطوير التكنولوجيا، وتحسين جودة حياة المواطنين، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات.

وتحتاج مصر إلى تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية لتحقيق طموحاتها الاقتصادية، خاصة في ظل ما تمتلكه مصر من مقومات مهمة تسمح لها بالتنافس الدولي، إذا استطاعت تلبية بعض المتطلبات ، التي نجحت في توفيرها النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية، ومنها توفير الأطر المؤسسية والسياسات الاقتصادية الداعمة، والمتطلبات المادية والبشرية.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، الأهمية الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، التجارة الدولية، الاقتصاد المصري.

Abstract:-

Global value chains have become one of the most important patterns of international trade, influencing the organization and distribution of production between countries. This has made them a framework for analyzing the processes through which goods and services are produced around the world. Many developing countries have sought to enhance their participation in global value chains, as they represent an important gateway to integration into international markets and direct interaction with multinational corporations.

The participation of developing countries in global value chains offers broad opportunities to support national economies through their effective role in enhancing local production, achieving industrial upgrading, enhancing the added value of manufacturing, supporting entrepreneurs and small and medium-sized enterprises, disseminating and developing technology, improving the quality of life for citizens, attracting foreign direct investment, and boosting exports.

Egypt needs to enhance its participation in global value chains to achieve its economic ambitions, especially given the significant components it possesses that enable it to compete internationally. This is achieved if it can meet certain requirements, which developing countries most involved in global value chains have successfully met. These requirements include providing institutional frameworks, supportive economic policies, and material and human resources.

Keywords: Global Value Chains, Participation in Global Value Chains, Economic Importance of Participation in Global Value Chains, International Trade, Egyptian Economy.

المقدمة

ساهمت مجموعة من العوامل العالمية، ومن أهمها الصعود المستمر للعولمة وتسارع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبروز دور الشركات متعددة الجنسيات، فضلًا عن التحديات التي فرضتها الأزمات الاقتصادية والتنافس الاقتصادي بين الدول، في تغييرات عميقة شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية، وامتدت هذه التغييرات لتصل إلى تحولات هائلة في نسق الإنتاج والتجارة الدولية، وساعد ذلك على ظهور وانتشار سلاسل القيمة العالمية بوصفها ظاهرة محورية تمثل إطارًا جديدًا لتنظيم وتوزيع الأنشطة الاقتصادية بين الدول.

وتعد سلاسل القيمة العالمية تغييرًا محوريًا في نمط الإنتاج الدولي، حيث ساهمت في الانتقال من التركيز على سلع وخدمات تنتج بالكامل في نفس الدولة، إلى التركيز على تجزئة الإنتاج عبر عدة دول تشكل شبكة إنتاج عالمية مترابطة، وتسمح لكل دولة بالمشاركة في إنتاج جزء من المنتج النهائي بما يتوائم مع قدراتها وميزاتها التنافسية.

وترتب على تجزئة الإنتاج بين عدة دول ضرورة تكامل أجزاء المنتج المتناثرة عبر عدة مواقع جغرافية، ومن ثم تزايد أهمية التجارة الدولية في المكونات والمهام الإنتاجية، لتتشكل سلسلة عالمية تسمح بتنقل القيمة من دولة إلى أخرى، وتقدم كل دولة إلى السلسلة قيمة مضافة تناسب إمكانتها الإنتاجية والتجارية.

وتمثل المشاركة في سلاسل القيمة فرصة مهمة لأقتصادات الدول النامية، للمشاركة في الإنتاج والتجارة الدولية، حيث تستطيع الدول أن تتخصص في إنتاج أجزاء أو مهام محددة تناسب قدراتها الاقتصادية ومستوى المعرفة الفنية المتوافر.

كما تدعم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترقية اقتصادات الدول النامية بمرور الوقت، نتيجة تراكم الخبرات ونقل التكنولوجيا وتطوير المهارات الفنية والإدارية، من خلال التفاعل مع الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويترتب على الترقية الاقتصادية أن تصبح الدولة مؤهلة للتخصص في أنشطة إنتاجية أكثر أهمية، وبالتالي زيادة العوائد الاقتصادية.

ويتطلب تعزيز مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية تلبية مجموعة من المتطلبات الاقتصادية، التي تعزز قدرة الدولة على الاستفادة من ميزاتها النسبية، وتدعم قدرتها على التنافس الدولي، وتزيد جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، وتدعم اندماجها في التجارة الدولية.

وتحتاج مصر في إطار سعيها إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، إلى تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية للاستفادة من الفرص المتعددة التي تتيحها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الإنتاج المحلي وزيادة القدرة على التصدير وتوفير فرص عمل متنوعة، وخاصة أن مصر يتوافر لديها مجموعة من المقومات التي تسمح لها بالمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية إذا وفرت مجموعة من المتطلبات اللازمة لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

إشكالية البحث:

تسعى أغلب الدول النامية في الوقت الحالي إلى تطوير اقتصادتها الوطنية، وجذب الاستثمارات، والمشاركة الفعالة في الإنتاج العالمي، بما يساهم في تلبية احتياجات أسواقها المحلية ويدعم صادرتها، وعلى الرغم من تصاعد المنافسة الاقتصادية بين الدول إلا أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتيح للدول النامية آفاقًا جديدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، إذا توافرت المقومات والمتطلبات الداعمة للمشاركة الفعالة، والاستفادة من الفرص المتاحة.

ويعد التساؤل الرئيسي لهذا البحث ماهى متطلبات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وما أهميتها لاقتصادات الدول النامية وخاصة الاقتصاد المصري؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية أهمها ما يلي:

١. ما هو مفهوم سلاسل القيمة العالمية، ولماذا تعد نمطًا مختلفًا عن التجارة التقليدية ؟
٢. كيف تساهم سلاسل القيمة العالمية في تشكيل خريطة الإنتاج والتجارة الدولية ؟
٣. ما هى متطلبات تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ؟
٤. ما هو الوضع الراهن لمشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية ؟
٥. كيف يمكن لمصر تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية ؟
٦. ما هى الاهمية الاقتصادية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ؟

أهداف البحث:

١. توضيح مفهوم سلاسل القيمة العالمية، ونشأتها.
٢. تحديد أوجه الاختلاف بين سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية التقليدية
٣. تحديد متطلبات تعزيز مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية.

٤. تحليل مؤشرات مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية، ومقومات ومتطلبات تحسينها.
٥. تحليل أهمية تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لاقتصادات الدول النامية، وخاصة الاقتصاد المصري.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة موضوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، المتطلبات، والأهمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة لحالة مصر، أهميتها من تزايد التنافس الاقتصادي بين الدول في إطار سعى كل دولة لتحسين مكانتها في الاقتصاد العالمي، وتحقيق أكبر قدر من العوائد الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الوقت الحالي من أبرز الفرص المتاحة للدول النامية للتواجد الفعال على خرائط الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية. .

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وعرض المعلومات المتعلقة بالإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية، وتحليل الوضع الراهن لمشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية، ومتطلبات المشاركة الفعالة وأهميتها الاقتصادية.

كما استخدم الباحث المنهج المقارن لتحليل الفجوة بين الاقتصاد المصري واقتصادات الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية، وتحليل المتطلبات والأهمية الاقتصادية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

خطة البحث:

يتناول الباحث موضوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، المتطلبات، والأهمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة لحالة مصر، من خلال ثلاثة مباحث. وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية.

المبحث الثاني: مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية ومتطلبات تعزيزها.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

المبحث الأول

الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية

تعد سلاسل القيمة العالمية واحدة من التطورات المهمة التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي في العقود الأخيرة الماضية، نظرًا لأهميتها المتزايدة في إعادة صياغة خرائط الاستثمار والتجارة الدولية، وإعادة تشكيل أنماط الإنتاج العالمي، ومساعدة الدول على تعظيم الاستفادة من ميزاتها التنافسية.

وتمثل سلاسل القيمة العالمية مفهومًا جديدًا للتبادل التجاري بين الدول، يتجاوز النماذج التقليدية، من خلال التركيز على تجزئة الإنتاج، والتجارة الدولية في المهام وأجزاء المنتجات، ويتيح ذلك للدول فرصًا واسعة للاندماج في الأسواق الدولية والمشاركة الفعالة في الأنشطة الإنتاجية، من خلال التركيز على أداء مهمة محددة أو جزء من المنتج النهائي، دون ضرورة توافر القدرة على إنتاج المنتج النهائي بالكامل.

كما أصبح تحليل سلسلة القيمة العالمية لأحد المنتجات النهائية يشكل أداة منهجية لتتبع مسار المنتج النهائي وجميع مراحله، وفهم كيفية توزيع القيمة المضافة بين الدول المشاركة في أنشطة الإنتاج، وتحليل العلاقات بين الأطراف الفاعلة في شبكة الإنتاج.

وفي هذا المبحث يتم تناول الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية، من خلال أربعة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: جذور نشأة سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثاني: ماهية سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثالث: أبعاد تحليل سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الرابع: المخاطر المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية.

المطلب الأول

جذور نشأة سلاسل القيمة العالمية

تمثل سلاسل القيمة العالمية الامتداد الدولي لمفهوم سلاسل القيمة، كما تعد استجابة مباشرة لظاهرة تجزئة الإنتاج العالمي المتنامية، وتنطلق من منظور أن أنشطة الإنتاج على طول سلسلة القيمة تنفذ بشكل متزايد من قبل كيانات مختلفة تقع في دول مختلفة، وفيما يلي توضيح لنشأة سلاسل القيمة العالمية والتي ترتكز على مفهوم سلاسل القيمة وتنامي ظاهرة تجزئة الإنتاج العالمي.

أولًا: مفهوم سلاسل القيمة

أدى التنافس الاقتصادي المتزايد على مستوى الدول والشركات، بالإضافة إلى ما يتسم به العصر الراهن من من بيئة اقتصادية أكثر خطورة وتعقيد متزايد، ونمو التجارة الدولية مع تعدد أصحاب المصلحة إلى أن أصبح المنتج النهائي يتم من خلال أنشطة شبكات الشركات بدلًا من الشركات المنعزلة.[١]

وتحول التركيز من الاعتماد على سلسلة التوريد التي تعتمد على أنشطة الشركة الواحدة أو الدولة الواحدة، إلى سلسلة القيمة التي تعتمد على توزيع الأنشطة الانتاجية بين عدة شركات أو عدة دول، بهدف الوصول إلى منتجات وخدمات ومراحل إنتاج ذات قيمة مضافة أعلى، من خلال زيادة التخصص والاعتماد على روابط محلية ودولية فعالة.[٢]

وتشمل سلسلة القيمة المجموعة الكاملة من الأنشطة الإنتاجية المتسلسلة التي تقوم بها المشروعات لتحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة أعلى عبر المراحل المتعددة لإنتاج السلعة أو الخدمة، سواءً كانت هذه الأنشطة محلية أو وطنية أو إقليمية أو عالمية.[٣]

وقد نشأ مفهوم سلسلة القيمة من سلسلة التوريد، ولكنه يوضح القيمة التي تخلق في كل مرحلة من مراحل السلسلة، ويقصد بالقيمة مجموع المنافع والفوائد التي يستفاد منها المستهلك وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي يتم إضافتها وخلقها من خلال أنشطة اقتصادية

---

[1] Xin, Tong. Fragmentation of production. The International Encyclopedia of Geography, edited by Douglas Richardson et al., John Wiley & Sons, Ltd., 2017, p. 1.

[2] Dubey, S. K., et al. A Brief Study of Value Chain and Supply Chain. Agriculture Development and Economic Transformation in Global Scenario, Sept. 2020, p. 177.

3 Kumar, Dilip, and Rajeev P. V. Value Chain: A Conceptual Framework. I.J.E.M.S., vol. 7, no. 1, 2016, p. 74.

تمارس في كل خطوة أو مرحلة يمر بها المنتج، ويهدف القائمين عليها إلى تحقيق ميزة تنافسية وتلبية احتياجات السوق.[٤]

وقدم مايكل بورتر مفهوم سلاسل القيمة لأول مرة في عام ١٩٨٥م، ويعرف بورتر سلسلة القيمة بأنها النطاق الكامل الذي يشمل مجموعة الأنشطة اللازمة لتقديم سلعة أو خدمة ذات قيمة إلى السوق، بدءًا من مرحلة التصميم، مرورًا بمراحل الإنتاج المختلفة (التي تشمل مزيجًا من التحويل المادي والمدخلات من مختلف منتجي الخدمات)، وصولًا إلى التسليم إلى المستهلك النهائي، والتخلص النهائي منه بعد الاستخدام.[٥]

وتتضمن سلسلة القيمة كل نشاط يساهم في تعزيز قيمة المنتج النهائي، بدءًا من مرحلة التصميم وانتهاءً بالتسليم النهائي للمستهلك، تشمل سلسلة القيمة المنتجين، وموردي المدخلات، والعاملين، والمعالجين، وتجار التجزئة، والمشترين. وتدعمهم مجموعة من مقدمي الخدمات التقنية والتجارية والمالية.[٦]

ثانيًا: مفهوم تجزئة الإنتاج العالمي

تعد تجزئة الإنتاج العالمي استراتيجية إنتاجية وتجارية حديثة، تقوم على تفكيك إنتاج السلع أو الخدمات، وتقسيم عمليات الإنتاج إلى مراحل أو وظائف متعددة يتم توزيعها في دول مختلفة بدلًا من التركيز الرأسي داخل دولة واحدة، بحيث تتخصص كل دولة في تنفيذ مرحلة أو وظيفة إنتاجية معينة، كأن تتخصص دولة ما في تصميم المنتج، وتتخصص دولة أخرى في صناعة أحد مكونات المنتج ، وتقوم دولة أخرى بالتجميع النهائي للمكونات.[٧]

ويساعد تقسيم عمليات الإنتاج وتوزيعها جغرافيًا على التخصص وتحقيق الاستفادة القصوى من الميزات التنافسية مثل مزايا الموقع الجغرافي والعمالة ووفرة الموارد والبنية التحتية ... إلخ، مما يساهم في تعزيز الروابط بين المشاركين في عمليات الإنتاج، وتحسين كفاءة الإنتاج وتخفيض التكاليف وسرعة الاستجابة لمتطلبات الأسواق العالمية.[٨]

---

[4] Dubey, S. K., et al. op.cit., p. 182.

[5] Simatupang, Togar M., et al. The Emergence of Value Chain Thinking. International Journal of Value Chain Management, vol. 8, no. 1, 2017, p. 5.

[6] Zamora, Elvira A. Value Chain Analysis: A Brief Review. Asian Journal of Innovation and Policy, Vol. 5, No. 2, 2016, p. 118.

[7] Song, Jian, and Jing Wang. Has Global Division of Labor Increased Markup of Chinese Enterprises? China Finance and Economic Review, vol. 9, no. 2, 2021, pp. 68.

[8] Xin, Tong. op.cit., p. 1.

وترتكز تجزئة الإنتاج على مفهومين أساسيين، وهما كتل الإنتاج وروابط الخدمات، وتشير كتل الإنتاج إلى الإمكانية التقنية لتجزئة خط الإنتاج إلى أجزاء صغيرة، ليتم تنفيذها في مواقع جغرافية مختلفة للاستفادة من الفوارق في التكلفة والتقنيات والمهارات بين هذه المواقع.[٩]

وقد ساهم تطوير التكنولوجيا وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات بشكل كبير في خفض تكلفة التنسيق بين كتل الإنتاج المتباعدة المسافة، وتسهيل تخصيص كل كتلة إنتاجية في دولة مختلفة أو حتى قارة مختلفة والاستفادة من المزايا النسبية لكل موقع جغرافي لتتكون شبكات إنتاج عالمية فعالة.[١٠]

ويحتاج التنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المتعددة و الموزعة في مواقع جغرافية مختلفة إلى ما يعرف بروابط الخدمات، ويقصد بها الأنشطة التي تربط الكتل الإنتاجية بعضها ببعض، وتدعم الانتقال السلس لمكونات أو مراحل الإنتاج بين المواقع الإنتاجية المتعددة لتصبح شبكة إنتاج مترابطة عن طريق مجموعة من الخدمات الوسيطة، مثل النقل، والتأمين، والاتصالات والمعلومات، ومراقبة الجودة، وتنسيق الإدارة وغيرها من الخدمات اللازمة لضمان تفاعل كتل الإنتاج بالشكل الصحيح.[١١]

وتعد روابط الخدمات أمرًا بالغ الأهمية لتسهيل تبادل المعلومات بين مختلف المواقع الإنتاجية، ففي عملية الإنتاج التقليدية، تجرى جميع جوانب الإنتاج في مكان واحد، ويساعد ذلك على خفض تكلفة التواصل، ولكن مع تجزئة الإنتاج يصبح التنسيق أكثر تعقيدًا وتشابكًا، ويتطلب المزيد من روابط الخدمات بين كتل الإنتاج، وكلما زادت سرعة وكفاءة روابط الخدمات، كلما زادت القدرة على الاستفادة من المزايا النسبية الخاصة بالموقع من خلال تجزئة الإنتاج.[١٢]

ولا تشمل روابط الخدمات جميع ما يطلق عليه عادةً خدمات، ولكن يقصد بها الخدمات التي توفرها الاتصالات والنقل وجمع المعلومات وتنسيق كتل الإنتاج التي تشكل جزءًا من عملية

---

[9] Jones, Ronald W.,and Henryk Kierzkowski. International Trade and Agglomeration: An Alternative Framework. Journal of Economics, supplement 10, 2005, p. 5.

[10] Chongvilaivan, Aekapol. Thailand's 2011 Flooding: Its Impact on Direct Exports, and Disruption of Global Supply Chains. ARTNeT Working Paper Series, no. 113, ESCAP, May 2012, p. 8.

[11] Jones, Ronald W.,and Henryk Kierzkowski. op.cit., p. 5.

[12] Xin, Tong. op.cit., p. 1.

إنتاج ذات صلة موزعة على العديد من المناطق أو الدول، ولذلك لا تعتبر الخدمات التي تربط المنتجين بالمستهلكين من روابط الخدمات لأنها لا تربط كتل إنتاج مختلفة.[١٣]

تخلق تجزئة الإنتاج الدولي الحاجة إلى شبكات إنتاج عالمية مترابطة والحاجة إلى التجارة الدولية في السلع الوسيطة المختلفة الناتجة عن كل مرحلة إنتاج في موقع جغرافي مختلف، قبل تجميعها في المرحلة الأخيرة لإنتاج السلعة النهائية، وهو ما يجعل تجزئة الإنتاج هو العملية التي تقوم عليها سلاسل القيمة العالمية.[١٤]

[13] Golub, Stephen S., et al. Globalization and Country-Specific Service Links. Journal of Economic Policy Reform, vol. 10, no. 2, June 2007, p. 68.

[14] Klimis Vogiatzoglou.pdf Vogiatzoglou, Klimis. International Production Sharing and Export Development: An Examination for China and Vietnam. Journal of Asian Development, vol. 3, no. 2, 2017, p. 198.

المطلب الثاني

ماهية سلاسل القيمة العالمية

تمثل سلاسل القيمة العالمية إطارًا للتطوير الاقتصادي يركز على التحول إلى منتجات وخدمات ومراحل إنتاج ذات قيمة مضافة أعلى من خلال زيادة التخصص وروابط محلية ودولية فعالة، مثل روابط المعرفة الدولية التي تعوض عن القاعدة الضيقة للمعرفة المحلية.[١٥] وفي هذا المطلب يتم توضيح ماهية سلاسل القيمة العالمية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: مفهوم سلاسل القيمة العالمية

تعد سلاسل القيمة العالمية نمط من أنماط التجارة الدولية، يتضمن مشاركة أكثر من دولتين في عمليات الإنتاج، حيث يجب أن يتم التبادل التجاري للقيمة أكثر من مرة، كأن يتم تصدير القيمة من دولة إلى دولة ثانية، وتقوم الدولة الثانية باستغلال القيمة المستوردة في مهمة إنتاجية، ثم تعيد تصدير القيمة بعد تطويرها من خلال نشاط إنتاجي، وهكذا، ولا يعد الاستيراد بدون إعادة التصدير من قبيل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.[١٦]

وتعد سلاسل القيم العالمية مجموعة من شبكات إنتاج وتجارة متشابكة، تتوزع فيها مراحل إنتاج سلعة أو خدمة عبر عدة دول، بحيث يتم تنفيذ المهام المختلفة في مواقع جغرافية متعددة، وتركز سلاسل القيم العالمية على التجارة الدولية في المهام المجزأة أو المكونات الوسيطة للمنتج النهائي، وذلك بخلاف نماذج التجارة الدولية التقليدية التي تركز على التجارة الدولية في السلع والخدمات النهائية.[١٧]

وتقسم سلاسل القيمة العالمية عملية الإنتاج بين الدول، حيث تتخصص الشركات في مهام ومراحل إنتاج محددة بدلًا من إنتاج المنتج بأكمله، ومع هذه التجزئة يسهل تنفيذ أجزاء محددة من عملية الإنتاج في بعض الدول، مع تقليل التكاليف من خلال وفورات الحجم والتخصص، ويؤدي التخصص وبناء علاقات مستدامة بين الشركات إلى زيادة نقل التكنولوجيا

---

[15] Zamora, Elvira A. op.cit., p. 117.

[16] Borin, Alessandro, et al. Economic Consequences of Trade and Global Value Chain Integration: A Measurement Perspective. Policy Research Working Paper, no. 9785, World Bank, Sep. 2021, p. 7.

[17] Meng, Bo, et al. Are global value chains truly global? A new perspective based on the measure of trade in value-added. IDE Discussion Paper, no. 736, Institute of Developing Economies, JETRO, Jan. 2019, p. 2.

والمعرفة، بالإضافة إلى زيادة الوصول إلى رأس المال، ويسمح هذا للشركات بزيادة الإنتاجية والدخل.[١٨]

وتشمل سلسلة القيمة العالمية مجموعة من المراحل التي ينطوي عليها إنتاج منتج أو خدمة تباع للمستهلكين، حيث تضيف كل مرحلة قيمة مضافة، ويتم إنتاج مرحلتين على الأقل في بلدان مختلفة ، تشارك الشركة أو الدولة في سلسلة القيمة العالمية إذا أنتجت مرحلة واحدة على الأقل فيها.[١٩]

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية التقليدية

تمثل سلاسل القيمة الدولية أحد أنماط التجارة العابرة للحدود بين الدول، وتتضمن عملياتها أنشطة تصدير وأنشطة استيراد، ولكنها تختلف عن التجارة الدولية التقليدية في عدة أوجه، ومن أهمها:

١. تعتبر التجارة الدولية التقليدية هى أبسط أشكال التجارة بين الدول، حيث يتم إنتاج المنتجات النهائية بالكامل في دولة واحدة، ثم يتم تصديرها واستهلاكها في بلد آخر، بينما تركز سلاسل القيمة العالمية على عمليات إنتاج مجزأة وموزعة على عدة دول، وبالتالي تركز على التجارة في المهام والسلع الوسيطة.[٢٠]

٢. يكفي في التجارة الدولية التقليدية أن تعبر القيمة المضافة الحدود مرة واحدة فقط، من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة، ولكن في سلاسل القيمة العالمية، فيجب أن تعبر القيمة المضافة حدود دولتين على الأقل، في صورة مدخلات أو مكونات يتم تصديرها من دولة إلى دولة ثانية تعيد تصديرها مباشرة أو بعد عملية تصنيع إلى دولة ثالثة، قد تكون دولة المستهلك النهائي أو تعيد التصدير، وهكذا لتتكون سلسلة قيمة عبر عدة دول.[٢١]

---

[18] Nag, Biswajit. Trade and Trade Policy Analysis for the Post Covid-19 Recovery. Capacity Building Workshop, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 7-10, Bangkok, Thailand, Dec. 2021, p. 5.

[19] Antras, Pol, and Davin Chor. Global Value Chains. NBER Working Paper, no. 28549, National Bureau of Economic Research, Mar. 2021, p. 1.

[20] Nag, Biswajit. op.cit., P. 26.

[21] Borin, Alessandro, et al. op.cit., p. 7.

٣. تتضمن التجارة الدولية التقليدية للدولة الصادرات والواردات، أما مشاركة الدولة في سلاسل القيمة فتتضمن الصادرات للقيمة المضافة المحلية، والواردات في حالة إعادة تصديرها، أي أن مشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية تركز على التصدير في المقام الأول.[٢٢]

٤. ينظر إلى الواردات عادةً في التجارة التقليدية على أنها منافسة للإنتاج المحلي، بينما في سلاسل القيمة العالمية تعد الواردات من العناصر الحيوية للتصدير، إذا كانت تمثل مدخلات وسلع وسيطة عالية الجودة تساعد على تحسين الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات.[٢٣]

ثالثًا: عوامل صعود وانتشار سلاسل القيمة العالمية:

ساعدت مجموعة من العوامل المرتبطة بالتغيرات العالمية الحديثة وتطورات الاقتصاد العالمي على انتشار سلاسل القيمة العالمية، لتصبح النمط الأهم للتجارة بين الدول، ومن أهم هذه العوامل:

١. تطور التكنولوجيا: ساهم التطور السريع في تكنولوجيا الإنتاج، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظم اللوجستيات والنقل في تسهيل مشاركة أكثر من موقع جغرافي في أنشطة الإنتاج، من خلال دعم الترابط بين هذه المواقع الجغرافية، وتسهيل المراقبة والإشراف عن بعد على العمليات الإنتاجية وبتكلفة منخفضة.[٢٤]

٢. تحرير التجارة العالمية: أدى اتساع نطاق العولمة، وتحرير التجارة الدولية، وتقليل القيود الجمركية، إلى تخفيض تكاليف التجارة والنقل، وسهولة تداول الأجزاء المنتجة عبر الدول، مما ساهم في اتجاه الشركات الدولية إلى توزيع الأنشطة الإنتاجية على دول مختلفة بحسب الميزات النسبية.[٢٥]

---

[22] Borin, Alessandro, et al. op.cit., p. 8.

[23] Cusolito, Ana Paula, et al. Inclusive Global Value Chains: Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low-Income Countries. Directions in Development, World Bank, 2016, p. 9

24 Levy, David, and Florence Palpacuer. Global Production Networks and the Changing Corporation. The Corporation: A Critical, Interdisciplinary Handbook, edited by Grietje Baars and André Spicer, Cambridge University Press, 2017, p. 338.

[25] Chongvilaivan, Aekapol. op.cit., p. 8.

٣. التنافس بين الشركات الدولية: ساهم تزايد الضغوط التنافسية بين الشركات الدولية الكبيرة، والرغبة في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية، في ظهور الحاجة إلى الوصول إلى أسواق جديدة والاستفادة من الميزات التنافسية في مواقع جغرافية مختلفة.[٢٦]

٤. التركيز على الأنشطة عالية القيمة: أدى تطور وتنوع المنتجات إلى تزايد الأنشطة الإنتاجية وتعقدها، مما ساهم في اتجاه الكثير من الشركات الدولية الرائدة إلى التركيز على الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، مثل مهام البحث والتطوير وتصميم المنتجات، مع تفويض كتل إنتاجية أخرى في أداء المهام ذات القيمة المضافة الأقل، وتوزيع أنشطة التصنيع وتجميع المكونات على مواقع جغرافية مختلفة.[٢٧]

٥. الاستفادة من وفورات الحجم: تعتبر وفورات الحجم، والمزايا المرتبطة بتوطين الاستثمار الصناعي، من العوامل التي شجعت الشركات متعددة الجنسيات على تجزئة الإنتاج، حيث يساهم تركيز إنتاج كل جزء أو مكون من المنتج في موقع محدد للشركات بتحقيق وفورات الحجم الداخلية في كل موقع، وتعزيز الكفاءة وتقليل الهدر، لأن كل موقع إنتاج يصبح متخصصًا في عملية محددة.[٢٨]

كما ينتج عن تكتل أوتجمع مجموعة من المنتجين لنفس الجزء أو المكون وفورات حجم خارجية عن الشركات، ولكنها تمثل فوائد تجنيها الشركات من العمل في البيئة الصناعية المحيطة بها، مثل توافر العمالة المتمرسة، والبنية التحتية الملائمة، ووفرة الموردين ومقدمي الخدمات المطلوبة، وتجذب هذه البيئة المشجعة الشركات الدولية إلى نقل جزء من عملياتها الإنتاجية إلى تلك المواقع.[٢٩]

٦. الاستعانة بمصادر خارجية أو التعهيد الخارجي: يشير مصطلح التعهيد الخارجي إلى قيام شركة بترتيب أعمالها في بلد آخر غير بلد مقر الشركة، ولكن من قبل الشركة

[26] Song, Jian, and Jing Wang. op.cit., p. 68.

[27] Levy, David, and Florence Palpacuer. op.cit., p. 338.

[28] Xin, Tong. op.cit., p. 4.

[29] Xin, Tong. op.cit., p. 4.

نفسها أو أحد فروعها، أو قيام الشركة بإسناد العمل إلى جهة خارجية، ويمكن أن يشمل الاستعانة بمصادر خارجية وجود الموردين أو المتعهدين في دول أجنبية.[٣٠]

وقد أصبح تزايد التكامل والترابط بين الاقتصادات العالمية من أهم المحركات للتغيرات الاقتصادية الهيكلية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وهو ما عزز اتجاه الشركات متعددة الجنسيات الكبرى إلى الاستعانة بمصادر خارجية في تنفيذ أنشطتها ومهامها، خاصة مع التطور السريع في تقنيات النقل والاتصالات.[٣١]

ويعد التركيز على الكفاءة، والاستفادة من أصحاب الخبرات والقدرات المميزة، من أهم العوامل التي تدعم استعانة الشركات متعددة الجنسيات بمصادر خارجية.[٣٢]

كما كان من الدوافع الرئيسية للاستعانة بمصادر خارجية هو سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق وفورات الحجم، وخفض التكاليف المالية مثل تكاليف الاقتراض والضرائب.[٣٣]

رابعًا: عناصر سلسلة القيمة العالمية

يستخدم مفهوم سلسلة القيمة العالمية عادةً كهيكل تنظيمي لتصوير وتصنيف وتحليل الأشخاص والأماكن والعمليات وارتباطاتها في الاقتصاد العالمي، ويتألف هذا الهيكل التنظيمي من أربعة عناصر رئيسية، وهى أنشطة إضافة القيمة، وسلسلة التوريد، وأسواق الاستخدام النهائي، وبيئة دعم الأعمال،وتتفاعل هذه العناصر لإنتاج منتجات نهائية للأسواق النهائية.[٣٤]

---

[30] Jones, Lin, Meryem Demirkaya, and Erika Bethmann. Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches. Journal of International Commerce and Economics, U.S. International Trade Commission, Apr. 2019, p. 2.

[31] Jones, Lin, Meryem Demirkaya, and Erika Bethmann. op.cit., P. 2.

[32] Dallas, Mark, et al. A Typology of Power in Global Value Chains. Working Paper in Business and Politics, no. 92, Copenhagen Business School, 2017, p. 11.

[33] Elms, Deborah K., and Patrick Low, editors. Global Value Chains in a Changing World. Fung Global Institute, 2013, p. 406.

[34] Frederick, Stacey. Combining the Global Value Chain and global I-O approaches. Discussion paper, International Conference on the Measurement of International Trade and Economic Globalization, Aguascalientes, Mexico, 29 Sep. – 1 Oct. 2014, p. 20.

أ. أنشطة إضافة القيمة

وتشمل أنشطة إضافة القيمة مجموعة من الأنشطة الأساسية والداعمة، التي قد تكون مطلوبة لنقل منتج أو خدمة من مجرد فكرة إلى المستخدمين النهائيين، وتتمثل الأنشطة الأساسية في:[٣٥]

١. الخدمات اللوجستية الصادرة: مثل توصيل المنتج النهائي إلى المستخدم النهائي.
٢. الخدمات اللوجستية الواردة: مثل استلام المواد الخام، والتخزين، وإدارة المخزون.
٣. العمليات: تشمل جميع الأنشطة المولدة للقيمة المتعلقة بتحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو خدمات.
٤. التسويق والمبيعات: تتضمن جميع الاستراتيجيات والأنشطة التي تهدف إلى تحفيز العملاء المحتملين على شراء المنتج النهائي، بما في ذلك اختيار قنوات التوزيع، والإعلان، والتسعير.
٥. خدمات ما بعد البيع: تشمل جميع الأنشطة التي تهدف إلى تحسين تجربة المستهلك، مثل خدمات العملاء، وخدمات الإصلاح والصيانة.

كما تشمل أنشطة إضافة القيمة أيضًا أنشطة ثانوية أو داعمة تسهل كفاءة الأنشطة الأساسية، مثل المشتريات، والبحث التكنولوجي، وتطوير المنتجات، وإدارة الموارد البشرية، وتطوير البنية التحتية للمشروعات الاقتصادية.[٣٦]

ب. سلسلة التوريد

تشمل سلسلة التوريد أربع مراحل أساسية، تشكل روابط الإنتاج في سلسلة القيمة تبدأ بمرحلة المواد الخام، وتستمر عبر مرحلة تصنيع المكونات والتجمعات الفرعية، ثم مرحلة المنتجات النهائية، وتنتهي بمرحلة التوزيع والمبيعات.[٣٧]

[35] Dubey, S. K., et al. op.cit., p. 177.

[36] Simatupang, Togar M., et al. op.cit., p. 5.

[37] Frederick, Stacey. op.cit., p. 23.

ج. أسواق الاستخدام النهائي

تشمل أسواق الاستخدام النهائي أسواق التجزئة الاستهلاكية، وأسواق الاستخدام العام، والأسواق الصناعية. يتكون كل سوق من العديد من المنتجات المختلفة، ولكنه يخدم أغراضًا شرائية مختلفة، سواءً للاستهلاك المنزلي الخاص، أو الإنفاق العام والمؤسسي، أو الاستثمار الخاص.[38]

د. بيئات الأعمال الداعمة

يمكن تقسيم بيئات الأعمال الداعمة إلى ست فئات رئيسية، وهى الخدمات الحكومية، البنية التحتية والتمويل، والروابط التجارية والنقابات المهنية، والتكنولوجيا وخدمات الأعمال والمعلومات، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والتعليم والتدريب، وتشكل هذه البيئات الداعمة مجتمعة الهيكل الأساسي لجميع الأنشطة الإنتاجية والتجارية، ويمكنها تسهيل أو إعاقة حركة المنتجات على طول سلسلة القيمة العالمية.[٣٩]

[38] Jones, Lin, Meryem Demirkaya, and Erika Bethmann. op.cit., P. 4.

[39] Frederick, Stacey. op.cit., p. 26.

المطلب الثالث

أبعاد تحليل سلاسل القيمة العالمية

أصبحت سلاسل القيمة مفهومًا أساسيًا في الاقتصاد الحديث، حيث تعد إطارًا تحليليًا يستخدم لفهم العمليات التي يتم من خلالها إنتاج السلع والخدمات وتسليمها للمستهلكين النهائيين، ومع تزايد تعقيد الاقتصاد العالمي، أصبح فهم سلاسل القيمة أمرًا أساسيًا لتحليل القدرة التنافسية لاقتصادات الدول والشركات.[٤٠]

ويعتبر تحليل سلسلة القيمة العالمية لأحد المنتجات بمثابة أداة لفحص وتقييم صناعة هذا المنتج بأكملها، وما يرتبط بها من تجمعات صناعية وأنشطة اقتصادية تمارس في عدة دول، بالإضافة إلى نظم العمل داخل الشركات والمواقع الإنتاجية المرتبطة بهذا المنتج.[٤١]

توجد ستة أبعاد أساسية لتحليل سلاسل القيمة العالمية، ويمكن تقسيم هذه الأبعاد إلى ثلاثة أبعاد عالمية وثلاثة أبعاد محلية، وترتبط الأبعاد الثلاثة العالمية بديناميكيات الصناعة على المستوى العالمي، وهي هيكل المدخلات والمخرجات الذي يصف عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية، والنطاق الجغرافي الذي يوضح كيفية انتشار الصناعة عالميًا وفي أي البلدان تمارس أنشطة سلاسل القيمة العالمية المختلفة، وهيكل الحوكمة الذي يوضح كيفية تحكم الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة.[٤٢]

وتوضح الأبعاد الثلاثة المحلية كيفية مشاركة كل دولة في سلاسل القيمة العالمية، هذه الأبعاد المحلية هي الترقية الاقتصادية التي تصف الحركة الديناميكية داخل سلسلة القيمة، من خلال دراسة كيفية انتقال المنتجين بين مراحلها المختلفة، والسياق المؤسسي الذي من خلاله يتم يدمج سلسلة القيمة العالمية مع العناصر الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وأصحاب المصلحة في الصناعة، وهو البعد الذي يصف كيفية تفاعل مختلف الجهات الفاعلة المحلية في سلسلة القيمة لتحقيق التطوير.[43]

---

[40] Fernandez-Stark, Karina, and Gary Gereffi. Global value chain analysis: a primer (second edition). Handbook on Global Value Chains, edited by Stefano Ponte et al., Edward Elgar Publishing, 2019, p. 55.

[41] Zamora, Elvira A. op.cit., p. 117.

[42] Fernandez-Stark, Karina, and Gary Gereffi. op.cit., p. 55.

[43] Fernandez-Stark, Karina, and Gary Gereffi. op.cit., p. 56.

أولًا: هيكل المدخلات والمخرجات

تمثل السلسلة عملية المدخلات والمخرجات الكاملة التي تنقل المنتج من الفكرة الأولية إلى أيدي المستهلك، وتختلف القطاعات الرئيسية في كل سلسلة قيمة باختلاف نوع الصناعة، ولكنها تشمل عادةً أنشطة البحث والتصميم، والتوريد والتصنيع والتوزيع والتسويق والمبيعات والتسليم وإعادة تدوير المنتجات بعد الاستخدام.[٤٤]

ويتضمن هيكل المدخلات والمخرجات جميع العمليات الأساسية والخدمات اللوجيستية والداعمة والمكونات التي يتم تصنيعها في مراحل مختلفة حتى يتم تجميعها في مرحلة المنتج النهائي، بالإضافة إلى مجموعة من المعلومات (مثل الوظائف والأجور والأسعار وجنسية وأسماء الموردين والشركات المشاركة في مراحل مختلفة من السلسلة).[٤٥]

ويشكل هيكل المدخلات والمخرجات أداة رئيسية لتتبع وفهم العلاقات المتشابكة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولتحليل كيفية تحويل المدخلات إلى مخرجات عبر مراحل الإنتاج الموزعة على مواقع جغرافية متعددة، يتم صياغة هذه العلاقات بين القطاعات الاقتصادية وبين المواقع الجغرافية المتعددة في جداول المدخلات والمخرجات، والتي تعبر عن الصورة الكاملة للتدفقات الاقتصادية.[٤٦]

ويعتبر هيكل المدخلات والمخرجات بمثابة خريطة شاملة للمعاملات الدولية للمكونات والسلع والخدمات التي تساهم في المنتج النهائي، ويساعد على فهم السلسلة بأكملها، والمعرفة الوافية بصناعة المنتج النهائي وتطورها، والاتجاهات التي تشكل الصناعة وتنظيمها، وتحديد قطاعات السلسلة وتمييزها من خلال القيمة المضافة التي تضيفها في كل مرحلة إنتاج إلى المنتج النهائي، ومدى مساهمة كل عملية أو نشاط في إضافة القيمة، وبالتالي تحديد العائدات المختلفة التي تحققها كل دولة من الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة للمنتج النهائي.[٤٧]

---

[44] Frederick, Stacey. op.cit., p. 22.

[45] Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. Global Value Chain Analysis: A Primer. 2nd ed., Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness, July 2016, p. 8.

[46] Meng, Bo, et al. op.cit., p. 3.

[47] Nag, Biswajit. op.cit., p. 23.

ثانيًا: النطاق الجغرافي

يمثل النطاق الجغرافي بعدًا رئيسيًا في تحليل سلاسل القيمة العالمية، ويوضح كيفية تقسيم الإنتاج مكانيًا، وكيفية توزيع المهام عبر مواقع جغرافية متعددة حول العالم، فمع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي لم يعد إنتاج أحد المنتجات يقتصر على دولة واحدة، بل أصبح المنتج النهائي فعليًا صنع عالميًا بشكل تشاركي عبر شبكات إنتاج دولية مترابطة.[٤٨]

وأدى صعود سلاسل القيمة العالمية بشكل متزايد إلى إعادة رسم الحدود الدولية للمعرفة، وإعادة تحديد معالم التنافسية الصناعية على المستوى الدولي، من خلال خطوط شبكات الإنتاج الدولية وليس من خلال الحدود الوطنية، وأصبح إنتاج السلع والخدمات يتسم بالتجزؤ والتشتت المكاني، وتتحكم فيه الشركات الدولية الرائدة، والتي تنسق أنشطة عدد لا يحصى من الموردين والموردين الفرعيين حول العالم.[٤٩]

وتتأثر القرارات المتعلقة بتحديد المواقع الجغرافية للمهام والأنشطة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية بمجموعة من العوامل، ومنها:

١. المسافة المؤسسية: تشير المسافة المؤسسية إلى مدى الاختلافات في الخصائص المعرفية والثقافية والمعيارية والتنظيمية بين دولتين، وفارق قدرات الموردين، وكلما زادت الاختلافات والفوارق كلما زادت تكلفة هذا الموقع الجغرافي، حيث تفضل الشركات الرائدة التعامل مع بيئات عمل متجانسة.[٥٠]
٢. القدرة التشغيلية وتكلفتها: يتأثر قرار اختيار موقع جغرافي لتنفيذ مرحلة من مراحل سلاسل القيمة العالمية بتوافر القدرات التشغيلية بتكلفة مناسبة، ويشمل ذلك توافر العمالة المناسبة ومستويات الأجور ونفقات العمالة والضرائب والتراخيص

[48] Eckhardt, Jappe, and Arlo Poletti. Introduction: Bringing Institutions Back in the Study of Global Value Chains. Global Policy, vol. 9, Oct. 2018, p. 6.

[49] Ponte, Stefano, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. Introduction to the Handbook on Global Value Chains. Handbook on Global Value Chains, edited by Stefano Ponte, et al., Edward Elgar Publishing, 2019, p. 2.

[50] Perri, Alessandro. Institutional Brokerage and the Governance of Global Value Chains: The Case of the US Apparel Industry. University of South Carolina, 2017, p. 1.

الإدارية، وكذلك يشمل تكاليف المعاملات بين الجهات الفاعلة، مثل إمكانية نقل المعلومات وتنفيذ مواصفات المنتج المطلوبة ومراقبة الجودة وإدارة المخاطر.[٥١]

٣. طبيعة السوق المحلي: تؤثر المنافسة على الطاقة الإنتاجية المتاحة في الدول المضيفة، واستهلاك المساحة التصنيعية من قبل الشركات المحلية، بما في ذلك الشركات التي توجه إنتاجها للسوق المحلية، على قدرة المستثمرين العالميين على الحصول على طاقة إنتاجية تناسب احتياجاتهم الاستثمارية مما يدفع بهم إلى التوجه نحو موقع جغرافي أخر بحثًا عن طاقة إنتاجية مناسبة.[٥٢]

٤. تكاليف التجارة: تشكل تكاليف التجارة المرتفعة، بما في ذلك التعريفات الجمركية، وتكاليف الإجراءات الإدارية، وتكاليف النقل الدولي، نسبة عالية من تكاليف المنتجات أو المكونات التي تعبر الحدود عدة مرات، وهي تؤثر بشكل أساسي على قرارات الشركات الدولية في اختيار مواقعها، والتوزيع الجغرافي لمراحل الإنتاج.[٥٣]

ثالثا: السياق المؤسسي المحلي

يشير السياق المؤسسي المحلي إلى مجموعة من القيود الرسمية وغير الرسمية، والتي تشكل الأطر المؤسسية المنظمة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعتمد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير على هذه الأطر المؤسسية المحلية.[٥٤]

ويعد السياق المؤسسي المحلي هو البيئة التمكينية التي تشمل مجموعة عوامل حاسمة تهيئ الظروف التشغيلية التي تعمل ضمنها سلسلة القيمة العالمية، وتؤثر في أدائها بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل البنية التحتية والسياسات واللوائح والنظام الاقتصادي، وعلى الرغم أن هذه العوامل خارجة عن سيطرة أطراف سلسلة القيمة، إلا أنها تحدد الاتجاهات المؤثرة على السلسلة والعوامل الدافعة لها وتؤثر في قرارات أطرافها.[٥٥]

---

[51] United Nations Conference on Trade and Development. World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. United Nations, 2020, p. 130.

[52] Perri, Alessandro. op.cit., p. 141.

[53] United Nations Conference on Trade and Development. World Investment Report 2020, op.cit., p. 130.

[54] Eckhardt, Jappe, and Arlo Poletti. op.cit., p. 7.

[55] Zamora, Elvira A. op.cit., p. 118.

ويشمل السياق المؤسسي المحلي الأطر المؤسسية الرسمية مثل القوانين والسياسات وقواعد صنع القرار، ومؤسسات البيروقراطية والهيئات الحكومية ذات المكانة التنظيمية، كما يشمل الأطر والقيود غير الرسمية، مثل القيم والمعتقدات والأعراف والمعاني المشتركة المتأصلة في مجتمعات معينة.[٥٦]

كما يمكن تصنيف الأطر المؤسسية المحلية إلى السياق الاقتصادي مثل توافر المدخلات الرئيسية وتكاليف العمالة والبنية التحتية المتاحة، والوصول إلى التمويل، والسياق الاجتماعي مثل توافر العمالة ومستوى مهاراتها، ومشاركة الإناث في العمل والحصول على التعليم، والسياق الحكومي مثل الضرائب ولوائح العمل والإعانات، وسياسات التعليم والابتكار التي يمكن أن تعزز أو تعيق نمو الصناعة وتطورها.[٥٧]

رابعًا: أصحاب المصلحة

يتطلب تحليل الديناميكيات المحلية لسلسلة القيمة دراسة أصحاب المصلحة المعنيين، وتحديد جميع الجهات الفاعلة في الصناعة في سلسلة القيمة وتحديد دورها الرئيسي في السلسلة، ويعتبر أصحاب المصلحة الأكثر شيوعًا في سلسلة القيمة هم الشركات، والجمعيات الصناعية، والعمال، والمؤسسات التعليمية، والهيئات الحكومية بما في ذلك إدارات ترويج الصادرات وجذب الاستثمار ووزارات التجارة الخارجية والاقتصاد والتعليم وغيرها.[٥٨]

وتلعب الدول دورًا رئيسيًا في بناء سلاسل القيمة العالمية والحفاظ عليها من خلال التدخلات التيسيرية والتنظيمية والتوزيعية، ويمكن للدول أيضًا أن تكون جهات فاعلة مباشرة مهمة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الشركات المملوكة للدولة والمشتريات العامة.[٥٩]

وتعد الشركات من أصحاب المصلحة الرئيسيين في سلاسل القيمة العالمية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين عريضين من الشركات، الشركات الدولية الرائدة وشركات الموردين المحليين، تركز الشركات الدولية الرائدة على تطوير المنتجات والعلامات التجارية والتسويق والتوزيع، وأحيانًا التصنيع في المراحل المتأخرة، مثل التجميع النهائي، بينما يركز الموردون على تصنيع المكونات

[56] Eckhardt, Jappe, and Arlo Poletti. op.cit., p. 7.

[57] Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. op.cit., p. 15.

[58] Fernandez-Stark, Karina, and Gary Gereffi. op.cit., p. 65.

[59] Ponte, Stefano, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. op.cit., p. 2.

وبيع المنتجات وأداء الخدمات ذات الصلة، وكثير من أعمالهم ناتج عن أنشطة سلسلة القيمة التي قررت الشركات الدولية الرائدة الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذها.[٦٠]

كما يعد من أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة العالمية أيضًا جهات فاعلة لا تنتج أو تحول أو تدير أو تتاجر بشكل مباشر في السلع والخدمات، مثل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، وشبكات الخبراء وصانعي السياسات، وجماعات الصناعة، ولا يمكن تفسير الديناميكيات المتغيرة التي تحكم سلاسل القيمة العالمية إلا بالتحليل الشامل لجميع هذه الجهات الفاعلة.[٦١]

كما يجب النظر في كيفية إدارة العلاقات بين هذه الجهات الفاعلة على المستوى المحلي والمؤسسات القادرة على قيادة التغيير، وبالتالي، فإن هذا البعد في تحليل سلسلة القيمة العالمية بالغ الأهمية لتحديد اللاعبين الرئيسيين في سلسلة القيمة، والتأثير في اتجاهاتها، وصياغة استراتيجية يلعب فيها كل صاحب مصلحة دورًا للمساهمة في تشكيل الصناعة العالمية لمنتج أو قطاع معين.[٦٢]

خامسًا: الترقية

يقصد بعملية الترقية انتقال الشركات أو البلدان إلى أنشطة ذات قيمة أعلى في سلاسل القيمة العالمية من أجل الاستحواذ على حصة متزايدة من القيمة المضافة المولدة على طول سلسلة القيمة،[٦٣] ويمكن تصنيف الترقية إلى عدة أنواع:

١. ترقية العمليات: يقصد بها زيادة الإنتاجية عبر تحسين كفاءة تحويل المدخلات إلى مخرجات بكفاءة أكبر، من خلال إعادة تنظيم العمل بطرق أكثر فاعلية أو الاعتماد على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة.[٦٤]

كما يشمل ذلك، قدرة الدولة على زيادة المكون المحلي في منتجاتها، من خلال زيادة وتحسين أنشطة التوريد والمدخلات والخدمات القابلة للتداول، التي تقدمها الشركات المحلية للشركات الدولية.

---

[60] Jones, Lin, Meryem Demirkaya, and Erika Bethmann. op.cit. P. 9

[61] Ponte, Stefano, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. op.cit., p. 2.

[62] Fernandez-Stark, Karina, and Gary Gereffi. op.cit., p. 65.

[63] Elms, Deborah K., and Patrick Low, op.cit., p. 71.

[64] Nag, Biswajit. op.cit. P. 16

٢. ترقية المنتج أو الانتقال إلى خطوط إنتاج أكثر تطورًا: يشمل ذلك الانتقال إلى التركيز على منتجات ذات قيمة أعلى أو أكثر تعقيدًا، كما يشمل التركيز على تطوير المنتجات الحالية وتحسين تصميمها، وإضافة خصائص جديدة تجعلها أكثر تطورًا.[٦٥]

٣. الترقية الوظيفية: تحدث عند الانتقال إلى قطاع مختلف من سلسلة القيمة يتميز بخصائص ذات قيمة مضافة أعلى، وانتقال الشركات أو الدول المشاركة في سلسلة القيمة العالمية إلى أداء وظائف جديدة، وتغيير الوظائف الحالية لتنفيذ مهام مختلفة ذات قيمة مضافة أعلى وزيادة محتوى المهارات الإجمالي للأنشطة، مثل الانتقال من الاكتفاء بمهمة تجميع المكونات إلى المشاركة في مهام التصميم أو تطوير المنتج.[٦٦]

٤. الترقية عبر السلسلة أو بين القطاعات: تعني انتقال الشركات أو الدول من المشاركة في سلسلة قيمة عالمية تخص صناعة أو قطاع معين إلى المشاركة في سلسلة قيمة عالمية مختلفة ذات قيمة مضافة أعلى لتحقيق مكاسب أكبر، ويمكن أن تكون السلسة الجديدة في نطاق نفس الصناعة أو القطاع أو في قطاعات جديدة، ولكنها غالبًا ما تكون ذات صلة بقطاع أو صناعة السلسة القديمة.[٦٧]

٥. ترقية السوق النهائية، والتي يمكن أن تشمل الانتقال إلى أسواق أكثر تطورًا تتطلب الامتثال لمعايير جديدة أكثر صرامة، أو إلى أسواق أكبر تتطلب الإنتاج على نطاق أوسع.[٦٨]

سادسًا: نمط الحوكمة

تعتبر الحوكمة أحد المفاهيم الأساسية والأبعاد الرئيسية في تحليل سلاسل القيمة العالمية، وتهدف إلى إدراك كيفية تنسيق وترابط الأنشطة الاقتصادية المتشابكة عبر الحدود وكيفية

---

[65] Kano, Liena, et al. Global value chains: A review of the multi-disciplinary literature. Journal of International Business Studies, vol. 51, 2020, p. 580.

[66] Elms, Deborah K., and Patrick Low, op.cit., p. 71.

[67] Kano, Liena, et al. op.cit., p. 580.

[68] Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. op.cit. p. 13

تنظيمها والتحكم فيها، ولا تقتصر الحوكمة على أدوار الشركات الدولية والشركات المحلية والموردين والعلاقات بينهم، بل تشمل أيضًا أدوار الجهات الفاعلة والأطراف الأخرى التي تؤثر في ديناميكيات سلاسل القيمة العالمية، مثل دور الدولة وسياستها والمجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات المحلية والدولية ذات الصلة.[٦٩]

ويستند مفهوم حوكمة سلاسل القيمة العالمية إلى ملاحظة أن سلاسل القيمة لا تنسق تلقائيًا من خلال التبادل السوقي، بل تدار هذه السلاسل نتيجة لاستراتيجيات وعمليات صنع القرار من قبل جهات فاعلة محددة، عادةً ما تكون شركات دولية تدير الوصول إلى الأسواق النهائية عالميًا، وتعرف بالشركات الرائدة أو المحورية، وتقوم هذه الشركات بتوزيع المهام الإنتاجية على الموردين والمشاركين في الإنتاج. [٧٠]

وتعمل الشركات الرائدة كقائد لشبكة الإنتاج العالمية للمنتج، وتتخذ القرارات الأساسية التي تتعلق بتوزيع المهام والوظائف الإنتاجية واختيار المواقع الإنتاجية المختلفة، وتحدد استراتيجيات اتخاذ هذه القرارات، وأساليب تنفيذها، وأنظمة تقييمها، حيث تحدد كل مهمة إنتاجية يجب أن يتم إنجازها، ومن يقوم بها على طول السلسلة الإنتاجية، وبأي سعر، وباستخدام أي معايير، وبأي مواصفات، وفي أي وقت يتم تسليمها.[٧١]

ويتضح من ذلك، أن حوكمة سلاسل القيمة العالمية هي الهيكل ومجموعة الممارسات الملموسة والأشكال التنظيمية وآليات صنع القرار، التي ينشأ من خلالها تقسيم محدد للعمل وتخصيص المهام الإنتاجية، وإدارة العلاقات بين الشركات الرائدة والموردين والأطراف الفاعلة الأخرى المشاركة في أنشطة إنتاج وتوزيع منتج معين عالميًا.[٧٢]

ويمكن تصنيف سلاسل القيم العالمية من حيث موقع الشركات الرائدة وعلاقات السلطة والقوة التي تحدد كيفية تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية، وتدفقها داخل شبكة

---

[69] Eckhardt, Jappe, and Arlo Poletti. op.cit., p. 5.

[70] Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. Governance and power in global value chains. Handbook on Global Value Chains, edited by Stefano Ponte, et al., Edward Elgar Publishing, 2019, p. 120.

[71] Kano, Liena, et al. op.cit., p. 587.

[72] Ponte, Stefano, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. op.cit., p. 1.

الإنتاج العالمية إلى سلاسل قيمة عالمية يقودها المشتري، وسلاسل قيمة عالمية يقودها المنتجين.[٧٣]

يظهر في السلاسل التي يحركها المشتريين الدور القائد للشركات الدولية الكبيرة في مجال تجارة التجزئة، وتصنيع الأغذية الزراعية، بالإضافة إلى الشركات العالمية ذات العلامات التجارية الشهيرة، في تحديد آليات عمل سلسلة القيمة العالمية للمنتج، وإنشاء وتشكيل وتنسيق سلاسل التوريد الخاصة بمنتجاتهم، من خلال إلزام الموردين باستيفاء معايير ومواصفات محددة، ورغم عدم وجود مصانع خاصة بالمشترين إلا أنهم عادةً يحددون ما هي المنتجات التي يبيعونها وكيف ومتى وأين وأحيانًا يتم ذلك قبل أن يتم إنتاجها.[٧٤]

وفي المقابل، تتميز سلاسل القيمة العالمية التي يقودها المنتجون بتكامل رأسي أكبر على طول جميع قطاعات سلسلة القيمة، وتسيطر عليها الشركات الدولية المنتجة أو المصنعة، والتي تعتمد على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة مثل صناعات السيارات والطائرات وأجهزة الكمبيوتر.[٧٥]

وتختلف أنماط حوكمة سلاسل القيمة العالمية وفقا لطبيعة الروابط بين أطراف شبكة الإنتاج العالمية، وتشمل خمسة أنماط رئيسية وهى نمط حوكمة الأسواق، ونمط حوكمة الوحدات المعيارية، ونمط الحوكمة العلائقية، ونمط الحوكمة الأسيرة، ونمط الحوكمة الهرمية، وتتحدد هذه الأنماط بثلاثة متغيرات رئيسية، وهى تعقيد المعلومات المتبادلة بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وكيفية ترميز معلومات الإنتاج لتنظيم المعاملات، ومدى كفاءة الموردين.[٧٦]

١. نمط حوكمة السوق:

تنشأ روابط نمط حوكمة السوق من خلال علاقات مستقلة ومعاملات بسيطة وواضحة بين أطراف سلسلة القيمة، وغالبًا ما يكون نقل وتبادل المعلومات سهل نسبيًا وغير معقد، ولا

[73] IGLP Law and Global Production Working Group. The role of law in global value chains: a research manifesto. London Review of International Law, vol. 4, no. 1, 1 Mar. 2016, p. 74.

[74] Fonseca, Cristino Mandinga Bonfim, et al. Value Chain Analysis: Overview and Context for Development. Direct Research Journal of Agriculture and Food Science, vol. 7, no. 12, Dec. 2019, p. 357.

[75] Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. op.cit., p. 121.

[76] Seabrooke, Leonard, and Duncan Wigan. The governance of global wealth chains. Review of International Political Economy, vol. 24, no. 1, 2017, p. 10.

تحتاج أطراف السلسلة إلى درجة عالية من التنسيق أو توافر معرفة كبيرة عن العمليات الإنتاجية التي ينفذها باقي الأطراف.[٧٧]

ويمكن للموردين المحليين في هذا النمط تصنيع منتجات بأقل قدر من التدخل من المشتري الدولي، حيث تتحد العلاقات بينهم من خلال سعر المنتج وكفاءة الاستجابة للعرض والطلب، كما يسهل على كل طرف من الموردين والمشترين تغيير باقي الأطراف واستبدالهم بشركاء جدد بتكلفة منخفضة.[٧٨]

٢. نمط حوكمة الوحدات المعيارية:

يتميز نمط حوكمة الوحدات المعيارية بأن الروابط بين المشترين والموردين محددة للغاية، حيث يتم الإنتاج وفقًا لمواصفات المشترين الدوليين، ويتحمل الموردون المسؤولية الكاملة عن جودة المنتج وتكنولوجيا العمليات الإنتاجية، ولذلك يحتاج هذا النمط إلى توافر موردين محليين على قدر كبير من الكفاءة العالية وقادرين على تنفيذ مهامهم بدقة وتعتمد العلاقات بين المشترين والموردين على الثقة والسمعة.[٧٩]

ويتسم نمط حوكمة الوحدات المعيارية بكثرة المعلومات المتعلقة بالعمليات والمعاملات بين أطراف شبكة الإنتاج وتعقدها، والحاجة إلى رقمنة هذه المعلومات لتسهيل نقلها وتبادلها، ولذلك تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعايير تبادل المعلومات من العوامل الأساسية لنجاح نمط حوكمة الوحدات المعيارية.[٨٠]

٣. نمط الحوكمة العلائقية:

يظهر نمط الحوكمة العلائقية في سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بمنتجات متمايزة ونادرة، ولا يستطيع المنافسة في تقديمها سوى عدد محدود من المنتجين والموردين، لأنها منتجات تعتمد على الأصل الجغرافي أو التاريخي، أو جودة عالية، أو غيرها من الخصائص الفريدة، ولذلك

[77] Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. op.cit., p. 123.

[78] Seabrooke, Leonard, and Duncan Wigan. op.cit., p. 9.

[79] Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. op.cit., pp.122- 123.

[80] Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. op.cit., p. 124.

يستغرق بناء الروابط في نمط الحوكمة العلائقية وقتًا طويلًا، لذا فإن التكاليف والصعوبات اللازمة للانتقال إلى شريك جديد غالبًا ما تكون مرتفعة.[81]

ويتسم نمط الحوكمة العلائقية باعتماد الشركات الدولية والموردون المحليون على معلومات معقدة يصعب نقلها أو تعلمها، ويؤدي ذلك إلى تفاعلات متكررة واعتماد متبادل بين الأطراف، وتعتمد العلاقات في نمط الحوكمة العلائقية على الثقة المتولدة عن روابط عميقة، مثل السمعة، أو التقارب الاجتماعي أو المكاني، أو الروابط العائلية والعرقية، وما شابه.[٨٢]

ويركز نمط الحوكمة العلائقية على تنظيم التعاملات وتنسيق الأنشطة بين أطراف سلسلة القيمة العالمية عبر العلاقات غير الرسمية والالتزامات المشتركة، بدلًا من الاعتماد الكلي على آليات السوق أو التسلسل الهرمي الصارم، ورغم هذا تظل الشركات الرائدة تتمتع بالقدرة على ممارسة قدر من السيطرة على الموردين المحليين.[٨٣]

٤. نمط الحوكمة الأسيرة:

تتسم الروابط في نمط الحوكمة الأسيرة بهيمنة الشركات الدولية الرائدة التي تمثل المشتري للخدمات والمهام من الموردين المحليين، ففي سلاسل القيمة العالمية التي يحكمها نمط الحوكمة الأسيرة يعتمد صغار الموردين على مشتري دولي واحد أو عدد قليل من المشترين الدوليين، والذين يتمتعون بنفوذ كبير، وتتميز الشبكات في نمط الحوكمة الأسيرة بدرجة عالية من الرقابة والتحكم من قبل الشركة الدولية الرائدة (المشتري) وتنقل تعليمات مفصلة للموردين المحليين.[٨٤]

ويترتب على عدم تكافؤ القوة في سلاسل القيمة العالمية التي يحكمها نمط الحوكمة الأسيرة رضوخ الموردين للمواصفات والشروط الصارمة التي تفرضها الشركات الرائدة، مما يؤدي إلى علاقات قوية وتكاليف تحويل عالية لكلا الطرفين، ولذلك تحرص الشركات الدولية الرائدة في سلاسل نمط الحوكمة الأسيرة على مساعدة مورديها على تطوير قدراتهم الإنتاجية لزيادة كفاءة سلسلة القيمة العالمية الخاصة بها.[٨٥]

---

[81] Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. op.cit. p. 11

[82] Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. op.cit. p. 11

[83] Dallas, Mark, et al. op.cit. p. 8

[84] Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. op.cit., pp.122- 123.

[85] Seabrooke, Leonard, and Duncan Wigan. op.cit., pp. 16-17.

وينجم عن هيمنة الشركات الرائدة على العلاقات مع الموردين ضعف قدرة الموردين على التفاوض، ولذلك تعد القيادة الأخلاقية أمرًا بالغ الأهمية في سلاسل نمط الحوكمة الأسيرة، التي تتسم بقوة المشتري لضمان حصول الموردين على معاملة عادلة وحصة مناسبة من سعر المنتج في السوق النهائي.[٨٦]

٥. نمط الحوكمة الهرمية:

يصف نمط الحوكمة الهرمية سلاسل القيمة العالمية التي تتميز بالتكامل الرأسي والرقابة الإدارية داخل الشركات الدولية الرائدة التي تطور وتصنع المنتجات داخليًا، ويحدث هذا عادةً عندما يتعذر تنفيذ مواصفات المنتج المطلوبة خارجيًا، لصعوبة تداول المعلومات، أو تكون المنتجات معقدة، أو يتعذر العثور على موردين ذوي كفاءة عالية، ورغم أن هذا النوع من التكامل الرأسي أقل شيوعًا مما كان عليه في الماضي، إلا أنه لا يزال سمة مهمة من سمات الاقتصاد العالمي.[87]

[86] Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. op.cit. p. 11

[87] Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. op.cit., pp.122- 123.

المطلب الرابع

المخاطر المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية

تسعى الدول والشركات إلى تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وذلك للاستفادة من المزايا والفوائد الاقتصادية التي توفرها، ورغم ذلك ترتبط سلاسل القيمة العالمية ببعض المخاطر المحتملة، التي تنجم عن الصدمات الخارجية، والتي أصبحت تشكل تهديدًا متزايدًا للاقتصاد العالمي بصفة عامة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المخاطر والتهديدات:

أولًا: الحروب العسكرية والنزاعات المسلحة

تعد الحروب العسكرية والنزاعات المسلحة من الصدمات الخارجية التي تشكل خطرًا كبيرًا يهدد سلاسل القيم العالمية، وقد أظهرت حرب روسيا وأوكرانيا التي اندلعت في فبراير٢٠٢٢م مدى تأثر سلاسل القيمة العالمية الحروب العسكرية والنزاعات المسلحة، ويشمل ذلك عدة تأثيرات مهمة ومنها:

١. تعطل خدمات الشحن والنقل:

تؤدي الحروب العسكرية والنزاعات المسلحة في كثير من الأحيان إلى توقف العديد من طرق الشحن الهامة واغلاق الموانئ والمطارات وبالتالي توقف أو انقطاع سلاسل الإمدادات الممتدة بين الدول.

وقد أدت حرب روسيا وأوكرانيا إلى تعطل طرق التجارة البرية بين أوروبا وآسيا حيث أصبح من الصعب العبور عبر روسيا، وقد أوصى العديد من شركات النقل بعدم حجز الشحنات البرية بين أوروبا وآسيا، كما تأثرت العلاقات الجوية بين أوروبا وروسيا بشدة بسبب قرار دول الاتحاد الأوروبي بإغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات والبضائع الروسية، في حين أن المجال الجوي الروسي مغلق أمام ٣٦ دولة، بالإضافة إلى توقف طرق الشحن البحري عبر البحر الأسود لعدة أسابيع بعد قرار أوكرانيا بإغلاق الشحن التجاري.[٨٨]

[88] Orhan, Ebru. The Effects of the Russia - Ukraine War on Global Trade. Journal of International Trade, Logistics and Law, vol. 8, no. 1, 2022, p. 145.

٢. نقص الموارد والمواد الخام:

تؤدي الحروب العسكرية والنزاعات المسلحة خاصة التي تدور في مناطق غنية بالموارد الطبيعية والمواد الخام إلى تعطيل انتاج المنتجات التي تعتمد على هذه المدخلات، مما يشكل تهديدًا هائلًا لسلاسل القيمة العالمية.

وتلعب روسيا وأوكرانيا دورًا مهمًا في سلاسل القيمة العالمية كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثل روسيا وأوكرانيا معًا حوالي ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية، و٢٠٪ للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي، و١١٪ للنفط.[٨٩]

وتهيمن روسيا على التجارة العالمية في الأسمدة، فهي أكبر مصدر للأسمدة بشكل عام، وثاني أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية، وثالث أكبر مصدر للأسمدة التي تحتوي على البوتاسيوم، كما تعد روسيا موردًا مهمًا للمعادن، وخاصة النيكل والبلاديوم والبلاتين والتيتانيوم، بالإضافة إلى الألومنيوم والنحاس واليورانيوم، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في سلاسل توريد المعادن والفلزات.[90]

كما يعتمد عدد كبير من سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم على صادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا مثل البلاديوم والنيكل المستخدم في إنتاج الصلب وتصنيع البطاريات، كما تعد روسيا وأوكرانيا أيضًا مصدرًا للغازات النبيلة مثل الأرجون والنيون والتيتانيوم، ويمتلك كلا البلدين أيضًا احتياطيات عالمية كبيرة من اليورانيوم.[٩١]

بالإضافة إلى ذلك، أثرت حرب روسيا وأوكرانيا على أسواق الطاقة العالمية، حيث تعد روسيا هي ثالث أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وثاني أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي، وثالث أكبر مصدر للفحم الحراري وفحم الكوك.[٩٢]

٣. اضطراب سلاسل إمدادات الغذاء

أسفرت الحرب في أوكرانيا عن تداعيات خطيرة للغاية على أسواق الغذاء العالمية، حيث تعد روسيا وأوكرانيا لاعبتين أساسيتين في أسواق الغذاء العالمية، حيث تعد روسيا أكبر مصدر

---

[89] Orhan, Ebru. op.cit., p. 144.

[90] Benton, Tim G., et al. The Ukraine war and threats to food and energy security: Cascading risks from rising prices and supply disruptions. Chatham House, Apr. 2022, p. 5

[91] Orhan, Ebru. op.cit., p. 144.

[92] Benton, Tim G., et al. op.cit., p. 5.

للقمح في العالم، وثاني أكبر مصدر لزيت دوار الشمس، وتتمتع أوكرانيا بأهمية مماثلة في أسواق الغذاء العالمية، باعتبارها أكبر مصدر في العالم لزيت دوار الشمس، ورابع أكبر مصدر للذرة، وخامس أكبر مصدر للقمح.[٩٣]

وقد أدت العقوبات الاقتصادية الواسعة والقيود التجارية والتدخلات السياسية التي اتخذتها العديد من الحكومات الوطنية والإقليمية ضد روسيا، بالإضافة إلى تأثر حركة النقل الدولي وتعطل الإمدادات، إلى ارتفاع سريع في أسعار السلع الغذائية، وقد تفاقم هذا الاتجاه بسبب اضطراب سلاسل التوريد والمخاوف من مزيد من النقص المحتمل في الإمدادات، ويؤدي الارتفاع في أسعار السلع الغذائية إلى ارتباك أسواقها وتغيرات في العرض والطلب وبالتالي تأثر سلاسل القيمة العالمية المتعلقة بالسلع الغذائية.[94]

٤. اضطراب أسواق العمل:

أثرت حرب روسيا وأوكرانيا على أسواق العمل في أوربا، حيث كان يعمل بها العديد من العمال الأوكرانيين، خاصة في خدمات النقل، مما يساهم في تعطل الإنتاج في الاقتصادات المتضررة وبالتالي التأثير السلبي على سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بها، ففي ألمانيا تضرر قطاع النقل البري من النقص الكبير في سائقي الشاحنات، حيث عاد السائقون الأوكرانيون إلى عائلاتهم أو للمشاركة في الحرب، كما تأثرت بولندا وليتوانيا، من عودة عشرات الآلاف من السائقين الأوكرانيين إلى أوكرانيا.[٩٥]

كما غادر روسيا ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف عامل روسي، معظمهم من الشباب والعمال التقنيين الحاصلين على تعليم جيد، مما يؤثر على الإنتاج الصناعي في روسيا وبالتالي تأثر سلاسل القيمة العالمية للصناعات المرتبطة بالتصنيع الروسي.[٩٦]

[93] Benton, Tim G., et al. op.cit., p. 5.

[94] Orhan, Ebru. op.cit., p. 144.

[95] Pache, Gilles. The Invasion of Ukraine by Russian Troops: A Violent Shock for Supply Chains. Strategic Management Quarterly, vol. 10, no. 1, June 2022, p. 2.

[96] Markus, Stanislav. Long-term business implications of Russia's war in Ukraine. Asian Business & Management, vol. 21, 2022, p. 484.

ثانيًا: الحروب التجارية

تشير الحروب التجارية إلى جميع النزاعات التجارية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف وتسويتها، والعقوبات التجارية والامتثال، والتهديدات أو الإجراءات للتأثير في السياسات التجارية واستخدام آليات تسوية النزاعات الإقليمية أو متعددة الأطراف لتسوية النزاعات التجارية أو لتحقيق أهداف أخرى في السياسة الخارجية.[٩٧]

وتعتبر الصراعات التجارية من أهم المخاطر التي تهدد سلاسل القيمة العالمية في البيئة الاقتصادية المعاصرة، والتي تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار، ولقد أدت الصراعات الجيوسياسية والنزاعات التجارية، مثل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى تأثيرات جوهرية على انتظام سلاسل القيمة العالمية.[٩٨]

وتتعدد أسباب ودوافع النزاعات التجارية بين الدول، وفي كثير من الأحيان تتجاوز الأهداف والمصالح الاقتصادية البحتة، ويعد من أهم هذه الأسباب:

١. الحمائية الاقتصادية والقومية

تعتبر الحرب التجارية صراعًا دوليًا حادًا تتفاعل فيه الدول في المقام الأول بشأن أهداف اقتصادية تتعلق مباشرة بقطاعات السلع أو الخدمات المتداولة في اقتصاداتها، وحيث تكون الوسائل المستخدمة هي القيود على التدفق الحر للسلع والخدمات.[٩٩]

وقد تجلى ذلك بوضوح في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حربًا تجارية مع الصين في عام ٢٠١٨م، بهدف معلن هو إعادة الإنتاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية واعتبار تحقيق الفوائض التجارية من مقتضيات التقدم الاقتصادي والأمن القومي الأمريكي، مما وضع اثنين من أهم اقتصادات العالم في مواجهة بعضهما البعض.[100]

---

[97] Zeng, Ka, and Wei Liang. Introduction: trade wars past and present: causes, dynamics and consequences. Research Handbook on Trade Wars, Edward Elgar Publishing, 2022, p. 1

[98] Roscoe, Samuel, et al. Redesigning global supply chains during compounding geopolitical disruptions: the role of supply chain logics. International Journal of Operations & Production Management, vol. 42, no. 9, Emerald Insight, 2022, p. 1407.

[99] Zeng, Ka, and Wei Liang. op.cit., p. 1.

[100] Roscoe, Samuel, et al. op.cit., p. 1407.

وترتب على ذلك إعلان عدد كبير من أهم الشركات متعددة الجنسيات عن تغيير الموردين وتحول الإنتاج خارج الصين، بسبب خطر زيادة التعريفات الجمركية على الواردات من الصين والتي وصلت في بعض المنتجات إلى زيادة نحو ٢٥٪، مما دفع هذه الشركات إلى إعادة تصميم سلاسل التوريد العالمية الخاصة بها، وبالتالي إنهيار سلاسل التوريد التي كانت تعتمد على الصين مما أضر بالموردين السابقين وشبكة الإنتاج الدولية التي كانت مرتبطة بسلسة التوريد القديمة.[١٠١]

كما يعد اختلال توازن العملة والعجز التجاري مصدرين مهمين للحروب التجارية، فقد جادلت الولايات المتحدة بأن الحكومة الصينية تتلاعب عمدًا بقيمة عملتها المحلية، وأن هذا التلاعب منح المصدرين الصينيين ميزة نسبية غير عادلة في الأسواق الأمريكية والعالمية، وقد أشارت الحكومة الأمريكية إلى أن هذه الممارسات الصينية أحد أسباب القرارات والعقوبات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين.[١٠٢]

٢. العلاقات الدولية والمصالح السياسية

تلعب العلاقات الدولية والمصالح السياسية دورًا هامًا في التأثير على عملية صنع القرار الاقتصادي للدولة، فقد تنظر بعض الدول إلى التجارة الدولية على أنها معادلة محصلتها صفر، وتسعى إلى تحقيق فائض تجاري خوفًا من أن تولد التبادلات التجارية مكاسب نسبية غير متناسبة تفيد الدول الشريكة على حسابها، وتفضل هذه الدول زيادة التجارة الدولية مع الحلفاء السياسيين بدلًا من المنافسين أو الخصوم، ويشكل ذلك خطرا كبيرا على سلاسل القيمة العالمية نظرا لطبيعة العلاقات والمصالح السياسية التي تتسم بالتغييرات والتقلبات المستمرة.[١٠٣]

٣. التنافس على الهيمنة التكنولوجية

تعد التكنولوجيا المتقدمة من أهم عناصر القوة الدافعة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، ولذلك تسعى الدول الكبرى إلى بسط هيمنتها التكنولوجية، وخاصة على تقنيات الجيل الخامس والروبتات والذكاء الاصطناعي، ويصل التنافس الدولي في هذه المجالات إلى درجة

[101] Zhang, Fuqiang, et al. op.cit., p. 2224.

[102] Zeng, Ka, and Wei Liang. op.cit., p. 10.

[103] Zeng, Ka, and Wei Liang. op.cit., p. 2.

الحرب التجارية، فمع الصعود السريع للشركات الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أصبحت تهدد بتقويض نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، شنت الحكومة الأمريكية حربًا تجارية ضد هذه الشركات من خلال مجموعة من القرارات المقيدة في عام ٢٠١٩م.[١٠٤]

وتختلف آثار القيود التجارية على التجارة الدولية عبر سلاسل القيمة العالمية عن التجارة الدولية التقليدية، وقد يكون لبعض التدابير عواقب غير مقصودة، لأن هيكل سلاسل القيمة العالمية يضم أنماط تجارية متنوعة بخلاف التبادل التجاري الثنائي البسيط للسلع النهائية، ففي منظومة التجارة الدولية التي تعتمد على سلاسل القيمة العالمية تتشابك التجارة مع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستعانة بمصادر خارجية.[١٠٥]

ويترتب على ذلك أن العقوبات التجارية التي تفرض على منتج نهائي يحمل جنسية دولة معينة، هى في واقع الأمر تفرض على كل الدول المشاركة في الأنشطة الإنتاجية السابقة على مرحلة الإخراج النهائي لهذا المنتج، بما يشمله ذلك من أنشطة التصميم والتطوير وتوريد المواد الخام والمدخلات وتصنيع أجزاء من المنتج، وهى أنشطة اقتصادية تتم في دول مختلفة غير دولة المنتج النهائي المقصود عقابها.[١٠٦]

وينتج عن ذلك تضخيم تأثير القيود التجارية إلى ما هو أبعد من الشريكين المتنازعين أو المنتجات النهائية المستهدفة، فعلى سبيل المثال، عندما تقوم الشركات الأمريكية أو شركات الدول الثالثة بالاستعانة بمصادر خارجية أو الاستثمار في الصين من أجل إعادة التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تتعرض على الفور للقيود الأمريكية المفروضة على الصين، وبالتالي فإن ارتفاع التعريفات الجمركية الأمريكية على الواردات يعيق العديد من الشركات غير

[104] Incekara, Rahmi. The Unseen Face of Trade Wars: U.S. - China Technology Competition. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), vol. 7, no. 2, Press Academia, 2020, p. 86.

[105] Gereffi, Gary, Hyun-Chin Lim, and Joonkoo Lee. Trade policies, firm strategies, and adaptive reconfigurations of global value chains. Journal of International Business Policy, vol. 4, Springer Nature, 2021, p.506.

[106] Blanchard, Emily. Trade Wars in the Global-Value-Chain Era, 20 June 2019, Available at: https://cepr.org/voxeu/columns/trade-wars-global-value-chain-era

الصينية (بما فيها الشركات الأمريكية) التي تستخدم الصين كمصدر لتجميع المدخلات المستوردة للتصدير إلى الولايات المتحدة.[١٠٧]

وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة من الصين قد يلحق الضرر بالشركات المحلية الأمريكية التي تستخدم هذه المدخلات.[١٠٨]

كما يوجد تأثير أخر للحرب التجارية على سلاسل القيمة العالمية وهو أن رفع التعريفة الجمركية غالبًا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب، وبالتالي يتجه المنتجون إلى خفض إنتاجهم من المنتجات النهائية، وما يترتب على ذلك من انخفاض أنشطة الإنتاج والتوريد التي تشملها سلسلة القيمة المرتبطة بالمنتج النهائي.[١٠٩]

وظهر ذلك بوضوح في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فقد اتضح أن المصدرين الصينيين لم يخفضوا أسعار منتجاتهم مع زيادة التعريفة الجمركية، وأن من تحمل عبء الزيادة في التعريفة الجمركية هو المستهلك الأمريكي في صورة ارتفاع أسعار المنتجات، مما يساهم في خفض الطلب على المنتجات النهائية الصينية، وبالتالي تضرر سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بهذه المنتجات.[١١٠]

ثالثًا: الجوائح والأوبئة العالمية

تعتبر الجوائح الطبيعية والأوبئة العالمية، مثل جائحة فيروس كوفيد ١٩، من أخطر الصدمات الخارجية التي تهدد بشكل عميق انتظام ومرونة سلاسل القيمة العالمية، وتضع قيودًا على قدرة نماذج التشغيل المرتبطة بها على مواصلة الإنتاج في ظل الصدمة.[١١١]

أدى ظهور الجائحة في الصين في ديسمبر ٢٠١٩م وانتقالها تدريجيًا إلى باقي الدول إلى اتجاه عدد متزايد من الحكومات إلى غلق حدودها الدولية في إطار مجموعة من التدابير الوقائية، ومع

---

[107] Gereffi, Gary, Hyun-Chin Lim, and Joonkoo Lee. op.cit., p.507.

[108] Zhang, Fuqiang, et al. Evolution of Operations Management Research: from Managing Flows to Building Capabilities. Production and Operations Management, vol. 29, no. 10, Wiley Online Library, Oct. 2020, p. 2224.

[109] Mariotti, Sergio. A warning from the Russian–Ukrainian war: avoiding a future that rhymes with the past. Journal of Industrial and Business Economics, vol. 49, Springer Nature, 2022, p. 776.

[110] Amiti, Mary, et al. The Impact of the 2018 Tariffs on Prices and Welfare. Journal of Economic Perspectives, vol. 33, no. 4, American Economic Association, 2019, p. 200.

[111] Mariotti, Sergio. op.cit., p. 768.

الانتشار السريع للجائحة حول العالم تم إغلاق معظم الحدود الدولية في يونيو ٢٠٢٠م، وبالتالي توقف أنشطة النقل الدولي والتجارة الدولية وتعطيل الإنتاج في معظم دول العالم.[١١٢] وكان تأثير جائحة فيروس كوفيد ١٩ على سلاسل القيمة العالمية ممتدًا زمنيًا وفي نفس الوقت كان تأثيرًا مزدوجًا، حيث أضعف جانب العرض وجانب الطلب، وظهر التأثير المبكر لجائحة فيروس كورونا على جانب العرض مع توقف حركة النقل الدولي واعلان التدابير الاحترازية والقيود على حركة الأفراد، فقد أغلقت المصانع ولم يتمكن المصنعون من الحصول على ما يكفي من المواد الخام وقطع الغيار والمعدات والأدوات، كذلك أدى ارتفاع أعداد المصابين بالإضافة إلى التدابير الاحترازية المتبعة في معظم الدول إلى خفض ملحوظ في القوى العاملة.[١١٣] كما أثرت الجائحة بقوة على جانب الطلب، فمع القيود على تجول الأفراد وانخفاض الطلب على العمل، ترتب على ذلك انخفاض الاستهلاك نظرًا لانخفاض الدخل من ناحية، ونظرًا لبقاء الأفراد في منازلهم أو خضوعهم للحجر الصحي من ناحية أخرى.[١١٤]

وزاد من تأثير الجائحة على سلاسل القيم العالمية أنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ في الطلب بصفة عامة إلا أن هذا الانخفاض لم يكن متساوي في جميع القطاعات، حيث كان أوضح في قطاعات مثل قطاع التجزئة غير الأساسية، في حين كان الطلب مرتفع في قطاعات الأدوية والمنظفات والوقاية الصحية، ولكن أمام عدم مرونة الإنتاج بالشكل الكافي كان هناك نقص واضح في العرض وعدم قدرة على تلبية احتياجات الأفراد من هذه المنتجات.[١١٥]

رابعًا: الأزمات السياسية

تشكل الأزمات السياسية بين الدول أحد المخاطر التي تهدد سلاسل القيمة العالمية وقد تتسبب في وقف أو تعطيل الأنشطة الإعتيادية لسلاسل القيمة العالمية، نتيجة هلع الأسواق من تأثير الأزمات السياسية وتصاعد حالة التوتر وعدم اليقين، مما يدفع الشركات الدولية إلى مواجهة

---

[112] Roscoe, Samuel, et al. op.cit., p. 1411.

[113] Handfield, Robert B., et al. Corona virus, tariffs, trade wars and supply chain evolutionary design. International Journal of Operations & Production Management, vol. 40, no. 10, Emerald Insight, 2020, p. 1651.

[114] Lund, Susan, et al. Risk, resilience, and rebalancing in global value chains. McKinsey Global Institute, Aug. 2020. pp. 23-24.

[115] Handfield, Robert B., et al. op.cit., p. 1652.

المخاطر باستخدام استراتيجيات التخفيف من المخاطر القائمة على الانتظار والترقب، وبالتالي تخفيض حجم الإنتاج وما يرتبط به من تخفيض أنشطة سلاسل الفيمة العالمية.[١١٦]

وتجلى ذلك بوضوح في أزمة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي والتخوف من تأثير فقدان صادرات دول أوربا للتفضيلات الضريبية والجمركية التي كانت تحصل عليها في بريطانيا حينما كانت عضوًا في الإتحاد الأوربي، والتخوف أيضًا من فقدان صادرات بريطانيا لمزايا عضوية الإتحاد الأوربي، مما تسبب في حالة ترقب لدى أطراف سلاسل القيم العالمية مع توقعات تغيير المنتجين لوجهة منتجاتهم.[١١٧]

ويزيد من تأثير الأزمات السياسية، أن الأزمات السياسية عادة ترتبط بأفكار أيدولوجية يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى، وبالتالي التخوف من اتساع النطاق الجغرافي للتأثيرات السياسية والاقتصادية وتزايد مخاطرها، وقد كان هذا التخوف حاضرا في أزمة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، وأن تصبح رمزًا للنزعات القومية والاتجاهات المناهضة للعولمة، وبالتالي اتجاه بعض الدول إلى توطين الإنتاج محليًا بدلا من الأعتماد على تجزئة الإنتاج الدولي وتوزيعه جغرافيًا، وهو ما يقوض منظومة سلاسل القيم العالمية.[١١٨]

[116] Roscoe, Samuel, et al. op.cit., p. 1410.

[117] Head, Keith, and Thierry Mayer. Brands in Motion: How Frictions Shape Multinational Production. American Economic Review, vol. 109, no. 9, American Economic Association, Sep. 2019, p. 3117.

[118] Mariotti, Sergio. op.cit., p. 733.

المبحث الثاني

مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية ومتطلبات تعزيزها

يتطلب تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مجموعة متكاملة من المقومات والمتطلبات المادية والبشرية والسياسات الاقتصادية والأطر المؤسسية، بحيث تشكل الأسس التي تمكن الدولة من الانخراط بفاعلية في أنشطة الإنتاج والتجارة الدولية.

وتعد المتطلبات الهيكلية كالبنية التحتية والخدمات اللوجيستية ورأس المال البشري من العوامل المؤثرة في قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الإنتاجية وتسهيل تدفقات التجارة الدولية، كما تمثل السياسات الاقتصادية والأطر المؤسسية الداعمة أدوات حاسمة في كسب ثقة المستثمرين، وتوفير مناخ استثماري يشجع على جذب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، وفي هذا المبحث يتم تناول مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية ومتطلبات تعزيزها، من خلال أربعة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الوضع الراهن لمشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثاني: مقومات تعزيز مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثالث: المتطلبات المتعلقة بالأطر المؤسسية والسياسات الاقتصادية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الرابع: المتطلبات المادية والبشرية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الأول

الوضع الراهن لمشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية

تبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة لتطوير الاقتصاد المصري، وتعمل على تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز المشاركة في التجارة الدولية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، من خلال إتخاذ العديد من الإجراءات والإصلاحات المالية والضريبية والتعديلات التشريعية وتطوير النظم المؤسسية، مما ساهم في تحسين مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية.

وارتفعت صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية من ٨,٨٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٦م إلى ١٤,٤٧ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩م، قبل أن تنخفض إلى ١٠,٨٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠م بسبب جائحة فيروس كوفيد ١٩، والتي أثرت بشكل واسع على تدفقات التجارة الخارجية بصفة عامة وسلاسل القيمة العالمية بصفة خاصة، ويتضح ذلك من انخفاض إجمالي صادرات مصر إلى ٣٣,٧٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م مقابل ٤٥,٦١ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩م.[١١٩]

وشكلت صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية في عام ٢٠٢٠ نحو ٣٢,١٪ من قيمة إجمالي الصادرات المصرية، وشكلت القيمة المضافة المحلية المصدرة نحو ٧٠,٥٪ من مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية ونحو ٢٣٪ من إجمالي صادرات مصر وبقيمة بلغت نحو ٧,٧٥ مليار دولار أمريكي بينما شكلت صادرات القيمة المضافة الأجنبية ٢٩,٥٪ من مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية ونحو ٩,١٪ من إجمالي صادرات مصر وبقيمة بلغت نحو ٣,١٠ مليار دولار أمريكي. [١٢٠]

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (١) أن الجهود المصرية أسفرت عن تحسن مؤشرات مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية.

---

[119] World bank, The World Integrated Trade Solution (WITS), Available at: https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en

[120] World bank, The World Integrated Trade Solution (WITS), Available at: https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en

جدول رقم (١) مؤشرات مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠٢٠م.

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المشاركة	٨,٨٦	١١,٨٢	١٤,٢٤	١٤,٤٧	١٠,٨٥
القيمة المضافة المحلية المصدرة	٦,٤٨	٧,٧٦	٩,٥٠	١٠,٠١	٧,٧٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

World bank, The World Integrated Trade Solution (WITS), Available at:

https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en

يتضح من بيانات الجدول السابق الارتفاع المستمر في مؤشرات مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠١٩م، قبل أن تنخفض في عام ٢٠٢٠م، ففي عام ٢٠١٦م كانت صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية نحو ٨,٨٦ مليار دولار أمريكي، وبلغت القيمة المضافة المحلية المصدرة نحو ٦,٤٨ مليار دولار أمريكي.

وارتفعت المؤشرات في عام ٢٠١٧م، حيث ارتفعت صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية إلى نحو ١١,٨٢ مليار دولار أمريكي، وبلغت القيمة المضافة المحلية المصدرة نحو ٧,٧٦ مليار دولار أمريكي.

وشهد عام ٢٠١٨م زيادة كبيرة في صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية لتصل إلى نحو ١٤,٢٤ مليار دولار أمريكي، وبلغت القيمة المضافة المحلية المصدرة نحو ٩,٥٠ مليار دولار أمريكي.

واستمر تحسن المؤشرات في عام ٢٠١٩م، حيث بلغت صادرات مصر في سلاسل القيمة العالمية نحو ١٤,٤٧ مليار دولار أمريكي، وبلغت القيمة المضافة المحلية المصدرة نحو ١٠,٠١ مليار دولار أمريكي.

ويعد قطاع التصنيع في هو أكثر قطاعات مصر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية في عام ٢٠٢٠م بحصة تصل ٤٦,٨٪ وبقيمة بلغت نحو ٥,٠٨ مليار دولار أمريكي، بما يعادل نحو ٣٧,٣٪ من إجمالي صادرات مصر الصناعية، وكانت أهم الصناعات هى صناعات المواد المعدنية والكيماويات، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بحصة تصل ٣٦,٥٨٪ وبقيمة بلغت نحو ٣,٧٩ مليار دولار

أمريكي، بما يعادل نحو ٢٦,٤٪ من إجمالي صادرات قطاع الخدمات المصري، وكانت أهم الخدمات هى خدمات التخزين والأنشطة الداعمة للنقل.[١٢١]

وتحتاج مصر إلى تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، فعلى الرغم من تحسنها إلا أنها لاتزال أقل كثيرًا من إمكانات مصر، وخاصة بالمقارنة مع مجموعة من الدول الناشئة والنامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية ، وهو ما يتضح من بيانات الجدول التالي جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) مقارنة بين مصر ومجموعة من الدول الناشئة والنامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية في عام ٢٠٢٠م.

الدولة	قيمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالمليار دولار أمريكي
مصر	١٠,٨٥
المكسيك	٣٨٥,٨٥
فيتنام	٣٢٦,٨٩
الهند	٢٨٥,٦٩
تايلاند	٢١٩,٣٤
ماليزيا	٢١١,٤٧
البرازيل	١٥٩,٤٩

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

World bank, The World Integrated Trade Solution (WITS), Available at:

https://wits.worldbank.org/gvc/gvc-trade-table.html

يتضح من الجدول السابق الانخفاض الكبير في قيمة مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية عن مثيلتها في دول المقارنة، حيث بلغت قيمة مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية نحو ١٠,٨٥ مليار دولار أمريكي فقط، في حين بلغت القيمة في البرازيل أقل دول المقارنة مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية نحو ١٥٩,٤٩ مليار دولار أمريكي، وبلغت في المكسيك نحو ٣٨٥,٨٥ مليار دولار أمريكي، وكانت في فيتنام نحو ٣٢٦,٨٩ مليار دولار أمريكي، وبلغت في الهند نحو ٢٨٥,٦٩ مليار دولار أمريكي، وكانت في تايلاند نحو ٢١٩,٣٤ مليار دولار أمريكي، وفي ماليزيا كانت نحو ٢١١,٤٧ مليار دولار أمريكي.

[121] World bank, The World Integrated Trade Solution (WITS), Available at:
https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en

المطلب الثاني

مقومات تعزيز مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية

تتوافر لدى مصر مجموعة من المقومات التي تسمح باستغلالها لتحقيق زيادة هائلة في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، حيث تمتلك مصر مجموعة من المزايا التنافسية تؤهلها في حال تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة أن تكون واحدة من الدول الجاذبة للشركات الدولية الرائدة في سلاسل القيمة العالمية، ومن أهم هذه المزايا ما يلي:

أولًا: الموقع الجغرافي الفريد

تعتمد سلاسل القيمة العالمية على تجزئة الإنتاج عبر مواقع جغرافية متعددة، ولذلك يمثل الموقع الجغرافي للدولة عاملًا بالغ الأهمية في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، حيث تؤثر تكاليف التجارة الناتجة عن طبيعة الموقع الجغرافي والمسافة على قرارات المستثمرين، بالإضافة إلى تأثير طبيعة الموقع الجغرافي والمسافة على الوقت المطلوب لنقل أجزاء الإنتاج المنتجة من وإلى الدولة، ولذلك يفضل المستثمرون الدول التي تحظى بمواقع جغرافية مميزة بالقرب من الممرات الدولية المهمة أو القرب من مواقع الإنتاج والأسواق النهائية.[١٢٢]

وتمتلك مصر موقع جغرافي فريد يشكل ميزة تنافسية استراتيجية، تدعم قدرتها على لعب دور محوري في الاقتصاد الدولي، ويساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعزز مكانتها في التجارة الدولية، مما يؤهلها للمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية.

وتقع مصر في شمال شرق قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي، وتطل مصر على البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ١٩٤١ كم، وتطل على البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم،[١٢٣] وتمتلك واحد من أهم الممرات البحرية العالمية وهو قناة السويس، التي تعتبر أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب وتختصر المسافة بين أسواق آسيا وأفريقيا وبين أسواق أوروبا، ويمر عبر القناة نحو ١٢٪ من تدفقات التجارة الدولية سنويًا.[١٢٤]

---

[122] Fernandes, Ana, Hiau Looi Kee, and Deborah Winkler. Determinants of Global Value Chain Participation: Cross-Country Evidence. CESifo Working Paper No. 8270, CESifo, May 2020, pp. 5-6.

[١٢٣] جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بوابة معلومات مصر، جغرافية مصر، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.eip.gov.eg/IDSC/StaticContent/View.aspx?ID=16

[١٢٤] جمهورية مصر العربية، هيئة قناة السويس، متاح على الرابط الإلكتروني :
https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/About/WhySuezCanal/Pages/ImportanceAndAdvantages.aspx

ويؤهل الموقع الجغرافي لمصر، إلى جانب تحكمها في قناة السويس كممر بحري عالمي استراتيجي، لأن تؤدي مصر دورًا محوريًا في سلاسل القيمة العالمية، بوصفها رابط مهم بين الأسواق الإقليمية والعالمية، فمصر قريبة من الأسواق الأوروبية ومتصلة مباشرة بالأسواق الأفريقية والآسيوية، وهو ما يؤهلها أن تكون مركزًا مهما للتصنيع الموجه للتصدير وموقعًا لتجميع وإعادة توزيع المنتجات.

ثانيًا: توافر ضمانات لحماية الاستثمار الأجنبي

تشكل القيود القانونية الصارمة التي تفرضها بعض الدول على الأجانب عقبات كبيرة أمام المستثمرين الأجانب، وتشمل هذه القيود حظر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة، وسقوف رأس المال الأجنبي، والقيود المفروضة على ملكية الأراضي، وغيرها من أشكال التمييز بين مختلف أنواع المستثمرين الأجانب أو بين المستثمرين الأجانب والمحليين التي تخلق حواجز أمام الإستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التجارة الدولية، وبالتالي تعيق الدول التي تفرض هذه القيود عن المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية.[١٢٥]

وتظهر دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شملت ٦٠ دولة متقدمة ونامية خلال الفترة من عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠١٦م، أن تحرير قيود الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ١٠٪ يمكن أن يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمعدل نحو ٢,١٪. [١٢٦]

وتعد مصر من الدول التي توفر معاملة متميزة للمستثمرين الأجانب وتوفر لهم الضمانات الكافية لحماية استثمارتهم في مصر دون تمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، حيث يؤكد قانون الاستثمار القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م في المادة رقم ٣ على أن تكفل الدولة للمستثمرين الأجانب معاملة مماثلة للمعاملة المقررة للمستثمرين المصريين، كما يمكن أن تمنح بقرار استثنائي من مجلس الوزراء معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب وبشرط تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.[١٢٧]

---

[125] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. An Investment Perspective on Global Value Chains. World Bank, 2021, p. 145.

[126] Mistura, Federico, and Caroline Roulet. The Determinants of Foreign Direct Investment: Do Statutory Restrictions Matter? OECD Working Papers on International Investment, OECD Publishing, Paris, 2019.

[127] جمهورية مصرالعربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قانون الاستثمار، قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، متاح على الرابط الإلكتروني:

كما أكد المشرع المصري على عدم خضوع أموال المستثمرين الأجانب لأي قرارات أو إجراءات تعسفية أو شكل من أشكال التميز، بالإضافة إلى ذلك تمنح الدولة المستثمرين الأجانب إقامة فى مصر طوال مدة المشروع الاستثماري، كما أتاح القانون المصري للمستثمر الأجنبي حرية تملك المشروعات الاستثمارية والحق فى تأسيس المشروعات الاستثمارية وتوسيع المشروعات القائمة وإدارة مشروعاته والتصرف فيها واستخدامها دون قيود، وأعطى الحق للمستثمر الأجنبي في تصفية مشروعاته وتحويل الأموال الناتجة عن هذه التصفية إلى الخارج.[١٢٨]

كما أعطى المشرع المصري في المادة رقم ٦ الحق للمستثمر الأجنبي في تمويل مشروعه من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يحق للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه إلى الخارج، كما سمح المشرع المصري بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المرتبطة بالاستثمار الاجنبي بحرية إلي الداخل والخارج بعملات قابلة للتحويل الحر، كما تسمح الدولة بتحويل العملة المحلية إلي عملات قابلة للاستخدام بحرية دون تأخير.[١٢٩]

كما سعى المشرع المصري للتوفيق بين مصالح المستثمر الأجنبي في الاستعانة بالكوادر المتميزة والكفاءات من الخارج وبين الحفاظ على توفير فرص العمل للمصريين، وأتاح تشغيل العمالة الأجنبية بنسب تراعي مصالح المستثمر الأجنبي دون إخلال بفرص العمالة المصرية.[١٣٠]

وأكد القانون المصري أنه يحق للمستثمر استخدام العمالة الأجنبية بنسبة ١٠٪ من إجمالى عدد العاملين بالمشروع، ويمكن فى حالة عدم القدرة على توظيف عمالة وطنية تملك المؤهلات المطلوبة أن تزيد النسبة إلى ٢٠٪ على الأكثر من إجمالى عدد العاملين بالمشروع،، كما أجاز القانون الإعفاء من هذه النسب في فى بعض المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية وبشرط توفير التدريب المناسب للعمالة المصرية.[131]

---

https://www.investinegypt.gov.eg/Documents/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%20%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%AA%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D9%81%D9%82%D8%A7%20%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B1%20%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA.pdf

[١٢٨] جمهورية مصرالعربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق.

[١٢٩] جمهورية مصرالعربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق.

[١٣٠] جمهورية مصرالعربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق.

[131] جمهورية مصرالعربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق.

ثالثًا: عدد السكان

تتسم مصر بارتفاع عدد السكان الذي يزيد عن ١٠٠ مليون مواطن، وتمتلك مصر قوى عاملة كبيرة الحجم وبلغ تقدير عدد الأفراد داخل القوى العاملة في مصر ما يزيد عن ٣٠ مليون فرد في عام ٢٠٢٢م، ويشمل ذلك الأفراد ١٥ سنة فأكثر، ويساهمون فعلًا في نشاط اقتصادي (المشتغلون) أو الأفراد الراغبون في العمل ويبحثون عن فرص العمل (المتعطلون).[١٣٢]

ويشكل عدد السكان الكبير سعة استهلاكية كبيرة وتتمتع الدول ذات عدد السكان الكبير بقوة سوقية أكبر، علاوة على ذلك، يلعب عدد السكان دورًا مزدوجًا في سلاسل القيمة العالمية، حيث قد تجذب الدول الأكثر اكتظاظًا بالسكان تدفقات استثمار أجنبي مباشر أكبر لخدمة أسواقها المحلية، وستكون هذه التدفقات إما بديلة للواردات أو باحثة عن أسواق جديدة وتؤدي إلى مزيد من التصدير.[133]

كما يساهم ارتفاع عدد السكان في توفير قاعدة كبيرة من العمالة المحتملة، وهو ما يشكل ميزة نسبية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فعلى الرغم من أن توافر العمالة الماهرة يؤثر بشكل إيجابي في تخصص الدولة في الأنشطة والصناعات المتقدمة في سلسلة القيمة العالمية، إلا أن حجم العمالة الكبير حتى مع انخفاض مهارات العمال يساهم في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الخاصة بالصناعات كثيفة العمالة، والتي تركز على العمالة منخفضة الأجور مثل صناعة الملابس والجلود.[١٣٤]

رابعًا: توافر البنية الأساسية المناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يساهم توافروجودة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية عبر قنوات متعددة، حيث تعتمد إدارة سلسلة التوريد على أنظمة تشغيلية متطورة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تساهم في تحسين كفاءة التصنيع وخفض تكلفته، كما أنها تساعد على تحسين كفاءة شراء المدخلات، وتعتبر

[١٣٢] جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات السنوية الشاملة، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23620

[133] Fernandes, Ana, Hiau Looi Kee, and Deborah Winkler. op.cit., p 14.

[134] Kolesa, Sabina. Global Value Chains: Government Policies for Enhancing the Role of Small and Medium Enterprises in Global Value Chains – A Case Study of Slovenia. Management, vol. 13, no. 1, 2018, p. 53.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متطلب رئيسي لكفاءة العديد من أنشطة سلاسل القيمة العالمية، وخاصة التسويق والمبيعات وأبحاث السوق وقنوات الاتصال لبناء قيمة العلامة التجارية.[135]

بالإضافة إلى ذلك تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هى الوسيلة الرئيسية للمشاركة في صادرات الخدمات عبر الحدود، والتي تعد من أهم أنشطة سلاسل القيمة العالمية، وتمثل فرصة رئيسية لإشراك الدول النامية في اقتصاد المعرفة العالمي، وقد سهلت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفصل بين توفير الخدمات واستهلاكها، وقد شهدت تجارة الخدمات الخارجية نموًا هائلًا خلال العقدين الماضيين، وتوفر فرص وظائف عالية الجودة وبدائل للتطوير المهني وتنمية القوى العاملة.[١٣٦]

وتهتم مصر بجودة البنية التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويظهر ذلك في رؤية مصر ٢٠٣٠م في التنمية المستدامة، ومن أهدافها بناء مصر الرقمية، وتحديث البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وتطوير القدرات البشرية ودعم الابتكار، وتحسين مكانة مصر التكنولوجية على المستوى الدولي.[١٣٧]

وعملت مصر على دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة في مختلف المجالات ومنها مجالات التجارة الدولية والاستثمار، عبر توفير البنية الأساسية الجيدة وتحسينها المستمر ودعم الاستثمارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (٣) أن لدى مصر بنية تحتية مناسبة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تساعد على تمكين الشركات والصناعات وتساهم في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

---

[135] Van Assche, Ari. Trade, investment and intangibles: The ABCs of global value chain-oriented policies. OECD Trade Policy Papers, no. 242, OECD Publishing, 2020, p. 9.

[136] Bamber, Penny, et al. Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains - Update. OECD Trade Policy Paper No. 160, OECD Publishing, 2013, p. 23.

[١٣٧] جمهورية مصر العربية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، متاح على الرابط الإلكتروني: https://mcit.gov.eg/ar/ICT_Strategy

جدول رقم (٣) مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر بين عامي ٢٠١٧و٢٠٢١م.

المؤشر	٢٠١٧م	٢٠٢١م
إجمالي مشتركي الهاتف الثابت بالمليون مشترك	٦,٦٠	١١,٠١
إجمالي مشتركي الهاتف المحمول بالمليون مشترك	١٠١,٢٧	١٠٣,٤٥
إجمالي مستخدمي الانترنت بالمليون مستخدم	٤١,٢٥	٧٥,٥٨
إجمالي مشتركى الانترنت فائق السرعة بالمليون مشترك	٥,٢٠	١٠,٠٧
خوادم إنترنت مؤمنة	٣٤٩٠	٤٢٢٦

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

١- جمهورية مصر العربية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٧-٢٠٢١م.

2- World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

يظهر من الجدول السابق تحسن مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، حيث ارتفع عدد مشتركي الهاتف الثابت من٦,٦٠مليون مشترك في عام ٢٠١٧م إلى ١١,٠١ مليون مشترك في عام ٢٠٢١م، كما ارتفع عدد مشتركي الهاتف المحمول من ١٠١,٢٧مليون مشترك في عام ٢٠١٧م إلى ١٠٣,٤٥مشترك في عام ٢٠٢١م.

وارتفع عدد إجمالي مستخدمي الإنترنت في مصر من ٤١,٢٥ مليون مستخدم في عام ٢٠١٧م إلى ٧٥,٥٨ مليون مستخدم في عام ٢٠٢١م، وكذلك ارتفع عدد المشتركين في الانترنت فائق السرعة من ٥,٢٠ مليون مشترك في عام ٢٠١٧م إلى ١٠,٠٧ مليون مشترك في عام ٢٠٢١م.

كما يتضح ارتفاع عدد خوادم الإنترنت المؤمنة من٣٤٩٠ خادم في عام ٢٠١٧م إلى ٤٢٢٦ خادم في عام ٢٠٢١م.

المطلب الثالث

المتطلبات المتعلقة بالأطر المؤسسية والسياسات الاقتصادية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

يتطلب الاندماج في سلاسل القيمة العالمية توفير أطر قانونية وتنظيمية تلبي احتياجات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنظيم المعاملات التجارية بشفافية، بالإضافة إلى صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية فعالة تمكن المستثمرين والأسواق من العمل في بيئة مواتية، وتعزز ثقة المستثمرين، مما ينعكس على تعظيم استفادة الدولة من ميزاتها التنافسية، ويدعم تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية، ومن ثم تعزيز الاقتصاد الوطني، وفي هذا المطلب يتم تناول المتطلبات المتعلقة بالأطر المؤسسية والسياسات الاقتصادية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: توافر أطر قانونية داعمة

يعد تهيئة بيئة مؤسسية شفافة وقابلة للتنبؤ أمرًا بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، حيث يتأثر المستثمرون الأجانب بمجموعة واسعة من القوانين واللوائح، التي تحكم أعمالهم وتعاقدتهم ومدى انتظامها.

ويعد توافر الأطر القانونية الداعمة عاملًا مهمًا في تحديد مشاركة الدولة في سلسلة القيمة العالمية، لأنها تحدد قدرة الشركات على إنفاذ العقود، خاصة في الصناعات المعقدة التي تتميز بمستويات عالية من تعقيد المهام الوظيفية وتبادل تدفقات كبيرة من الأصول غير الملموسة (مثل التكنولوجيا والملكية الفكرية والائتمان)، مما يعزز أهمية توافر الأطر القانونية الداعمة، ويجعلها مصدرًا مهمًا للميزة النسبية في تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات.[١٣٨]

ويزيد من أهمية توافر الأطر القانونية الملائمة ما تتسم به سلاسل القيمة العالمية من كثافة التفاعلات بين الشركات في دول مختلفة، ويترتب على ذلك كثرة التعاقدات المرتبطة بالتدفقات التجارية والاستثمار، وبالتالي فإن ضعف إنفاذ العقود يمثل قيدًا كبيرًا على اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية، ونظرًا لأن أداء سلاسل القيمة العالمية يعتمد على قوة جميع حلقاتها،

[138] Kowalski, Przemyslaw, et al. Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies. OECD Trade Policy Papers, no. 179, OECD Publishing, 1 Apr. 2015, p. 21.

فإن تأخيرات الإنتاج الناجمة عن ضعف إنفاذ العقود في إحدى الدول المسئولة عن إنجاز حلقة من حلقات السلسة تسبب ضرر بالغ لباقي حلقات السلسلة الممتدة عبر الدول.[١٣٩]

وينبغي على الحكومات أيضًا أن توفر للمستثمرين الأجانب آليات فعالة للانتصاف في حال نشوء شكاوى أو نزاعات، وينبغي على الحكومات تعزيز أنظمتها القضائية المحلية، مثل إنشاء محاكم تجارية متخصصة، وتحديد فترات زمنية مناسبة للإجراءات القضائية، وإتاحة الوصول إلى مجموعة واسعة من آليات تسوية المنازعات، بما في ذلك التحكيم بين الدول، وكذلك التحكيم بين المستثمرين، وإدخال آليات الإنذار المبكر والتتبع لتحديد وحل مشاكل المستثمرين الناشئة عن سلوك الموسسات الحكومية.[١٤٠]

وتحتاج مصر إلى تعزيز الأطر القانونية لتستطيع تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، حيث يتضح من الجدول التالي جدول رقم (٤) انخفاض مؤشر سيادة القانون في مصر مقارنةً بالدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

جدول رقم (٤) مؤشر سيادة القانون في مصر ودول المقارنة خلال عام ٢٠٢٢م.

الدولة	الدرجة (من صفر إلى ١)	الترتيب العالمي
مصر	٠,٣٥	١٣٥
المكسيك	٠,٤٢	١١٥
فيتنام	٠,٤٩	٨٤
الهند	٠,٥٠	٧٧
تايلاند	٠,٥٠	٨٠
ماليزيا	٠,٥٧	٥٥
البرازيل	٠,٤٩	٨١

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

World Justice Project, Rule of Law Index Global 2022, Available at:

https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2022/

يتبين من الجدول السابق انخفاض مؤشر سيادة القانون في مصر مقارنةً بالدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية، حيث جاءت مصر في الترتيب رقم ١٣٥ عالميًا بحصولها على

[139] Fernandes, Ana, Hiau Looi Kee, and Deborah Winkler. op.cit., p 9.

[140] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 149.

٠,٣٥ درجة، بينما جاءت المكسيك في الترتيب رقم ١١٥ عالميًا بحصولها على ٠,٤٢ درجة، وجاءت فيتنام في الترتيب رقم ٨٤ عالميًا بحصولها على ٠,٤٩ درجة، وجاءت الهند في الترتيب رقم ٧٧ عالميًا بتحقيقها ٠,٥٠ درجة، وجاءت تايلاند في الترتيب رقم ٨٠ عالميًا بحصولها على ٠,٥٠ درجة، وجاءت ماليزيا في الترتيب رقم ٥٥ عالميًا بحصولها على ٠,٥٧ درجة، وجاءت البرازيل في الترتيب رقم ٨١ عالميًا بحصولها على ٠,٤٩ درجة.

ثانيًا: توافر أطر تنظيمية وبيئة أعمال مشجعة

يحتاج تعزيز جاذبية الدولة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى توافر بيئة أعمال مواتية وإجراءات تنظيمية واضحة وسلسة، فيجب تجنب العوائق التي تحول دون ممارسة الأعمال التجارية والإنتاجية، وتشمل هذه العوائق الحواجز التنظيمية، والإجراءات غير الفعالة وتعقيد الحصول على التراخيص والتصاريح.[١٤١]

كما تحتاج الحكومات إلى التركيز على العوائق الفعلية أمام الدخول إلى أسواقها، مثل انعدام الشفافية وعدم اليقين التنظيمي وعدم وضوح التكاليف مع كثرة الإجراءات والجهات المعنية، والتي تنشأ عن ضعف الحوكمة، ويعتبر قياس عدد المستندات والتكلفة والوقت اللازم للتصدير من بلد ما والتوريد إليه ذا أهمية خاصة للمستثمرين عند اختيار وجهاتهم الاستثمارية.[١٤٢]

وتحتاج مصر إلى تحسين بيئة الأعمال والأطر التنظيمية لكي تصبح أكثر قدرة على جذب الشركات متعددة الجنسيات، ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (٥) انخفاض مؤشر سهولة الأعمال في مصر عن مثيله في معظم الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

[141] Labory, Sandrine, and Patrizio Bianchi. Building, Embedding and Reshaping Global Value Chains. OECD, 2018. Background paper for the OECD/EC Workshop Series, Broadening Innovation Policy: New Insights for Regions and Cities, 2018, p. 15.

[142] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 146.

جدول رقم (٥) مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في مصر ودول المقارنة خلال عام ٢٠٢٢م.

الدولة	الدرجة (من صفر إلى ١٠٠)	الترتيب العالمي
مصر	٦٠,١	١١٤
المكسيك	٧٢,٤	٦٠
فيتنام	٦٩,٨	٧٠
الهند	٧١,٠	٦٣
تايلاند	٨٠,١	٢١
ماليزيا	٨١,٥	١٢
البرازيل	٥٩,١	١٢٤

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

World Bank Group, Doing Business, Doing Business Data, Available at:

https://archive.doingbusiness.org/en/data

يتبين من الجدول السابق انخفاض مؤشر سهولة الأعمال في مصر عن مثيله في معظم الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية عدا البرازيل، حيث جاءت مصر في الترتيب رقم ١١٤ عالميًا بحصولها على ٦٠,١ درجة، بينما جاءت المكسيك في الترتيب رقم ٦٠ عالميًا بحصولها على ٧٢,٤ درجة، وجاءت فيتنام في الترتيب رقم ٧٠ عالميًا بحصولها على ٦٩,٨ درجة، وجاءت الهند في الترتيب رقم ٦٣ عالميًا بتحقيقها ٧١,٠ درجة، وجاءت تايلاند في الترتيب رقم ٢١ عالميًا بحصولها على ٨٠,١ درجة، وجاءت ماليزيا في الترتيب رقم ١٢ عالميًا بحصولها على ٨١,٥ درجة، أما البرازيل فقد جاءت في الترتيب رقم ١٢٤ عالميًا بحصولها على ٥٩,١ درجة.

ثالثًا: الترويج المستهدف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن لاستراتيجيات الترويج المستهدف للاستثمار التي تنفذ من خلال وكالات أو هيئات ترويج متخصصة أن تساعد الدول على تعزيز صادرتها، وجذب الاستثمارات الأجنبية عالية الجودة، وتحفيز التحديث الاقتصادي، وبالتالي دعم اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

ويعاني الاستثمار في الدول النامية من نقص وعدم تناسق المعلومات، وخاصةً لدى الاستثمارات التي تنطوي على عناصر عابرة للحدود، فغالبًا ما يعاني المستثمرون الأجانب من نقص المعلومات

مقارنةً بالمستثمرين المحليين، مما يؤدي إلى عدم توافق بين خيارات المستثمرين في المواقع والمزايا النسبية للدول المضيفة.[١٤٣]

ويمكن للجهود الاستباقية لجذب وتسهيل الاستثمار الأجنبي أن تساعد في التغلب على مشاكل نقص المعلومات وعدم تناسقها بين المستثمرين المحتملين، وتعطي دفعة مهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي دعم مشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية، وتوضح دراسة قامت بمقارنة بيانات من ١٠٩ دولة بها وكالات ترويج استثمار و٣١ دولة بدونها، أن وجود وكالات ترويج استثمار يرتبط بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للقطاعات المستهدفة من قبل وكالات ترويج استثمار.[١٤٤]

وتتجلى أوجه عدم التماثل في المعلومات بشكل خاص في الشركات التي تستثمر في قطاعات وفرص استثمارية جديدة لم تكن موجودة سابقًا في الدولة، ويمكن لهيئات ترويج الاستثمار القيام بتوفير المعلومات للمستثمرين، وحملات التوعية، وخدمات دعم ما قبل التأسيس لمساعدة الشركات الأجنبية على التغلب على عدم تناسق المعلومات، وإثبات القدرة التنافسية لبلدانها في قطاعات محددة، لذا تعد برامج ترويج الاستثمار ذات أهمية خاصة عندما تنشئ هيئات ترويج الاستثمار أول رابط لبلد ما مع سلسلة قيمة عالمية محددة.[١٤٥]

وتساهم وكالات ترويج الاستثمار في رفع جودة الصادرات من الاقتصاد المضيف من خلال فعاليتها في جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصةً للأنشطة الجديدة والأكثر تطورًا، وتوضح دراسة قارنت بين بيانات ١٠٥ دولة خلال الفترة من عام ١٩٨٤م إلى ٢٠٠٠م، أن هيئات ووكالات ترويج الاستثمار تلعب دورًا محوريًا في رفع جودة الصادرات من الاقتصاد المضيف.[١٤٦]

رابعًا: تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة

تعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة أداة اقتصادية شائعة الاستخدام قائمة على استغلال مزايا الموقع الجغرافي، وتنشئ الدول النامية عادةً مناطق اقتصادية خاصة للربط بسلاسل القيمة

---

[143] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 150.

[144] Moran, Theodore H. Foreign Investment and Supply Chains in Emerging Markets: Recurring Problems and Demonstrated Solutions. Working Paper, no. 14-12, Peterson Institute for International Economics, Dec. 2014, p. 5.

[145] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 150.

[146] Moran, Theodore H. op.cit., p. 6.

العالمية للصناعات التحويلية كثيفة العمالة، لتحفيز التصنيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات والعمل على تخفيف البطالة واسعة النطاق ودعم استراتيجية إصلاح اقتصادي أوسع.[١٤٧]

وتهدف المناطق الاقتصادية الخاصة إلى التغلب على عوائق الاستثمار القائمة في الاقتصاد الأوسع للدولة، وهي مناطق جغرافية محددة مزودة ببنية تحتية أفضل وأكثر موثوقية، مقارنةً بالبيئة الاقتصادية المحلية، وتتميز بخدمات دعم مخصصة لضمان الحد الأدنى من الانتظام في سلاسل التوريد الخاصة بالمستثمرين، وذات أنظمة تنظيمية خاصة تختلف عن بقية الاقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بالقواعد الجمركية والمالية والملكية الأجنبية أو الوصول إلى الأراضي.[١٤٨]

ويشمل مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة مجموعة واسعة من المناطق، مثل مناطق التجارة الحرة، ومناطق تجهيز الصادرات، والمتنزهات الصناعية، والمناطق الاقتصادية ومناطق تطوير التكنولوجيا، والمناطق عالية التقنية، ومتنزهات العلوم والتكنولوجيا، والموانئ الحرة، ومناطق المشاريع، وغيرها.[١٤٩]

وتوفر المناطق الاقتصادية الخاصة ثلاثة أنواع من المزايا مقارنةً بما تحصل عليه الشركات عادةً في خارج هذه المناطق، حيث يمثل النوع الأول مزايا البنية التحتية وتشمل الأراضي المخدمة وهياكل المصانع والمرافق والطرق والكهرباء والمياه وتوفير مصادر الطاقة.[١٥٠]

ويمثل النوع الثاني التبسيط التنظيمي مثل تبسيط الإجراءات التنظيمية، والرعاية اللاحقة للمستثمرين، وكفاءة إدارة الجمارك، ويشمل النوع الثالث حوافز الاستثمار والحوافز الضريبية بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المدخلات المستوردة المعفاة من الضرائب الجمركية، وتخفيض أو إلغاء ضرائب دخل الشركات والقيمة المضافة.[١٥١]

---

147 Zeng, Douglas Zhihua. Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience. PEDL Synthesis Paper Series No. 1, PEDL / CEPR, 2016, p. 3.

148 Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 153.

149 Zeng, Douglas Zhihua. op.cit., p. 2.

150 Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 153.

151 Zhihua, D. 2016. Special Economic Zones:Lessons from the Global Experience. Private Enterprise Development in Low-Income Countries(PEDL) Synthesis Paper Series, No.1 , p. 3

وقد أقامت مصر عددًا كبيرًا من المناطق الاقتصادية الخاصة، التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات، ولكن هذه المناطق لم تحقق المأمول منها في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن نسبة كبيرة من المنتجات قد استهدفت السوق المحلي وليس الأسواق الخارجية، نظرًا لضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية من ناحية، ولسهولة واتساع السوق المحلي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي عرض المنتجات المحلية لخطر المنافسة غير المتكافئة مع منتجات المناطق الاقتصادية الخاصة.[١٥٢]

وتحتاج المناطق الإقتصادية الخاصة في مصر إلى تطويرها وتحسين كفاءة تشغيلها والترويج الاستثماري المستهدف وتعزيز الروابط مع الأسواق المحلية، خاصة الروابط المتعلقة بتحسين المدخلات ونقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة القوى العاملة.[١٥٣]

خامسًا: سياسة تدويل الشركات المحلية

تعتبر سياسة تدويل الشركات المحلية ودعم قدرات الموردين المحليين وسيلة مهمة لتحفيز مشاركة الشركات المحلية في سلاسل القيمة العالمية، وضمان استفادة الشركات المحلية منها، ولذلك يجب على الحكومات تعزيز دور الشركات المحلية في سلاسل القيمة العالمية، ومساعدتها على الارتقاء إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.[١٥٤]

كما تتمتع الدول ذات القدرة الصناعية المحلية العالية بفرص أعلى في التجارة الدولية التقليدية، حيث يعد توافر قاعدة أكبر من الموردين المحليين الأكفاء من أهم المزايا التنافسية التي تجذب الشركات الدولية الرائدة، خاصة الشركات التي تسعى إلى تقليل صعوبات البحث عن الموردين وسهولة استبدالهم.[١٥٥]

ويتعين على سلطات الدول النامية اعتماد سياسات تزيد من إنتاجية الشركات المحلية وموثوقيتها، وكما هو الحال مع الشركات الأجنبية، تحتاج الشركات المحلية إلى ظروف منفتحة

---

[152] د. إيمان مرعي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على الرابط الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/16491.aspx

[١٥٣] محمد عادل سيد محمد، استراتيجيات تقييم المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، المجلة الدولية للبحوث العلمية المتقدمة والابتكار، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ص. ٨٩-١٠٣، ص ١٠١.

[154] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 159.

[155] Fernandes, Ana, Hiau Looi Kee, and Deborah Winkler. op.cit., p 7.

وشفافة وموثوقة للتوسع وزيادة قدرتها التنافسية، وتشمل هذه الظروف الوصول إلى واردات منخفضة التكلفة، وأسواق عمل مرنة نسبيًا، وحماية حقوق الملكية الفكرية.[١٥٦]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات إنشاء برامج تأهيل واعتماد للمساعدة في الاختيار المسبق للشركات المحلية الأكثر قدرة على العمل بفعالية كموردين للشركات الدولية، وقد تمثل معايير الاختيار هذه إشاراتٍ مهمة للشركات متعددة الجنسيات حول الشركات المحلية،[١٥٧] كما يمكن تبني سياسات تعمل على تعزيز العلامات التجارية المحلية من خلال دعم إنشاء مرافق البحث والتطوير وبرامج التدريب المتخصصة.[١٥٨]

ويمكن للحكومات أن تعزز دعمها لتحديث الموردين المحليين من خلال مواءمة معايير الإنتاج المحلية مع معايير الجودة الدولية والمتطلبات العامة للشركات متعددة الجنسيات، والعمل على تبسيط ونشر معايير الإنتاج الوطنية، ووضع إرشادات توضح كيفية تلبية هذه المعايير.[١٥٩] كما تشكل محدودية فرص الحصول على الائتمان عائقًا كبيرًا أمام تطوير شبكات الموردين في الدول المضيفة، بينما تستطيع الشركات المحلية التي تتمتع بفرص أكبر للحصول على الائتمان أن تشارك بفاعلية أكثر في سلاسل القيمة العالمية، وباستخدام بيانات من ٧٢ دولة للفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، أظهرت دراسة أن الدول ذات الأنظمة المالية الأفضل تتمتع شركاتها بإنتاجية أعلى وأداء أفضل، لذا، يعد تيسير الحصول على الائتمان عنصرًا أساسيًا في توفير بيئة مواتية للأعمال التجارية للشركات المحلية للنمو والازدهار.[١٦٠]

سادسًا: تسهيل التحالفات الاستراتيجية القائمة على الصناعات التنافسية

قد تتردد الشركات متعددة الجنسيات في الدخول في تحالفات جديدة (مثل المشاريع المشتركة) خوفًا من تسريب أسرار تجارية للشركات المحلية، وكما هو الحال مع روابط الشركات متعددة الجنسيات مع الموردين، قد تكون هذه التحالفات عرضة لعدم تناسق المعلومات، حيث قد لا

[156] Moran, Theodore H. op.cit., p. 28.

[157] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 160.

[158] Bai, Jie, et al. Quid Pro Quo, Knowledge Spillover, and Industrial Quality Upgrading: Evidence from the Chinese Auto Industry. NBER Working Paper, no. 27644, National Bureau of Economic Research, 2022, p. 7.

[159] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 160.

[160] Moran, Theodore H. op.cit., p. 28.

تعرف الشركات قدرات بعضها البعض، أو عرضة لفشل التنسيق، حيث تتردد الشركات في الاستثمار على المدى القصير لتحقيق شراكة مستقبلية.[١٦١]

ويمكن للحكومات تعزيز التحالفات الاستراتيجية من خلال تسهيل عملية تشكيلها، من خلال توفير جميع المعلومات اللازمة لإنشائها، والدعم المؤقت لها، والتنظيم المرن لمعالجة أي إخفاقات أساسية في السوق، واستخدام مزيج من التيسير والحوافز لتشجيع الشراكات، لتوليد آثار إيجابية للشركات والصناعات المحلية وتحسين أدائها وربطها بشكل أوثق بسلاسل القيمة العالمية ذات القيمة الأعلى.[١٦٢]

وقد طبقت بعض الدول النامية سياسات مقايضة تلزم الشركات متعددة الجنسيات، مقابل الوصول إلى الأسواق، بنقل المعرفة أو التكنولوجيا إلى البلاد، من خلال تكوين تحالفات استراتيجية ومشاريع مشتركة مع شركات محلية، ويوجد مبرران رئيسيان لهذه السياسة، الأول هو حماية المنتجين المحليين في الصناعات الناشئة، والثاني هو السماح للشركات المحلية بالتعلم من شركائها الأجانب وتعزيز القدرات التقنية المحلية.[١٦٣]

ويعد الصين أشهر مثال على هذه السياسة، حيث تبنت هذه القيود في العديد من الصناعات الاستراتيجية بهدف مساعدة المنتجين المحليين على التعلم من شركائهم الأجانب، والنمو في نهاية المطاف ليصبحوا منافسين جديرين في السوق الدولية، وتشير الأدلة التطبيقية إلى أن هذه السياسات أدت بالفعل إلى نقل التكنولوجيا، سواءً إلى المشروع المشترك أو إلى الشركة الصينية الشريكة، وساعدت على رفع جودة الصناعات.[١٦٤]

سابعًا: مرونة سوق العمل

تؤثر مرونة سوق العمل ولوائحه ومعاييره على مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية ومدى اندماج الشركات المحلية وفرص استفادتها من خلال قنوات مختلفة ومنها معدل دوران العمالة ومشاركة الإناث في العمل ووجود معايير عمل عالية.

---

[161] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 162.

[162] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 162.

[163] Bai, Jie, et al. op.cit., p. 7.

[164] Jiang, Kun, et al. International Joint Ventures and Internal Technology Transfer vs. External Technology Spillovers: Evidence from China. NBER Working Paper, no. 24455, National Bureau of Economic Research, Mar. 2018, pp. 1-2.

تؤثر معايير العمل العالية في بلد ما على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فمن ناحية، يؤدي امتثال الموردين المحليين لمعايير العمل إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من المستثمرين الأجانب أو المشترين الدوليين الذين تعتمد سمعتهم بين عملائهم النهائيين على امتثال مورديهم للمعايير العالية، كما تجبر معايير العمل العالية الشركات المحلية على زيادة إنتاجيتها لتعويض زيادة تكاليف العمالة.[165]

ويمكن لمرونة سوق العمل ومستوى الأجور أن تؤثر على المهارات في الشركات، وبالتالي على قدرتها الإنتاجية، كما تؤدي أسواق العمل شديدة المرونة إلى دوران متكرر للعمالة، مما يقلل من الوقت اللازم للعمال المحليين لاكتساب المهارات والمعرفة من الشركات الأجنبية.[١٦٦]

كما تشير بعض الدراسات إلى أن العولمة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بارتفاع كثافة الإناث في العمل الرسمي، وخاصةً في الدول النامية، ويعزى ذلك أساسًا إلى وجود فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين، وأن النساء تعتبر قوى عاملة أكثر مرونة، حيث يسهل توظيفها كعمالة مؤقتة أو بدوام جزئي وبمزايا ضئيلة.[١٦٧]

وتوضح المؤشرات الدولية لعام ٢٠٢٢م ضعف مرونة سوق العمل المصري، حيث جاءت مصر في المرتبة ٧٣ عالميًا، وتعاني مصر من فجوات كبيرة في سوق العمل، وعدم تلبية احتياجات الاقتصاد التنافسي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض جودة مخرجات التعليم، حيث جاءت مصر في المرتبة ١٢٧ عالميًا في مؤشر مهارات الخريجين، كما جاءت مصر في المرتبة ٨٣ عالميًا من حيث وفرة العمالة الماهرة، بالإضافة إلى ضعف سياسات سوق العمل حيث جاءت مصر في المرتبة ١٠١ عالميًا في مؤشر حقوق العمال، كما جاءت مصر في المرتبة ١١٣ عالميًا في مؤشر البطالة بين الشباب.[١٦٨]

---

[165] Kummritz, Victor, et al. Economic Upgrading through Global Value Chain Participation: Which Policies Increase the Value Added Gains? Policy Research Working Paper, no. 8007, World Bank Group, Mar. 2017, p. 12.

[166] Shepherd, Ben. Global Value Chains and Developing Country Employment: A Literature Review. OECD Trade Policy Papers, no. 156, OECD Publishing, 14 May 2013, p. 17.

[167] Kummritz, Victor, et al. op.cit., p. 12.

[168] Whiteshield Partners. Global Labour Resilience Index 2022: Methodology and Country Analysis, Whiteshield Partners, 2022.

المطلب الرابع

المتطلبات المادية والبشرية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

يعتمد نجاح الدول النامية في المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير على مدى توافر المقومات الهيكلية التي تمكنها من التنافس الدولي، وتدمجها في الأسواق الدولية، و يعد رأس المال البشري من أهم هذه المقومات، حيث تمثل القوى العاملة الماهرة ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات وزيادة الإنتاجية.

كما يعد توافر وجودة البنية التحتية والخدمات اللوجيستية من العناصر الحاسمة لربط الدولة بالعالم الخارجي، وتسهيل حركة التجارة الدولية، وفي هذا المطلب يتم تناول المتطلبات المادية والبشرية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: تنمية رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري والمهارات عاملًا محوريًا وحاسمًا في سلاسل القيمة العالمية حيث يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تعزيز الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية وتحقيق الارتقاء الاقتصادي والقيمة المضافة.

ويعرف رأس المال البشري بأنه المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات الكامنة في الأفراد والتي تسهل تحقيق الرفاهية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، فهو مجموعة من الموارد تشمل جميع المعارف والمواهب والمهارات والقدرات والخبرة والذكاء والتدريب والقدرة التي يمتلكها أفراد المجتمع بشكل فردي وجماعي، هذه الموارد هي إجمالي قدرة الشعب التي تمثل شكلًا من أشكال الثروة التي يمكن توجيهها لتحقيق أهداف الدولة.[169]

وتعطي العديد من الدول النامية الأولوية لتطوير رأس المال البشري في سعيها للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتصنيع الذي يقوده التصدير، وتشير تجارب دول شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية من الثمانينيات إلى التسعينيات والصين وفيتنام مؤخرًا، إلى أن تنمية رأس المال

[169] Al-Roubaie, Amer. Building capacity for knowledge economies in the Arab world: The role of human capital. International Journal of Engineering & Technology, vol. 7, no. 4.9, 2018, p. 58.

البشري من خلال التعليم والتدريب وتطوير المرافق والتمويل المناسب تساعد على دمج الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية.[١٧٠]

يسهم رأس المال البشري في تعزيز مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية بطرقٍ متنوعة، فهو يهيئ الظروف المواتية للإبداع والابتكار وتطوير المهارات وإنتاج معارف جديدة، ، واستخدام المعرفة لتطوير الاقتصاد، مما يعزز الإنتاجية وينوع البنية الاقتصادية، فالدول التي تتمتع بنسبةٍ كبيرة من المتعلمين قادرة على إنتاج المزيد من الناتج، مما يعزز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية.[١٧١]

ويعتبر تطور رأس المال البشري محركًا رئيسيًا لبناء القدرات الاقتصادية المحلية والترقية في سلاسل القيمة العالمية، فهو استثمار في الأفراد لتزويدهم بالمهارات والكفاءات اللازمة للانخراط في أنشطة السوق الإبداعية والإنتاجية، وتعتمد قدرة أي دولة على تحويل اقتصادها على قدرة الأفراد على مشاركة المعرفة واستخدامها وإنشائها واكتسابها بشكل منتج، وتمثل جودة رأس المال البشري عاملًا حاسمًا في خلق المعرفة واستخدامها وتطبيقها في مختلف قطاعات الاقتصاد.[١٧٢]

كما تظهر تجارب دول شرق آسيا أن توسع رأس المال البشري قد زاد بشكل كبير من استيراد السلع الوسيطة عالية الجودة والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤكد أن رأس المال البشري ضروري للاستفادة من المدخلات عالية الجودة والتقنيات المتقدمة، حيث يتطلب بناء القدرات للتقدم التكنولوجي والتطبيقات العلمية توافر العمال المهرة والكوادر المتميزة للتفاعل الجيد مع الأفكار والتقنيات الجديدة.[١٧٣]

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (٦) حاجة مصر إلى تنمية رأس المال البشري لتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، حيث ينخفض مؤشر رأس المال البشري في مصر عن مثيله في معظم الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

[170] Li, Jia-En, and Young-Jun Choi. Global Value Chain Formation and Human Capital: Case of Korea and ASEAN. Journal of Korea Trade, vol. 25, no. 6, 2021, p. 127.

[171] Wu, Lamei, et al. Human Capital Expansion and Global Value Chain Upgrading: Firm-level Evidence from China. China & World Economy, vol. 29, no. 5, 2021, p. 48.

[172] Al-Roubaie, Amer. op.cit., p. 59.

[173] Wu, Lamei, et al. op.cit., p. 47.

جدول رقم (٦) مؤشر رأس المال البشري في مصر ودول المقارنة في عام ٢٠٢٠م.

الدولة	الدرجة (من صفر إلى ١)
مصر	٠,٤٩
المكسيك	٠,٦١
فيتنام	٠,٦٩
الهند	٠,٤٩
تايلاند	٠,٦١
ماليزيا	٠,٦١
البرازيل	٠,٥٥

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at:

https://data.worldbank.org/indicator

يتضح من بيانات الجدول السابق انخفاض مؤشر رأس المال البشري في مصر عن مثيله في الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية عدا الهند والتي حصلت على نفس درجة مصر ٠,٤٩ درجة، في حين حصلت فيتنام على ٠,٦٩ درجة، وحصلت المكسيك وتايلاند ماليزيا على نفس الدرجة ٠,٦١ درجة، بينما حصلت البرازيل على ٠,٥٥ درجة.

ويتطلب تطوير رأس المال البشري في الدول النامية، ومنها مصر تطوير حاضنات وصناديق الابتكار وزيادة التعاون بين الجامعات والصناعة في دعم البحث والمعرفة، ويؤدي إلى خلق روابط تساعد على تعلم الابتكارات والتقنيات الجديدة، بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم العام، وهو شرط أساسي لتنمية رأس المال البشري، حيث يشكل التعليم العام ركيزة أساسية لبناء مهارات العاملين في التعليم والتعلم مدى الحياة.[١٧٤]

وتشير المؤشرات الدولية لعام ٢٠٢٢م إلى حاجة مصر لتطوير التعليم المصري، حيث جاءت في مؤشر التعليم ما قبل الجامعي في مصر في الترتيب رقم ٧٩ عالميًا، في حين جاءت فيتنام في

[174] Hing, Vutha, et al. Human Capital and Participation in Global Value Chains: Evidence from Small and Medium-Sized Enterprises in Indonesia. ADBI Working Paper 1142, Asian Development Bank Institute, 2020, p. 19.

الترتيب رقم ٥٥ عالميًا، وتايلاند رقم ٥٩ عالميًا، والبرازيل رقم ٧١ عالميًا، والمكسيك رقم ٧٧ عالميًا.[١٧٥]

كما تتطلب تنمية مهارات رأس المال البشري تحسين جودة التعليم الفني إلى جانب توسيع برامج التدريب الفني والمهني بشكل مكثف لصقل مهارات القوى العاملة ذات الأهمية البالغة في أنشطة سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى أهمية التدريب الداخلي في الشركات والاستفادة من خدمات التدريب التقني التي تقدمها المراكز الإنتاجية.[١٧٦]

وتشير المؤشرات الدولية لعام ٢٠٢٢م إلى ضعف مؤشر التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر والحاجة إلى تحسينه، حيث جاءت مصر في الترتيب رقم ٨١ عالميًا، في حين جاءت المكسيك في الترتيب رقم ٥٠ عالميًا، وفيتنام رقم ٥٢ عالميًا، والبرازيل رقم ٦٣ عالميًا، وماليزيا رقم ٧٤ عالميًا.[١٧٧]

ثانيًا: توافر وجودة البنية التحتية والخدمات اللوجيستية

يصف البعض اللوجستيات بأنها تحديد المواقع الزمنية للموارد لتلبية متطلبات المستخدم، وهذا ينطوي على إيصال المنتجات المناسبة إلى المكان المناسب بالكمية المناسبة في الوقت المناسب في الظروف المناسبة وبالتكاليف المناسبة، بينما يرى أخرون أن اللوجستيات هي عملية تخطيط وتنفيذ ومراقبة الإجراءات اللازمة لنقل وتخزين البضائع بما في ذلك الخدمات والمعلومات ذات الصلة بكفاءة وفعالية من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك لغرض الامتثال لمتطلبات العملاء، ويشمل هذا الحركات الواردة والصادرة والداخلية والخارجية" [١٧٨]

تشير هذه التعريفات إلى أن وظائف اللوجستيات تشمل عمليات وأنشطة رئيسية مثل الشراء والنقل والتخزين والتنبؤ وتصميم مسار معالجة الطلبات والصيانة وخدمات العملاء وتوزيع ونقل السلع والخدمات من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستخدام.

---

[175] United Nations Development Programme (UNDP), Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation (MBRF), Global Knowledge Index 2022, Dubai, 2022

[176] Hing, Vutha, et al. op.cit., p. 20.

[177] United Nations Development Programme (UNDP), Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation (MBRF), Global Knowledge Index 2022, Dubai, 2022

[178] Adewole, Adebisi, and John J. Struthers, editors. Logistics and Global Value Chains in Africa: The Impact on Trade and Development. Palgrave Macmillan, 2019, p. 5.

وتعد جودة وتوافر وتكلفة البنية التحتية والخدمات اللوجيستية، مثل النقل البري، والبنية التحتية للموانئ، والطاقة للصناعات التحويلية والاستخراجية، والنقل والمياه للسلاسل الزراعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية لصادرات الخدمات الخارجية، من المتطلبات الأساسية لأنشطة سلسلة القيمة العالمية التي تعتمد على الوصول السريع والرخيص إلى تدفقات التجارة العالمية، سواءً للواردات أو الصادرات، ولذلك فتكلفة وجودة البنية التحتية تشكلان قيودًا ملزمة مهمة على مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية.[١٧٩]

ويؤدي ضعف البنية التحتية وبطء إجراءات عبور الحدود إلى زيادة تكلفة نقل المنتج من المصنع أو المزرعة إلى مركز التعبئة ثم إلى الموانئ أو المطارات، وصولًا إلى الوجهة النهائية، ويقلل طول وقت العبور من سرعة نقل البضائع إلى الموانئ بواسطة الشاحنات، وتقلل حالة الطرق السيئة من عمر الشاحنات وتزيد من تكاليف الصيانة، وتؤدي التأخيرات الجمركية الطويلة وغير المتوقعة لمعالجة الصادرات إلى تدهور جودة المنتج أو حتى فقدان المنتجات القابلة للتلف.[١٨٠]

ويتيح توافر منظومة نقل فعال وقوي مزود بالبنية التحتية المادية المناسبة، مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، للدول استغلال ميزاتها النسبية بالكامل، وتعزيز الوصول إلى أهم شركاء سلاسل القيمة الأكثر إنتاجية في جميع أنحاء العالم، من خلال تقليل تكاليف التجارة الدولية للمكونات المادية مع شركاء سلسلة القيمة بالإضافة إلى إمكانية إنتقال الأفراد الأجانب بسهولة لأغراض العمل.[١٨١]

وتتيح الموانئ الأكثر كفاءةً وإنتاجيةً تخصص شركات الدولة في منتجات متنوعة، وتسهل استيراد وتصدير المواد اللازمة لها، وتسهم في إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى بكفاءة أكبر، فعلى سبيل المثال، إذا كان ميناء بلد ما كفؤًا، يمكن للدول التي تفتقر إلى المواد الخام استيراد المكونات، وإعادة

[179] Bamber, Penny, et al. op.cit., p. 5.

[180] Bamber, Penny, et al. op.cit., p. 15.

[181] Van Assche, Ari. op.cit., p. 19.

تصديرها بعد استخدام مهاراتها المتخصصة، مما قد يسمح بتنوع المنتجات مع زيادة الإنتاجية، أما في حالة عدم كفاءة الميناء، تميل الشركات إلى إنتاج أنواع محدودة من المنتجات.[١٨٢]

ويزيد من أهمية جودة البنية التحتية والخدمات اللوجيستية أن تكلفة الإنتاج ليست العامل الوحيد الذي يجب مراعاته في التجارة الدولية، حيث تتأثر بعوامل أخرى، مثل مهلة التسليم والموثوقية، خاصة وأن المشترين على استعداد لدفع المزيد مقابل السلع التي يمكن إنجازها في فترة زمنية أقصر بموثوقية كافية، لأن هذا يسمح لهم بتقليل المخزون، كما أن مهلة التسليم الأقصر تسمح للمشترين بأن يكونوا أكثر استجابة لمتطلبات العميل النهائي.[١٨٣]

وينبغي على حكومات الدول النامية تطوير البنية التحتية كعنصر مهم في تمكين دولهم من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث تعزز البنية التحتية الموثوقة والتنافسية من حيث التكلفة الروابط التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[184]

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (٧) حاجة مصر إلى تحسين كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية لتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، حيث ينخفض مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية في مصر عن مثيله في الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

جدول رقم (٧) مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية في مصر ودول المقارنة في عام ٢٠٢٢م.

الدولة	الدرجة (من ١ إلى ٥)
مصر	٢,٩
المكسيك	٣,٠
فيتنام	٣,٢
الهند	٣,٥
تايلاند	٣,٥
ماليزيا	٣,٧
البرازيل	٣,٣

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

[182] Park, Yeonkyeong, and Rafiq Dossani. Port Infrastructure and Supply Chain Integration under the Belt and Road Initiative: Role of Colombo Port in the Apparel Industry in South Asia. Transportation Research Procedia, vol. 48, 2020, p. 310.

[183] Lopez-Acevedo, Gladys, and Raymond Robertson, editors. Stitches to Riches? Apparel Employment, Trade, and Economic Development in South Asia. World Bank, 2016, p. 28.

[184] Bamber, Penny, et al. op.cit., p. 33.

World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

تظهر بيانات الجدول السابق انخفاض مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية في مصر عن مثيله في الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية ، حيث حصلت مصر على ٢,٩ درجة، في حين حصلت المكسيك على ٣,٠ درجة، وحصلت فيتنام على ٣,٢ درجة، وحصلت الهند على ٣,٥ درجة، وكذلك حصلت تايلاند على ٣,٥ درجة، وحصلت ماليزيا على ٣,٧ درجة، وحصلت البرازيل على ٣,٣ درجة.

ويحتاج تعزيز أداء الخدمات اللوجيستية إلى توافر ربط فعال بين الموانئ والمطارات والطرق البرية الدولية وسائل النقل الداخلية لضمان ربط نوافذ الاستيراد والتصدير بمواقع الإنتاج والتجمعات الصناعية والأسواق المحلية في إطار شبكة نقل مرنة تدعم انتظام وفاعلية سلاسل التوريد داخل الدولة.[١٨٥]

ويتأثر الأداء اللوجيستي بشكل خاص بسرعة وبساطة إجراءات التخليص الجمركي، وخاصة للسلع الحساسة للوقت، وهو ما يتطلب الأتمتة الكاملة والتوثيق الإلكتروني والتشغيل الآلي لعمليات مناولة البضائع والشحن والتفريغ.[١٨٦]

وتحتاج مصر إلى تحسين كفاءة التخليص الجمركي والخدمات المتعلقة بشحن وتفريغ البضائع، حيث تشير المؤشرات الدولية في عام ٢٠٢٢م إلى حصول مصر في مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي على ٢,٨ درجة من ٥ درجات، في حين حصلت تايلاند وماليزيا على ٣,٣ درجة، وفيتنام ٣,١ درجة، والهند ٣ درجة، وفي مؤشر سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية حصلت مصر على ٣ درجة من ٥ درجات، وكانت ماليزيا ٣,٧ درجة، والهند وتايلاند على ٣,٥ درجة، وفيتنام ٣,٣ درجة.[١٨٧]

[185] Lopez-Acevedo, Gladys, and Raymond Robertson, editors. op.cit., p. 183.

[186] Park, Yeonkyeong, and Rafiq Dossani. op.cit., pp. 318-319.

[187] World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

المبحث الثالث

الأهمية الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية

تمثل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ركيزة أساسية لتعزيز القدرات التنافسية للدول النامية، ودعم الاقتصادات الوطنية، حيث تتيح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فرصًا اقتصادية مهمة ومتنوعة للدول النامية، من خلال توفير مسارات متعددة لدعم الإنتاج المحلي وتحقيق الارتقاء الصناعي، ودعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دورها في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية.

كما أنها تساهم في تحسين جودة حياة المواطنين، من خلال تحسين الخدمات العامة وخلق فرص عمل جديدة، وتساعد على تعزيز جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة قدرتها على التصدير، ولذلك يجب على الدول النامية، ومنها مصر تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية للاستفادة من هذه الفوائد الاقتصادية، وفي هذا المبحث يتم تناول الأهمية الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال أربعة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز الإنتاج المحلي.

المطلب الثاني: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في نشر وتطوير التكنولوجيا.

المطلب الثالث: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحسين جودة حياة المواطنين.

المطلب الرابع: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات.

المطلب الأول

دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز الإنتاج المحلي

يعتبر تعزيز الإنتاج المحلي من أهم الفوائد التي تحققها الدول النامية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث تعد هذه المشاركة فرصة مهمة للانتقال من الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية منخفضة القيمة ومنخفضة العائد إلى أنشطة اقتصادية أكثر أهمية وعالية القيمة وعالية العائد، ويرتبط ذلك بدعم الارتقاء الصناعي وزيادة القيمة المضافة المحلية للتصنيع.

كما تساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مما يساعد على تطوير الإنتاج المحلي، ودعم الاقتصاد الوطني، وفي هذا المطلب يتم تناول دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز الإنتاج المحلي، وذلك على النحو التالي:

أولًا: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز الإرتقاء الصناعي والقيمة المضافة للتصنيع

ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل إيجابي بتعزيز الإرتقاء الصناعي ونمو القيمة المضافة لقطاع التصنيع المحلي في الدول النامية، وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي ويقدر البعض أن زيادة بنسبة ١٪ في مشاركة الدولة سلاسل القيمة العالمية تؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة للتنصنيع تصل إلى نحو ٠,٦٪ وارتفاع في إنتاجية العمل بنسبة تصل إلى نحو ٠,٣٪.[١٨٨] وقد نجحت مصر في تعزيز نمو القيمة المضافة للتصنيع ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت القيمة المضافة للتصنيع في مصر من ٥٧,١٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨م وتمثل نحو ١١,٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٣,٠٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٢م تمثل نحو ١٣,٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[١٨٩]

---

[188] (UNIDO) United Nations Industrial Development Organization, Global Value Chains and Industrial Development: Lessons from China, South-East and South Asia. United Nations Industrial Development Organization, 2018, p. 27.

[189] UNIDO, United Nations, Industrial Development Organization, UNIDO Statistics Portal, Available at: https://stat.unido.org/

وتحتاج مصر رغم ذلك إلى مزيد من الجهود لتحسين القيمة المضافة للتصنيع، حيث يتضح من الجدول التالي جدول رقم (٨) أنه لاتزال القيمة المضافة للتصنيع في مصر منخفضة مقارنةً بالدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

جدول رقم (٨) مؤشرات القيمة المضافة للتصنيع في مصر والدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية في عام ٢٠٢٢م.

الدولة	القيمة المضافة للتصنيع بالمليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥	حصة القيمة المضافة للتصنيع في الدولة من القيمة المضافة للتصنيع في العالم ٪	الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالمليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥	حصة القيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ٪
مصر	٦٣,٠٤	١	٤٦١,٣٦	١٣,٦٦
المكسيك	٢١٧,٦١	٦	١٢٤٣,٩٣	١٧,٤٩
فيتنام	٩٥,٣٥	٢	٣٥٨,٩١	٢٦,٥٧
الهند	٤٦٥,٧٣	١٠	٢٩٧٢,٣٨	١٥,٦٧
تايلاند	١٢٠,٧٥	٣	٤٥٠,٢٢	٢٦,٨٢
ماليزيا	٩٦,٢٣	٢	٣٨٥,٧٣	٢٤,٩٥
البرازيل	١٧٩,٢٥	٤	١٨٨٢,٩٩	٩,٥٢

المصدر من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

UNIDO, United Nations, Industrial Development Organization, UNIDO Statistics Portal, Available at: https://stat.unido.org/

تظهر بيانات الجدول السابق انخفاض القيمة المضافة للتصنيع في مصر حيث بلغت نحو ٦٣,٠٤ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ١٣,٦٦٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقدر بنحو ١٪ فقط من قيمة القيمة المضافة للتصنيع في العالم، كما يتضح ارتفاع القيمة المضافة للتصنيع في كل دولة من دول المقارنة.

وبلغت القيمة المضافة للتصنيع في المكسيك نحو ٢١٧,٦١ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ١٧,٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقدر بنحو ٦٪ من القيمة المضافة للتصنيع في العالم.

وبلغت القيمة المضافة للتصنيع في فيتنام نحو ٩٥,٣٥ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٢٦,٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقدر بنحو ٢٪ من القيمة المضافة للتصنيع في العالم.

وبلغت القيمة المضافة للتصنيع في الهند نحو ٤٦٥,٧٣ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ١٥,٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقدر بنحو ١٠٪ من القيمة المضافة للتصنيع في العالم.

وبلغت القيمة المضافة للتصنيع في تايلاند نحو ١٢٠,٧٥ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٢٦,٨٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقدر بنحو ٣٪ من القيمة المضافة للتصنيع في العالم.

وبلغت القيمة المضافة للتصنيع في ماليزيا نحو ٩٦,٢٣ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٢٤,٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقدر بنحو ٢٪ القيمة المضافة للتصنيع في العالم.

وبلغت القيمة المضافة للتصنيع في البرازيل نحو ١٧٩,٢٥ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٩,٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقدر بنحو ٤٪ من القيمة المضافة للتصنيع في العالم.

وتساعد سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء الصناعي وتطور الصناعة المحلية من خلال تحسين كفاءة عمليات الإنتاج أو تحسين خصائص المنتج أو تحسين الأنشطة التي يتم تنفيذها، مما يساهم في تعزيز الأداء الصناعي التنافسي للدول النامية، ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (٩) انخفاض مؤشر الأداء الصناعي التنافسي في مصر مقارنةً بالدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

جدول رقم (٩) مؤشر الأداء الصناعي التنافسي في مصر والدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية في عام ٢٠٢٢م.

الدولة	الأداء الصناعي التنافسي (الدرجة من صفر إلى ١)	الترتيب العالمي
مصر	٠,٠٣	٦٧
المكسيك	٠,١٥	١٨
فيتنام	٠,١٠	٣١
الهند	٠,٠٧	٤٠
تايلاند	٠,١٢	٢٥
ماليزيا	٠,١٦	٢١
البرازيل	٠,٠٧	٤١

المصدر من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

UNIDO, United Nations, Industrial Development Organization, UNIDO Statistics Portal, Available at: https://stat.unido.org/

يتبين من الجدول السابق انخفاض مؤشر الأداء الصناعي التنافسي في مصر مقارنةً بالدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية، حيث جاءت مصر في الترتيب رقم ٦٧عالميًا

بحصولها على ٠,٠٣ درجة، بينما جاءت المكسيك في الترتيب رقم ١٨عالميًا بحصولها على ٠,١٥درجة، وجاءت فيتنام في الترتيب رقم ٣١ عالميًا بحصولها على ٠,١٠درجة، وجاءت الهند في الترتيب رقم ٤٠ عالميًا بتحقيقها ٠,٠٧ درجة، وجاءت تايلاند في الترتيب رقم ٢٥عالميًا بحصولها على ٠,١٢درجة، وجاءت ماليزيا في الترتيب رقم ٢١عالميًا بحصولها على ٠,١٦درجة، وجاءت البرازيل في الترتيب رقم ٤١عالميًا بحصولها على ٠,٠٧درجة.

ويساهم الانخراط في سلاسل القيمة العالمية بشكل فعال في تعزيز الإرتقاء الصناعي ونمو القيمة المضافة للتصنيع في الدول النامية، عبر مجموعة من الآليات الاقتصادية المترابطة، ومن أهمها ما يلي:

١. يتيح الاندماج في سلاسل القيمة العالمية التفاعل المباشر للشركات المحلية للدول النامية مع الشركات العالمية، مما يؤدي إلى زيادة فرص التعلم وتوسيع نطاق التدريب المهني وتنمية رأس المال البشري المحلي، خاصة في ظل تزايد احتياج الشركات المحلية لاكتساب مهارات تقنية وإدارية متطورة لتلبية متطلبات الاندماج في هذه السلاسل.[١٩٠]

٢. يساعد استخدام القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها في تعزيز القيمة المحلية المضافة في الصادرات خاصة في مجال الصناعات التحويلية، حيث يعمل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز قدرة الشركات المحلية في الدول النامية على الوصول إلى مدخلات إنتاج وسلع وسيطة ذات مواصفات عالية وبأسعار تنافسية، ويؤدي ذلك إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض تكاليف الإنتاج وجودة المنتجات النهائية، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.[١٩١]

٣. تزايد فرص الشركات المحلية المصدرة في عقد شراكات مستمرة والحصول على عقود توريد طويلة الأمد مع شركات عالمية، مما يعزز الاستدامة المالية للشركات المحلية ويوفر تمويل مناسب للاستثمار في رأس المال الثابت وتطوير مواردها البشرية، وهو الأمر الذي ينعكس مباشرة على تحسين الإنتاجية المحلية في الأجلين القصير والطويل.[١٩٢]

---

[190] Kowalski, Przemyslaw, et al. op.cit., p. 21.

[191] Banh, Hang T., et al. Global Value Chains and Productivity: Micro Evidence from Estonia. IMF Working Paper, no. WP/20/117, International Monetary Fund, July 2020, p. 5.

[192] (UNIDO) United Nations Industrial Development Organization, Global Value Chains and Industrial Development: Lessons from China, South-East and South Asia. op.cit., p. 79.

٤. يؤدي تعزيز اندماج الدول النامية في سلاسل القيم العالمية بمرور الوقت وتراكم الخبرات وتعزيز القدرات إلى إنتاج مكونات أهم وأكثر تعقيداً،والمساهمة في أنشطة انتاجية تتضمن محتوى معرفي وتقني أعلى ومهام إنتاجية ذات قيمة مضافة أكبر، مثل أنشطة التصميم والتطوير وخدمات ما بعد البيع، بدلًا من الاعتماد على الأنشطة منخفضة القيمة مثل التجميع البسيط للمكونات.[١٩٣]

وتدعم هذه الآلية انتقال الاقتصادات النامية تدريجيًا إلى درجات أعلى في سلسلة القيمة، وتساهم في بناء قاعدة صناعية أكثر تنوعًا وأكثر استدامة، نمو القيمة المضافة في الصناعة المحلية، وكذلك تساعد على التخلي تدريجيًا عن الاعتماد على القطاعات التقليدية منخفضة القيمة المضافة ومنخفضة العائد.[١٩٤]

٥. يعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية فرصة كبيرة لتحسين الإنتاجية الصناعية في الدول النامية من خلال التعاون مع شركات عالمية تعمل بمعايير إنتاج متقدمة، والذي يتيح فرص نقل المعرفة وإدخال التقنيات المتقدمة وتطبيق ممارسات الإدارة الحديثة.[١٩٥]

كما أن الشركات المحلية التي تشارك في مراحل إنتاج أو توريد مدخلات أو تجميع مكونات ضمن سلاسل القيمة العالمية تكون مضطرة للامتثال لمعايير جودة عالية وقواعد إدارة متقدمة، مما يتطلب تطوير أنظمتها الإدارية وتحسين عملياتها الإنتاجية ورفع الكفاءة التشغيلية بشكل مستمر.[١٩٦]

٦. يعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عامل مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن شركاء محليين من ذوي القدرات التنافسية العالية لدعم عملياتها الإنتاجية في البلد المضيف، ويساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تحديث البنية التحتية وتحسين بيئة الابتكار المحلية وتوفير الخدمات الداعمة، مثل النقل، واللوجستيات،

---

[193] World Trade Organization, Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World: Global Value Chain Development Report 2019, World Trade Organization, et al., 2019, p 72 •

[194] Kowalski, Przemyslaw, et al. op.cit., p. 32.

[195] Banh, Hang T., et al. op.cit., p. 5.

[196] World Trade Organization, op.cit., p. 69.

والاستشارات الفنية، وتوسيع قاعدة القطاعات الخدمية المرتبطة بالقطاع الصناعي، مما يساهم في تحسين الإنتاجية والارتقاء الصناعي في الدول النامية.[١٩٧]

ثانيًا: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب ريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة دورًا مهمًا في الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أهميتها الاجتماعية والاقتصادية كمصدر للعمالة والدخل، وفي الاتحاد الأوروبي، مثلت المشروعات المتوسطة والصغيرة ٩٩,٨٪ من إجمالي الشركات، ووفرت حوالي ٩٠ مليون وظيفة، وولدت ٥٨٪ من القيمة المضافة.[١٩٨]

وتحتاج مصر إلى دعم أنشطة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشير تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال ٢٠٢٢/٢٠٢١م إلى أن مصر تعد واحدة من ثلاث دول فقط تعاني من ظاهرة ارتفاع معدل خروج المشروعات القائمة بالفعل عن معدل المشروعات الناشئة، وهو ما يؤدي إلى تناقص عدد الشركات والمشروعات، وما يترتب على ذلك من تأثير بالغ الخطورة على الاقتصاد المصري.[١٩٩]

كما يوضح التقرير انخفاض مؤشر إجمالي النشاط الريادي في المراحل المبكرة في مصر، وبلغت نسبة الأفراد (بين ١٨ و٦٤ عام) الذين كانوا في مرحلة تطوير مشروع جديد أو إدارة مشروع قائم لمدة لا تقل عن ٣,٥ سنوات نحو ٩,٢٪، وتأتي مصر في ترتيب هذا المؤشر في المرتبة ٣٠ من أصل ٤٧ دولة، كما جاءت مصر في المرتبة ٤٠ في مؤشر ملكية الشركات القائمة، وبلغت النسبة نحو ٣,٦٪.[٢٠٠]

وتساهم مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية في دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة قنوات اقتصادية، ومن أهمها:

---

[197] Farole, Thomas, and Deborah Winkler, editors. Making Foreign Direct Investment Work for Sub-Saharan Africa: Local Spillovers and Competitiveness in Global Value Chains. Directions in Development, World Bank, 2014, p. 9.

[198] Kolesa, Sabina. op.cit., p. 51.

[199] (GEM) Global Entrepreneurship Monitor, Global Entrepreneurship Monitor 2021/2022 Global Report: Opportunity Amid Disruption, Global Entrepreneurship Research Association, 2022.

[200] (GEM) Global Entrepreneurship Monitor, op.cit.

١. توفر سلاسل القيمة العالمية وتجزئة الإنتاج والتجارة في المهام والسلع الوسيطة خيارات جديدة للشركات المتوسطة والصغيرة، نتيجة إمكانية التركيز على مهمة واحدة من المهام الإنتاجية، وتحقيق القدرة التنافسية من حيث التكلفة، دون الحاجة إلى تطوير منتج كامل ودون الحاجة للقيام بمهام لا تتناسب مع إمكانياتها التقنية أو المالية.[٢٠١]

٢. تعتبر المشاركة غير المباشرة من القنوات الشائعة لاندماج المشروعات المتوسطة والصغيرة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال توريد المدخلات الأولية التي تحتاجها الشركات الكبيرة في قطاعي التصنيع والخدمات، سواء كانت شركات محلية أو شركات متعددة الجنسيات.[٢٠٢]

٣. تساعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التوسع الاقتصادي، وزيادة عدد الشركات الدولية والمحلية، ونمو أنشطتها، مما يعزز فرص رواد الأعمال في إنشاء شركات جديدة لتلبية الطلب المتزايد على المدخلات والخدمات من قبل الشركات الدولية والمحلية الكبيرة، بالإضافة إلى إمكانية اتجاه بعض العاملين في الشركات الدولية إلى تأسيس شركات محلية جديدة، والاستفادة من الخبرات والمهارات المكتسبة.[٢٠٣]

٤. تساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز نمو الشركات المتوسطة والصغيرة، ويمكنها بمرور الوقت أن تكتسب الخبرات والقدرات التي تؤهلها لتوسيع أعمالها وتصبح من الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية.[٢٠٤]

٥. تعزز مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية فرص وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى برامج دعم مستهدفة (الحصول على التمويل، والمعلومات، والاستشارات، وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى الاستفادة من مزايا العمل الجماعي والتعاون مع الشركات الكبيرة، ودعم التجمعات الصناعية وروابط الشبكات الإنتاجية.[205]

٦. تساهم مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة على نشر وتطوير التكنولوجيا، وتوفير بيئة داعمة للابتكار، بالإضافة إلى الدعم الفني الذي يقدمه الاستثمار الأجنبي والشركات الدولية،

---

[201] Kolesa, Sabina. op.cit., p. 50.

[202] Cusolito, Ana Paula, et al. op.cit. p. 2.

[203] Farole, Thomas, and Deborah Winkler, editors. op.cit. p. 28.

[204] Cusolito, Ana Paula, et al. op.cit. p. 17.

[205] Kolesa, Sabina. op.cit., p. 54.

مما يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على اكتساب المعرفة اللازمة لاستخدام تقنيات إنتاج أكثر كفاءة.[٢٠٦]

٧. ترتبط المشاركة الفعالة للدول النامية في سلاسل القيمة العالمية بتنفيذ سياسات تستهدف تحسين بيئة الأعمال، والأسواق المالية، وسوق العمل، والتعليم، والبنية التحتية، وتساهم هذه السياسات في دعم الاستثمار المحلي، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزز قدرتها التنافسية.[٢٠٧]

[206] Cusolito, Ana Paula, et al. op.cit. p. 47

[207] Kolesa, Sabina. op.cit., p. 54.

المطلب الثاني

دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في نشر وتطوير التكنولوجيا

ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بتعزيز فرص التطور التكنولوجي في الدول النامية، حيث يساعد اندماج الشركات المحلية في الشبكات العالمية على تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التقنية من الشركات الدولية نحو الشركات المحلية، عبر التحالفات والشراكات المباشرة أو متطلبات الجودة العالية أو ضغوط المنافسة أو تقليد منتجات وممارسات الشركات متعددة الجنسيات.[٢٠٨]

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (١٠) حاجة مصر لتطوير قدراتها التكنولوجية حيث ينخفض مؤشر جاهزية التكنولوجيا الرائدة في مصر مقارنةً بالدول النامية والناشئة الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

جدول رقم (١٠) مؤشر جاهزية التكنولوجيا الرائدة في مصر والدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية في عام ٢٠٢٢م.

الدولة	الدرجة (من صفر إلى ١)	الترتيب العالمي
مصر	٠,٥١	٨٧
المكسيك	٠,٦٤	٦٠
فيتنام	٠,٦١	٦٦
الهند	٠,٧١	٤٦
تايلاند	٠,٦٩	٤٩
ماليزيا	٠,٧٥	٣٨
البرازيل	٠,٧٤	٣٩

المصدر من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

UNCTAD, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, Statistics, Data Center, Available at: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/

يتبين من الجدول السابق انخفاض مؤشر الأداء الصناعي التنافسي في مصر مقارنةً بالدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية، حيث جاءت مصر في الترتيب رقم ٨٧ عالميًا بحصولها على ٠,٥١ درجة، بينما جاءت المكسيك في الترتيب رقم ٦٠ عالميًا بحصولها على

[208] Farole, Thomas, and Deborah Winkler, editors. op.cit. p. 24.

٠,٦٤درجة، وجاءت فيتنام في الترتيب رقم ٦٦ عالميًا بحصولها على ٠,٦١درجة، وجاءت الهند في الترتيب رقم ٤٦ عالميًا بتحقيقها ٠,٧١درجة، وجاءت تايلاند في الترتيب رقم ٤٩ عالميًا بحصولها على ٠,٦٩درجة، وجاءت ماليزيا في الترتيب رقم ٣٨ عالميًا بحصولها على ٠,٧٥درجة، وجاءت البرازيل في الترتيب رقم ٣٩ عالميًا بحصولها على ٠,٧٤درجة.

كما تساعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نشر التكنولوجيا في الدول النامية، وزيادة استخدام تقنيات التصنيع الذكية، مما يدعم التكامل بين أنشطة الشركات المحلية وبين المعرفة التكنولوجية المكتسبة، ويعزز قدرة الدول على تطوير منتجاتها الحالية أو التخصص في منتجات جديدة أكثر تعقيدًا وأكثر تقدمًا.[٢٠٩]

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (١١) ضعف صادرات مصر للسلع المتقدمة، بينما يتبين ارتفاع قدرة الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية على تصنيع وتصدير السلع المتقدمة.

جدول رقم (١١) صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في مصر ودول المقارنة في عام ٢٠٢٢م.

الدولة	قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة بالمليار دولار أمريكي	النسبة إلى قيمة صادرات السلع المصنوعة (٪)	النسبة إلى قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم(٪)
مصر	٠,٧٧	٣,٤٠	٠,٠٢
المكسيك	٩١,٢٠	٢٠,٥٣	٢,٤٥
فيتنام	١٣٥,٩١	٤٢,٦٩	٣,٦٥
الهند	٣٥,٧٨	١٢,٦٨	٠,٩٦
تايلاند	٥٣,٧٧	٢٥,٨٤	١,٤٥
ماليزيا	١٣٦,٨٣	٥٨,٢٨	٣,٦٨
البرازيل	٧,٧١	٩,١١	٠,٢١

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at:

https://data.worldbank.org/indicator

تظهر بيانات الجدول السابق ضعف قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في مصر حيث بلغت نحو ٠,٧٧ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٣,٤٠٪ فقط من قيمة صادرات السلع

[209] Labory, Sandrine, and Patrizio Bianchi. op.cit., p. 26.

المصنوعة، وتقدر بنحو ٠,٠٢٪ فقط من قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم، كما يتضح ارتفاع قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في كل دولة من دول المقارنة.

وبلغت قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في المكسيك نحو ٩١,٢٠ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٢٠,٥٣٪ من قيمة صادرات السلع المصنوعة، وتقدر بنحو ٢,٤٥٪ من قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم.

وبلغت قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في فيتنام نحو ١٣٥,٩١ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٤٢,٦٩٪ من قيمة صادرات السلع المصنوعة، وتقدر بنحو ٣,٦٥٪ من قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم.

وبلغت قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في الهند نحو ٣٥,٧٨ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ١٢,٦٨٪ من قيمة صادرات السلع المصنوعة، وتقدر بنحو ٠,٩٦٪ من قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم.

وبلغت قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في تايلاند نحو ٥٣,٧٧ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٢٥,٨٤٪ من قيمة صادرات السلع المصنوعة، وتقدر بنحو ١,٤٥٪ من قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم.

وبلغت قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في ماليزيا نحو ١٣٦,٨٣ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٥٨,٢٨٪ من قيمة صادرات السلع المصنوعة، وتقدر بنحو ٣,٦٨٪ من قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم.

وبلغت قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في البرازيل نحو ٧,٧١ مليار دولار أمريكي، وتعادل نحو ٩,١١٪ من قيمة صادرات السلع المصنوعة، وتقدر بنحو ٠,٢١٪ من قيمة صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة في العالم.

وتعمل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نقل التكنولوجيا للدول النامية ونشرها من خلال عدة قنوات، ومن أهم هذه القنوات:

١. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الطرق الشائعة التي تساهم بها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في نقل التكنولوجيا وتطويرها، فعندما تتلقى شركة محلية استثمارًا أجنبيًا مباشرًا، فإنها تنشئ علاقة وثيقة مع المستثمر، والذي عادةً ما يكون شركة أكبر، أو شركة رائدة في سلسلة

القيمة العالمية، ويستهدف المستثمر الأجنبي نقل التكنولوجيا للشركاء المحليين لدعم أنشطتهم لتكون أكثر إنتاجية وتلبي معاييره المؤسسية.[٢١٠]

كما يمكن للدول النامية توطين إنتاج التكنولوجيا من خلال جذب استثمارات الشركات الرائدة، وتوجيه جزء من استثمارتها بشكل مباشر إلى الاستثمار في مجالات الابتكار والمعرفة وإنتاج التكنولوجيا في الدول النامية، بدلًا من مجرد نقلها من الشركات الرائدة إلى الشركات المحلية.[٢١١]

٢. يساهم استيراد السلع الرأسمالية الحديثة مثل الآلات المتقدمة والمعدات المتطورة في نقل الابتكار والمعرفة الضمنية المرتبطة باستخدام وتشغيل وصيانة هذه السلع الرأسمالية التي تجسد التكنولوجيا المتقدمة، مما يساعد على تعزيز الكفاءة الإنتاجية للشركات المحلية.[٢١٢]

كما يمكن للسلع الرأسمالية المستوردة أن تنشئ آثارًا جانبية، حيث يتعلم العمال كيفية استخدامها، ويمكنهم نقل هذه المعرفة معهم إلى شركات أخرى يمكنها بعد ذلك الحصول على نفس التكنولوجيا، بالإضافة إلى الهندسة العكسية للسلع الرأسمالية، حيث يمكن للشركات المحلية استخدام مهاراتها الهندسية الخاصة لتفكيك وفهم التكنولوجيا التي اشترتها، ثم توظيف هذه المعرفة في تطوير منتجاتها الخاصة، وقد يدعم ذلك إنتاج سلع رأسمالية مماثلة محليًا، مما يدعم نشر التكنولوجيا خارج نطاق الشركة المستوردة الأصلية.[٢١٣]

٣. تعتبر التراخيص التكنولوجية قناة مهمة لنقل التكنولوجيا للدول النامية عبر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويعرف البنك الدولي ترخيص التكنولوجيا بأنه حق الملكية الفكرية اللازم لإنشاء وتسويق منتج يتوافق مع معيار أو مواصفات فنية محددة، ويعني الترخيص الأجنبي أن الشركات متعددة الجنسيات تسمح للشركات المحلية باستخدام تقنياتها لدعم عملية إنتاج متسقة أو معدات متخصصة لتصنيع المنتج.[214]

---

[210] Shepherd, Ben. Global Value Chains, Technology Transfers and Innovation. Global Value Chains in ASEAN: An ESCAP-ARTNeT Study, edited by Mia Mikic, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2015, p. 150.

[211] De Backer, Koen, et al. The links between global value chains and global innovation networks: an exploration. OECD Science, Technology and Innovation Policy Papers, no. 37, OECD Publishing, Apr. 2017, p. 25.

[212] Shepherd, Ben.2015, op.cit., p. 154.

[213] Shepherd, Ben. 2015, op.cit., p. 154.

[214] Rigo, Davide. Global value chains and technology transfer: new evidence from developing countries. Review of World Economics, vol. 157, 2021, p. 275.

٤. تعد تأثيرات طلب المستهلك إحدى الطرق غير المباشرة التي تمكن سلاسل القيمة العالمية من تعزيز تطوير التكنولوجيا، فعندما يخدم المنتجون السوق المحلية لدولة نامية يتركز الطلب غالبًا حول سلع منخفضة الجودة والتكلفة تناسب المعايير المحلية، ولكن لأن سلاسل القيمة العالمية تهتم بالأسواق العالمية، فهى تميل إلى التركيز على جودة وتوحيد معايير المنتج ، مما يدفع الشركات المحلية إلى تطوير تقنياتها حتى تلبي المعايير والمتطلبات العالمية، وهو الأمر الذي يحفز الابتكار المحلي.[٢١٥]

٥. يعد التدريب الذي ترعاه جهات العمل ضمن سلاسل القيمة العالمية آلية فعالة لتنمية المهارات التكنولوجية، وتوضح دراسة عن تدريب العمال في كمبوديا أن الشركات المندمجة في سلاسل القيمة العالمية يتلقى عمالها تدريبًا بمعدلات عالية، وتظهر الدراسة أن نسبة تدريب العمال في هذه الشركات تصل نحو ٧٥٪.[٢١٦]

٦. يعد تقليد تكنولوجيا المدخلات وتقنيات الإنتاج واحدة من الآليات المهمة لنقل التكنولوجيا للشركات المحلية، فمن خلال تجزئة الإنتاج عبر المنتجين والمواقع، توفر سلاسل القيمة العالمية للشركات المحلية الفرصة لاستيعاب تعلم تكنولوجيات المدخلات وتقنيات الإنتاج المتقدمة، وإمكانية تبنيها ومحاكاتها دون ضرورة إتقان المعرفة المطلوبة لتقليد المنتج النهائي.[٢١٧]

٧. توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مزيد من الفرص للدول النامية في مجال التعاون الدولي والعمل المشترك في مجال الابتكار، من خلال الروابط التجارية التي تسهل التفاعلات الوثيقة والتواصل المباشر ونقل المعرفة بين الشركاء، وهو ما يمثل قناة مهمة لنشر التكنولوجيا في الدول النامية.[٢١٨]

---

[215] Shepherd, Ben. 2015, op.cit., p. 156.

[216] World Trade Organization, op.cit., p. 69.

[217] Sampson, Thomas. Technology transfer in global value chains. Centre for Economic Performance Discussion Paper, no. 1826, Feb. 2022, P. 2.

[218] De Backer, Koen, et al. op.cit., p. 25.

المطلب الثالث

دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحسين جودة حياة المواطنين

تؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على جودة حياة المواطنين في الدول النامية، وذلك من خلال تأثيرها على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في توفير فرص العمل وتعزيز وفرة وجودة الخدمات العامة، وتسهيل وصول المواطن إليها، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة والرفاهية.[219]

توفر مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية فرصًا للشركات الكبيرة والعاملين لحسابهم الخاص والشركات الصغيرة الحجم للتوسع والتطور، ويؤدي ذلك إلى تسهيل توافر فرص العمل على نطاق واسع، والتي تشمل وظائف تتطلب قوى عاملة عالية المهارات تشارك في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، وكذلك توسيع الفرص لتوظيف العمال ذوي المهارات المنخفضة في أنشطة ذات قيمة مضافة أقل.[٢٢٠]

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (١٢) ارتفاع نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة في مصر مقارنةً بنظيرتها في الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية عدا البرازيل.

جدول رقم (١٢) نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة في مصر ودول المقارنة ٢٠٢٢م.

الدولة	نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة
العالم	٥,٢٦
مصر	٧,٣٤
المكسيك	٣,٢٦
فيتنام	١,٥٢
الهند	٤,٨٢
تايلاند	٠,٩٤
ماليزيا	٣,٩٣
البرازيل	٩,٢٣

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

[219] Brun, Jean-François, and Sèna Kimm Gnangnon. Does Trade Openness contribute to driving Financing Flows for Development? WTO Staff Working Paper, no. ERSD-2017-06, World Trade Organization, 7 Mar. 2017, p. 2.

[220] World Trade Organization, op.cit., p. 151.

World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at:

https://data.worldbank.org/indicator

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة في مصر وبلغت نحو ٧,٣٤٪، وتزيد عن المتوسط العالمي الذي كان نحو ٥,٢٦٪، كما يتضح انخفاض نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة في جميع دول المقارنة عدا البرازيل عن المتوسط العالمي. وبلغت نسبة البطالة إلى إجمالي القوى العاملة في المكسيك نحو ٣,٢٦٪، وفي فيتنام نحو ١,٥٢٪ ، وفي الهند نحو ٤,٨٢٪، وفي تايلاند نحو ٠,٩٤٪، وفي ماليزيا نحو ٣,٩٣٪، بينما ترتفع النسبة في البرازيل وتصل إلى نحو ٩,٢٣٪.

كما تساعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز فرص الدول النامية في تحسين جودة الخدمات التعليمية على جميع المستويات، كما تساعد على تعزيز الوصول الشامل إلى التعليم.[٢٢١]

وتساهم مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية في تحسين صحة السكان ودعم قدرة الدولة على التغطية الصحية الشاملة، من خلال تحسين القدرة الشرائية للسكان، وتوفير الرعاية الصحية وزيادة إمكانية الوصول للخدمات الصحية، وتحسين الخدمات الأساسية.[٢٢٢]

ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (١٣) انخفاض معدل العمر المتوقع عند الميلاد في مصر مقارنةً بنظيره في الدول النامية الأكثر مشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يعكس انخفاض جودة ووفرة الخدمات الصحية والرعاية الطبية في مصر مقارنةً بالدول النامية الأكثر مشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

[221] Lim, Aik Hoe, et al. Trade and Sustainable Development Goals (SDGs): How Can Trade in Education Services Contribute to the SDGs? ADBI Working Paper, no. 697, Asian Development Bank Institute, Mar. 2017, p. 1.

[222] Sawhney, Guneet Kaur. The Impact of Value Chains on Population Health Across Developing Countries. Ryerson University, 2020, P. 59.

جدول رقم (١٣) معدل العمر المتوقع عند الميلاد في مصر ودول المقارنة ٢٠٢٢م.

الدولة	معدل العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات
العالم	٧٢,٩٧
مصر	٧١,٠١
المكسيك	٧٣,٩٧
فيتنام	٧٤,٥٠
الهند	٧١,٧٠
تايلاند	٧٥,٢٩
ماليزيا	٧٥,٤٤
البرازيل	٧٤,٨٧

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at:

https://data.worldbank.org/indicator

يتبين من بيانات الجدول السابق انخفاض معدل العمر المتوقع عند الميلاد في مصر عن المتوسط العالمي وعن جميع دول المقارنة، حيث يقدر معدل العمر المتوقع عند الميلاد في مصر بنحو ٧١,٠١ سنة، في حين يقدر المتوسط العالمي بنحو ٧٢,٩٧ سنة.

كما يتبين ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الميلاد في جميع دول المقارنة عدا الهند عن المتوسط العالمي، وعلى الرغم من انخفاض المعدل في الهند، والذي يقدر بنحو ٧١,٧٠ سنة عن المتوسط العالمي وباقي دول المقارنة، إلا أنه يزيد عن المعدل في مصر، ويقدر معدل العمر المتوقع عند الميلاد في المكسيك بنحو ٧٣,٩٧ سنة، وفي فيتنام بنحو ٧٤,٥٠ سنة، وفي تايلاند بنحو ٧٥,٢٩ سنة، وفي ماليزيا بنحو ٧٥,٤٤سنة، وفي البرازيل بنحو ٧٤,٨٧ سنة.

ويمكن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تؤثر إيجابيًا على صحة السكان والتعليم وفرص العمل اللائق، وجودة حياة المواطنين بشكل عام في الدول النامية من خلال عدة قنوات رئيسية، ومن أهم هذه القنوات:

١. يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على توافر مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة التي تحتاجها القطاعات المختلفة، وقد يشمل ذلك القطاعات المرتبطة بالغذاء والصحة

والتعليم والنقل، مما يساهم في توفير المنتجات الغذائية واللوازم الطبية والمنتجات المرتبطة بخدمات الصحة والتعليم والنقل ويسهل الوصول إليها بأسعار معقولة.[٢٢٣]

٢. يساعد تفاعل الشركات والمؤسسات المحلية مع الشركات العالمية في قطاعات الغذاء والصحة والتعليم والنقل، بما يشمله هذا التفاعل من نقل للتكنولوجيا وممارسات الإدارة الحديثة وتحسين الجودة لتلبية المعايير العالمية، على رفع القدرات المحلية في هذه القطاعات، مما يساهم في تحسين منتجات هذه القطاعات بما في ذلك المنتجات الموجهة نحو السوق المحلي.[٢٢٤]

٣. يساهم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في تنمية مهارات العمال ودفع الشركات المحلية لتوفير التدريب المتخصص مما يعزز الكفاءات المهنية، ويمكن للعمالة المتطورة نقل خبراتها ومعارفها إلى القوى العاملة المحلية، بما في ذلك العاملين في مجالات الصحة والتعليم، ويساهم ذلك في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.[٢٢٥]

٤. تساعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على جذب الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يوفر الخدمات الضرورية لتمكين المرافق الصحية والتعليمية من العمل بكفاءة ويساهم في توسيع نطاق خدماتها لتصل إلى المناطق المهمشة.[٢٢٦]

٥. يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على نمو الشركات المحلية وجذب استثمارات الشركات العالمية الكبيرة، مما يساهم في وجود عدد من الشركات الكبيرة والناجحة التي تؤدي مسئوليتها الاجتماعية، وتقدم خدماتها لتطوير المجتمعات المحلية مثل برامج التعليم والتدريب والخدمات الصحية ... إلخ.[٢٢٧]

---

[223] Taglioni, Daria, and Deborah Winkler. Making Global Value Chains Work for Development. Trade and Development series, World Bank, 2016, P. 28.

[224] Lim, Aik Hoe, et al. op.cit., p. 9.

[225] Dihel, Nora, and Arti Grover Goswami. Internationalizing Sub-Saharan Africa's Education and Health Services. World Bank, 2016, P. 2

[226] Taglioni, Daria, and Deborah Winkler. op.cit., p. 28.

[227] Sawhney, Guneet Kaur. op.cit., p. 29.

٦. تساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في زيادة معدلات التوظيف وتوفير فرص عمل متنوعة، مما يؤدي إلى زيادة دخل الأسر وتحسين قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والسكن والوصول إلى الخدمات التعليمية والرعاية الصحية.[٢٢٨]

٧. يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على زيادة وتنوع فرص العمل في قطاعي التصنيع والخدمات، مما يساهم في توفير فرص عمل تلائم اختلاف المؤهلات والقدرات الفردية في المجتمع، وبالتالي تعزيز فرص توظيف النساء والفئات المهمشة في المجتمع.[٢٢٩]

٨. يحتاج الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إلى اندماج الدول في العمل الدولي في مختلف المجالات، ويشمل ذلك اتفاقيات التجارة الدولية والإقليمية والتعاون الدولي في مواجهة التحديات العالمية، وهو ما يتيح للدول النامية الاستفادة من الخبرات العلمية والمنح الدولية، التي تساهم في تحسين مجتمعها المحلي وتطوير خدمات الصحة والتعليم والحد من التلوث البيئي.[٢٣٠]

٩. يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على زيادة صادرات الدول النامية وارتفاع الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يوفر للحكومات موارد مالية أكبر لتمويل الاستثمار في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم، وبالتالي تحسين جودة الخدمات العامة وتوسيع نطاق المستفيدين منها.[٢٣١]

---

[228] Sawhney, Guneet Kaur. op.cit., p. 39.

[229] Taglioni, Daria, and Deborah Winkler. op.cit., p. 15.

[230] Brun, Jean-François, and Sèna Kimm Gnangnon. op.cit., p. 9.

[231] Taglioni, Daria, and Deborah Winkler. op.cit., p. 15.

المطلب الرابع

دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات

تتيح مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية العديد من الفرص لتعزيز القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، والتي تمثل استثمارتها فرصة مهمة للتمويل ونقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير المعرفة الفنية والإدارية.

كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تمكن الدول من الاندماج في الأسواق الدولية وشبكات الإنتاج العالمية، مما يدعم القدرات التصديرية للدول النامية، ويعزز صادرتها، وفي هذا المطلب يتم تناول دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات، وذلك على النحو التالي:

أولًا: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر حافزًا متزايد الأهمية للإنتاج والتجارة في البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التوسع الكبير في نطاق سلاسل القيمة العالمية، ويقدم الاستثمار الأجنبي المباشر عددًا من المساهمات المهمة في التنمية الاقتصادية للدول النامية من حيث نشر التكنولوجيا وتطوير العمالة وتوفير العملة الأجنبية.[٢٣٢]

وترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ارتباطًا وثيقًا بانفتاح الاقتصاد الوطني، وإزالة العوائق السياسية والبيروقراطية، وتوفير مناخ اقتصادي من شأنه تعزيز القدرة على جذب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، والتي تتجه للاستثمار في الدول التي تسهل فيها المعاملات الدولية، وتتوافر لديها ميزات تنافسية جاذبة وبيئة أعمال مشجعة.[٢٣٣]

ويمكن لتعزيز مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية أن تدعم قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتبين من الجدول التالي جدول رقم (١٤) انخفاض قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر مقارنةً بمثيلتها في الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

---

[232] Sampson, Thomas. op.cit., p. 10.

[233] Kowalski, Przemyslaw, et al. op.cit., p. 11.

جدول رقم (١٤) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ودول المقارنة في عام ٢٠٢٢م.

الدولة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار أمريكي	النسبة إلى إجمالي تدفقات الأستثمار الأجنبي في العالم (٪)
العالم	١٣٨٩,٥٣	١٠٠
مصر	١١,٤٠	٠,٨٢
المكسيك	٣٦,٣٢	٢,٦١
فيتنام	١٧,٩٠	١,٢٩
الهند	٤٩,٣٨	٣,٥٥
تايلاند	١١,٧١	٠,٨٤
ماليزيا	١٧,١٤	١,٢٣
البرازيل	٧٣,٣٥	٥,٢٨

المصدر من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

UNCTAD, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, Statistics, Data Center, Available at: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/

يتضح من بيانات الجدول السابق انخفاض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر عنها في دول المقارنة، حيث بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر نحو ١١,٤٠ مليار دولار أمريكي وتعادل نحو ٠,٨٢٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك نحو ٣٦,٣٢ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ٢,٦١٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم، وبلغت قيمتها في فيتنام نحو ١٧,٩٠ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ١,٢٩٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وبلغت قيمتها في الهند نحو ٤٩,٣٨ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ٣,٥٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وبلغت قيمتها في تايلاند نحو ١١,٧١ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ٠,٨٤٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وبلغت قيمتها في ماليزيا نحو ١٧,١٤ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ١,٢٣٪ من قيمة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وبلغت قيمتها في البرازيل نحو ٧٣,٣٥ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ٥,٢٨٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

وتساهم المشاركة في سلاسل سلاسل القيمة العالمية في تعزيز قدرة الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من الآليات الاقتصادية المتشابكة، ومن أهمها:

١. يعزز الاندماج في سلاسل القيم العالمية قدرة الدول النامية على الوصول إلى شبكات الموردين ومقدمي الخدمات والمشترين والشركاء التجاريين الدوليين، مما يساعد على جذب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، والتي تهتم بالاستفادة من المزايا المتعددة للروابط الدولية.[٢٣٤]

٢. تعزز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، حيث يساهم اتصال الاقتصاد الوطني بالشبكات العالمية في تعزيز قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير على الوصول إلى الأسواق الدولية وزيادة الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فإن اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية عادة يرتبط بعقد عدد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية التي تتضمن مزايا تفضيلية للصادرات، مما يوفر فرص للمستثمر الأجنبي للاستفادة من مزايا هذه الاتفاقيات.[٢٣٥]

٣. يتيح الاندماج في سلاسل القيمة العالمية للشركات المحلية فرصة التخصص في عمليات أو مهام محددة، مثل تجميع مكونات المنتج، ويساعد هذا التخصص على تحسين الكفاءة لبعض القطاعات الإنتاجية، مما يجذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في هذه القطاعات التي تتسم بالكفاءة والتكامل مع سلاسل القيمة العالمية.[٢٣٦]

٤. تفرض المنافسة بين الدول على تعزيز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية توفير بيئة اقتصادية داعمة لنمو الإنتاج المحلي، وفي نفس الوقت بيئة مشجعة للاندماج في عمليات التجارة الدولية، مثل تحسين البنية التحتية والقدرات اللوجيستية، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية مشجعة للاستثمار، ومنها الاستقرار الاقتصادي والشفافية وسيادة القانون والتشريعات المشجعة، وتعد هذه البيئة الاقتصادية الداعمة للإنتاج والتجارة الدولية من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[٢٣٧]

---

[234] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 11.

[235] Martinez-Galan, Enrique, and Maria Paula Fontoura. Global value chains and inward foreign direct investment in the 2000s. The World Economy, 2018, p. 1٠

[236] United Nations Conference on Trade and Development. World Investment Report 2020, op.cit., p. 130٠

[237] Gereffi, Gary. Global value chains and international development policy: Bringing firms, networks and policy-engaged scholarship back in. Journal of International Business Policy, vol. 2, 2019, p. 199.

٥. يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على تطوير الاقتصاد المحلي والشركات والمؤسسات ذات الصلة، والوصول إلى التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، ونقل المعرفة التنظيمية والفنية وأساليب الإدارة المتطورة، نتيجة التفاعل المباشرمع الشركات الدولية، أومن خلال التدريب والتعلم، مما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يفضل الاقتصادات التي تتسم بالحداثة والتطور وتوافر المعرفة.[٢٣٨]

كما يتطلب الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من الشركات المحلية الالتزام بمعايير الجودة والإنتاج المرتفعة التي تفرضها الشركات الدولية، مما يوفر بيئة عمل حديثة ومتطورة وأكثر التزامًا بالمعايير الدولية، ويساعد ذلك على جذب المستثمرين الأجانب الساعيين للاستثمار في بيئة إنتاجية فعالة، وتأسيس شراكات مع كيانات محلية قادرة على تلبية متطلبات الأسواق العالمية.[٢٣٩]

ثانيًا: دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز الصادرات

تعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية نمط من أنماط التصدير، ولكنه يشير إلى التركيز على تجارة المكونات والمهام والسلع الوسيطة، وتصدير القيمة المضافة المحلية لدولة تعيد تصديرها، أو تصدير قيمة مضافة أجنبية سبق استيرادها، ومن ثم فإن تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعني زيادة الصادرات.[٢٤٠]

كما تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تعزيز الصادرات التقليدية بما تشمله من منتجات نهائية، حيث أصبحت سلاسل القيمة العالمية من محددات أنماط التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اقتصاد عالمي وثيق الترابط، حيث تشكل التجارة الدولية في المكونات والمهام والسلع الوسيطة أكثر من ٧٠٪ من إجمالي التجارة الدولية في العالم، وأصبحت المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية من العوامل المؤثرة في المنافسة العالمية، وأتاحت للدول النامية فرصة مهمة لتعزيز قدراتها التصديرية.[٢٤١]

---

[238] Amendolagine, Vito, et al. FDI, Global Value Chains, and Local Sourcing in Developing Countries. IMF Working Paper, no. WP/17/284, International Monetary Fund, Dec. 2017, p. 3

[239] Shepherd, Ben. 2015, op.cit., p. 156.

[240] Borin, Alessandro, et al. op.cit. p. 8

[241] Anani Nourredine Mensah.p. 257

ويتيح تعزيز مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية فرص مهمة لتعزيز صادرتها، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري، ودعم العملة المحلية، والوصول إلى النقد الأجنبي، ويتضح من الجدول التالي جدول رقم (١٥) انخفاض قيمة صادارت مصر من السلع والخدمات مقارنةً بمثيلتها في الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

جدول رقم (١٥) صادرات مصر ودول المقارنة في عام ٢٠٢٢م.

الدولة	قيمة الصادرات بالمليار دولار أمريكي	نسبة الصادرات إلى إجمالي صادرات العالم (٪)
العالم	٣١٥٧٨,٩٧	١٠٠
مصر	٧١,٩٣	٠,٢٣
المكسيك	٦٢٩,٧٩	١,٩٩
فيتنام	٣٨٦,٢٤	١,٢٢
الهند	٧٧٨,٠٢	٢,٤٦
تايلاند	٣٢٤,٠٢	١,٠٣
ماليزيا	٣١٣,٢٥	٠,٩٩
البرازيل	٣٨٣,١٨	١,٢١

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على بيانات:

World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at:

https://data.worldbank.org/indicator

يتبين من الجدول السابق انخفاض قيمة صادرات السلع والخدمات في مصر حيث بلغت نحو ٧١,٩٣ مليار دولار أمريكي وتعادل نحو ٠,٢٣٪ من قيمة صادرات السلع والخدمات في العالم، كما يتضح ارتفاع قيمة صادرات السلع والخدمات في كل دولة من دول المقارنة.

وقد بلغت قيمة صادرات السلع والخدمات في المكسيك نحو ٦٢٩,٧٩ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ١,٩٩٪ من قيمة صادرات العالم، وبلغت قيمتها في فيتنام نحو ٣٨٦,٢٤ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ١,٢٢٪ من قيمة صادرات العالم، وبلغت قيمتها في الهند نحو ٧٧٨,٠٢ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ٢,٤٦٪ من قيمة صادرات العالم، وبلغت قيمتها في تايلاند نحو ٣٢٤,٠٢ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ١,٠٣٪ من قيمة صادرات العالم، وبلغت قيمتها في ماليزيا نحو ٣١٣,٢٥ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ٠,٩٩٪ من قيمة صادرات العالم، وبلغت قيمتها في البرازيل نحو ٣٨٣,١٨ مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو ١,٢١٪ من قيمة صادرات العالم.

وتساعد مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز قدرتها على التصدير، وزيادة حجم وقيمة صادرتها، من خلال عدة قنوات اقتصادية، ومن أهمها:

١. تسمح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للدول النامية بالتخصص في الأنشطة الإنتاجية التي تناسب قدراتها وتعزز فرصها في استغلال ميزاتها التنافسية، دون ضرورة تطوير قدراتها الإنتاجية المحلية لأداء جميع أنشطة الإنتاج ، حيث لا تحتاج المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من الدول النامية القيام بجميع الأنشطة الإنتاجية اللازمة لإنتاج المنتج النهائي، بل يكفي تخصص الدولة في بعض الوظائف أو مشاركة الشركات المحلية كمقاولين أو موردين متخصصين في أداء مهام محددة.[٢٤٢]

٢. تسهل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الدول النامية التخلي عن اعتمادها على تصدير المنتجات الأولية غير المصنعة، والتي تتسم بإنخفاض ربحيتها في التجارة الدولية، لتصبح مصدرة للسلع المصنعة والخدمات، والتي تتميز بارتفاع ربحيتها في التجارة الدولية، وتعد الصين والمكسيك وفيتنام أمثلة على اقتصادات انتقلت من تصدير المنتجات الأولية إلى صادرات التصنيع من خلال الانفتاح والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.[٢٤٣]

٣. تساعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على زيادة تنويع الصادرات سواء جغرافيًا أو سلعيًا ويرجع ذلك إلى طبيعة سلاسل القيمة العالمية والتي تعتمد على شبكات إنتاج مجزأ، وبالتالي تتيح مشاركة عدد أكبر من البلدان كمصدرين ومستوردين وفي عدد أكبر من المنتجات، مما يساهم في تنويع الوجهات الجغرافية للصادرات من خلال تعدد الجهات المستوردة، كما يعزز تنويع المنتجات المصدرة، ويساعد تنويع الصادرات على استقرار عائدات التصدير والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.[٢٤٤]

٤. يحفز الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات الأصغر والأقل إنتاجية، من خلال توفير حوافز وفرص لتطوير قدراتها التقنية، كما تساهم

---

[242] Del Prete, Davide, et al. Global Value Chains Participation and Productivity Gains for North African Firms. Development Studies Working Papers, no. 407, Centro Studi Luca d'Agliano, Nov. 2016, p. 263.

[243] World Trade Organization, op.cit., p. 142.

[244] Guha-Khasnobis, Basudeb, and Anwesha Aditya. Export Diversification, Upstreamness and Global Value Chains: Experience of Commonwealth Member Countries. International Trade Working Paper 2020/07, Commonwealth Secretariat, 2020, p. 20.

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتعاون ضمن شبكة من الشركاء في المنبع والمصب في تعزيز تدفق المعلومات بين الشركات، ويعزز فرص التعلم، ويتيح استخدام ممارسات تجارية جديدة وتقنيات أكثر تقدمًا، مما يعزز نمو الشركات المحلية، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.[٢٤٥]

٥. تساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحسين المدخلات والسلع الوسيطة، حيث تتسم المنتجات المصنعة في الاقتصادات المغلقة بانخفاض جودتها، وبالتالي قلة أسواقها، ولكن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعزز بناء قطاع تصنيع تنافسي، خاصة مع الانفتاح على المدخلات والسلع الوسيطة المستوردة عالية الجودة.[٢٤٦]

٦. تعزز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، وتساعد استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية على زيادة صادرات هذه الدول، في ظل ما تمتلكه هذه الشركات من قدرات وإمكانات وعلامة تجارية تعزز وصولها للأسواق الدولية، وأظهرت تجربة هندوراس أن إنشاء جذب الأستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير ساهم في تطوير صناعة النسيج والملابس، مما ساعد على نمو كبير في حجم وقيمة صادراتها.[٢٤٧]

---

[245] Del Prete, Davide, et al. op.cit., p. 263.

[246] World Trade Organization, op.cit., p. 142.

[247] Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. op.cit., p. 257.

الخاتمة

تناول هذ البحث المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، المتطلبات، والأهمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة لحالة مصر، وذلك من خلال عرض جذور نشأة سلاسل القيمة العالمية، وتوضيح مفهومها وبيان الفارق بينها وبين التجارة الدولية التقليدية، وعرض عوامل صعود وانتشار سلاسل القيمة العالمية وتوضيح عناصرها، وأبعاد تحليلها، ثم تناول أهم المخاطر المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية.

كما تناول البحث الوضع الراهن لمشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية، وتحليل المقومات المتوافرة لتعزيز مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية ، والمتطلبات اللازم توافرها، سواء من حيث الأطر المؤسسية والسياسات الداعمة، أو من حيث المتطلبات المادية والبشرية ، وذلك في ضوء المقارنة بين مصر والدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

وتناول البحث الأهمية الاقتصادية لمشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية، من خلال تحليل دورها في تعزيز الإنتاج المحلي، ونشر وتطوير التكنولوجيا، وتحسين جودة حياة المواطنين، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات، وتم تدعم التحليل النظري بالمقارنة بين المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة في مصر وفي الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. أدت العديد من العوامل إلى تزايد الاهتمام العالمي بالتركيز على سلاسل القيمة العالمية كأحد أهم أنماط الإنتاج والتجارة الدولية، ومن هذه العوامل تقدم العولمة، والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتزايد المنافسة الاقتصادية.
٢. تمثل سلاسل القيمة العالمية نمط مختلف للتجارة الدولية، يركز على تجزئة مراحل الإنتاج وتوزيع المهام بين عدة دول، مما يسمح بمشاركة الدول النامية بما يلائم ميزاتها التنافسية.
٣. تختلف سلاسل القيمة العالمية عن التجارة الدولية التقليدية من خلال عدة أوجه، ومن أبرزها عبور القيمة المضافة للحدود أكثر من مرة، كما أنها تركز على التصدير وإعادة التصدير.

٤. يتكون الهيكل التنظيمي لسلسلة القيمة العالمية من أربعة عناصر رئيسية، وهى أنشطة إضافة القيمة، وسلسلة التوريد، وأسواق الاستخدام النهائي، وبيئة دعم الأعمال.

٥. يساعد تحليل هيكل المدخلات والمخرجات لسلسلة القيمة العالمية على رصد وفهم العلاقات المترابطة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر مراحل الإنتاج المتعددة.

٦. يساهم تحليل النطاق الجغرافي لسلسلة القيمة العالمية في فهم كيفية تقسيم الإنتاج مكانيًا وكيفية توزيع المهام والأنشطة عبر دول العالم.

٧. يهدف تحليل السياق المؤسسي المحلي لسلسلة القيمة العالمية إلى تحليل العوامل والاتجاهات المؤثرة في قرارات أطراف السلسلة.

٨. يجب تحديد أصحاب المصلحة في كل سلسلة قيمة عالمية، وتحليل كيفية إدارة العلاقات بين الجهات الفاعلة.

٩. يمكن للدول النامية من خلال مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية أن ترقي مشاركتها وتنتقل إلى أنشطة ذات قيمة أعلى.

١٠. يساهم تحليل تمط الحوكمة لسلسلة القيمة العالمية في فهم كيفية تنسيق وترابط الأنشطة الاقتصادية الموزعة عبر الحدود، وكيفية تنظيمها والتحكم فيها، وتحليل العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة، وخاصة العلاقات بين الشركات الدولية وبين الموردين والشركات المحلية.

١١. تتوافر لدى مصر مجموعة من المقومات المهمة لتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، ومن أهم هذه المقومات الموقع الجغرافي الفريد، وحجم القوى العاملة، والسوق المحلية الكبيرة، وتوافر ضمانات عدم التمييز ضد الاستثمار الأجنبي.

١٢. لا يتناسب الوضع الراهن لمشاركة مصر مع مقوماتها وميزاتها التنافسية، وخاصة بالمقارنة مع الدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية.

١٣. تكشف المقارنة بين مصر والدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية عن حاجة مصر إلى تطوير الأطر المؤسسية، من خلال توفير أطر قانونية داعمة، وأطر تنظيمية توفر بيئة أعمال مشجعة للاستثمار.

١٤. يتطلب تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية الداعمة، ومن أهمها الترويج المستهدف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، ودعم تدويل الشركات المحلية، وتسهيل التحالفات الاستراتيجية القائمة على الصناعات التنافسية، وتحسين مرونة سوق العمل.

١٥. توضح المقارنة بين مصر والدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية أن مصر تحتاج إلى مزيد من جهود تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات اللوجيستية.

١٦. يحتاج تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تنمية رأس المال البشري، وتحسين مخرجات التعليم، وتطوير التدريب المهني والتعليم الفني.

١٧. تساعد المشاركة الفعالة للدول النامية في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الارتقاء الصناعي، وتعزيز القيمة المضافة للتصنيع، ودعم ريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة.

١٨. توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للدول النامية العديد من فرص الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الفنية، والاستفادة من التطور التقني في الأنشطة الإنتاجية.

١٩. تساعد مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية على تحسين جودة حياة المواطنين، من خلال توفير فرص العمل المرنة التي تراعي التفاوت في المهارات، ومن خلال ارتباط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بتوفير وتحسين الخدمات العامة.

٢٠. تكشف المقارنة بين مصر والدول النامية الأكثر مشاركةً في سلاسل القيمة العالمية أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية توفر العديد من قنوات التأثير الفعال على زيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وتعزز جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، وتساعد على تعزيز الصادرات.

ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

١. يجب على مصر تطوير الأطر المؤسسية الداعمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم الحقوق القانونية وإنفاذ العقود من خلال توفير الأطر القانونية المناسبة،

ويجب توفير أطر تنظيمية مشجعة للاستثمار، والعمل على إزالة العقبات التي تصعب ممارسة الأعمال الاقتصادية والتجارية.

٢. ينبغي على الحكومة المصرية تلبية المتطلبات المادية للمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات اللوجيستية، وتشجيع الاستثمار الخاص على الاستثمار في هذه المجالات.

٣. يتعين على مصر التركيز على توفير المتطلبات البشرية لنعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال تنمية رأس المال البشري، والعمل على تأهيل القوى العاملة، وتحسين مخرجات التعليم الجامعي، وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني.

٤. يجب على الحكومة المصرية التعاون مع الهيئات والوكالات ذات الصلة بترويج الاستثمار، للعمل المشترك في مجال إبراز الفرص الاستثمارية في مصر، والتواصل الفعال مع المستثمرين الأجانب.

٥. يتعين على الحكومة المصرية الاتجاه نحو تطوير المناطق الاقتصادية وتعزيز فاعليتها في جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة الاستثمار الموجه نحو التصدير، والعمل على تسهيل التحالفات الاستراتيجية مع الشركات الدولية الرائدة، خاصة فيما يرتبط بالصناعات التنافسية.

٦. ينبغي على مصر تبني سياسات داعمة لتدويل الشركات المحلية، وتعزيز إنتاجيتها، وإعداد برامج تأهيل واعتماد للموردين المحليين، لتأهيلهم للتعاون مع الشركات الدولية الرائدة في سلاسل القيمة العالمية.

٧. يجب على مصر العمل على تحسين مرونة سوق العمل، وتوفير الحماية الكافية لحقوق العمال، ووضع استرايجية شاملة تساهم في تناسب مخرجات التعليم الجامعي والفني للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الدوريات العلمية:

- محمد عادل سيد محمد، استراتيجيات تقييم المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية، المجلة الدولية للبحوث العلمية المتقدمة والابتكار، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ص. ٨٩-١٠٣.

المواقع الإلكترونية:

١. جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات السنوية الشاملة، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة، ٢٠٢٣،متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23620

٢. جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بوابة معلومات مصر، جغرافية مصر، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.eip.gov.eg/IDSC/StaticContent/View.aspx?ID=16

٣. جمهورية مصر العربية، هيئة قناة السويس، متاح على الرابط الإلكتروني :
https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/About/WhySuezCanal/Pages/ImportanceAndAdvantages.aspx

٤. جمهورية مصر العربية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://mcit.gov.eg/ar/ICT_Strategy

٥. جمهورية مصرالعربية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قانون الاستثمار، قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، متاح على الرابط الإلكتروني :
https://www.investinegypt.gov.eg/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1.pdf

/B0%D8%8A%D9%81%D9%86%D9%AA%D8%84%D9%A7%D8%20%87%D9%A
/A3%D8%84%D9%20%A7%D8%82%D9%81%D9%88%D9%20%A9%D8%8A%D9
D8%A7%D8%84%D9%8A%D9%AF%D8%B9%D8%AA%D8%20%B1%D8%AE%D8
AA.pdf/

٦. د. إيمان مرعي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على الرابط الإلكتروني:https://acpss.ahram.org.eg/News/16491.aspx

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1. Adewole, Adebisi, and John J. Struthers, editors. Logistics and Global Value Chains in Africa: The Impact on Trade and Development. Palgrave Macmillan, 2019.
2. Elms, Deborah K., and Patrick Low, editors. Global Value Chains in a Changing World. Fung Global Institute, 2013.
3. Lopez-Acevedo, Gladys, and Raymond Robertson, editors. Stitches to Riches? Apparel Employment, Trade, and Economic Development in South Asia. World Bank, 2016.
4. Perri, Alessandro. Institutional Brokerage and the Governance of Global Value Chains: The Case of the US Apparel Industry. University of South Carolina, 2017.
5. Sawhney, Guneet Kaur. The Impact of Value Chains on Population Health Across Developing Countries. Ryerson University, 2020.
6. Taglioni, Daria, and Deborah Winkler. Making Global Value Chains Work for Development. Trade and Development series, World Bank, 2016.
7. Xin, Tong. Fragmentation of production. The International Encyclopedia of Geography, edited by Douglas Richardson et al., John Wiley & Sons, Ltd., 2017.

Journals:

1. Al-Roubaie, Amer. Building capacity for knowledge economies in the Arab world: The role of human capital. International Journal of Engineering & Technology, vol. 7, no. 4.9, 2018, pp. 55-62.
2. Amiti, Mary, et al. The Impact of the 2018 Tariffs on Prices and Welfare. Journal of Economic Perspectives, vol. 33, no. 4, American Economic Association, 2019, pp. 187-210.
3. Dubey, S. K., et al. A Brief Study of Value Chain and Supply Chain. Agriculture Development and Economic Transformation in Global Scenario, edited by S. K. Dubey et al., Sept. 2020, pp. 177-183.
4. Eckhardt, Jappe, and Arlo Poletti. Introduction: Bringing Institutions Back in the Study of Global Value Chains. Global Policy, vol. 9, Oct. 2018, pp. 5-11.
5. Fernandez-Stark, Karina, and Gary Gereffi. Global value chain analysis: a primer (second edition). Handbook on Global Value Chains, edited by Stefano Ponte et al., Edward Elgar Publishing, 2019, pp. 54-76.
6. Fonseca, Cristino Mandinga Bonfim, et al. Value Chain Analysis: Overview and Context for Development. Direct Research Journal of Agriculture and Food Science, vol. 7, no. 12, Dec. 2019, pp. 356-361.
7. Gereffi, Gary, Hyun-Chin Lim, and Joonkoo Lee. Trade policies, firm strategies, and adaptive reconfigurations of global value chains. Journal of International Business Policy, vol. 4, Springer Nature, 2021, pp. 506-522.
8. Gereffi, Gary. Global value chains and international development policy: Bringing firms, networks and policy-engaged scholarship back in. Journal of International Business Policy, vol. 2, 2019, pp. 195–210.
9. Golub, Stephen S., et al. Globalization and Country-Specific Service Links.Journal of Economic Policy Reform, vol. 10, no. 2, June 2007, pp. 63-88.

10. Handfield, Robert B., et al. Corona virus, tariffs, trade wars and supply chain evolutionary design. International Journal of Operations & Production Management, vol. 40, no. 10, Emerald Insight, 2020, pp. 1649-1660.
11. Head, Keith, and Thierry Mayer. Brands in Motion: How Frictions Shape Multinational Production. American Economic Review, vol. 109, no. 9, American Economic Association, Sep. 2019, pp. 3074-3124.
12. IGLP Law and Global Production Working Group. The role of law in global value chains: a research manifesto. London Review of International Law, vol. 4, no. 1, 1 Mar. 2016, pp. 57-79.
13. Jones, Ronald W.,and Henryk Kierzkowski. International Trade and Agglomeration: An Alternative Framework. Journal of Economics, supplement 10, 2005, pp. 1-16.
14. Kano, Liena, et al. Global value chains: A review of the multi-disciplinary literature. Journal of International Business Studies, vol. 51, 2020, pp. 577-622.
15. Kolesa, Sabina. Global Value Chains: Government Policies for Enhancing the Role of Small and Medium Enterprises in Global Value Chains – A Case Study of Slovenia. Management, vol. 13, no. 1, 2018, pp. 49-70.
16. Kumar, Dilip, and Rajeev P. V. Value Chain: A Conceptual Framework. I.J.E.M.s., vol. 7, no. 1, 2016, pp. 74-77.
17. Levy, David, and Florence Palpacuer. Global Production Networks and the Changing Corporation. The Corporation: A Critical, Interdisciplinary Handbook, edited by Grietje Baars and André Spicer, Cambridge University Press, 2017, pp. 336–345.
18. Li, Jia-En, and Young-Jun Choi. Global Value Chain Formation and Human Capital: Case of Korea and ASEAN.Journal of Korea Trade, vol. 25, no. 6, 2021, pp. 126-142,

19. Mariotti, Sergio. A warning from the Russian–Ukrainian war: avoiding a future that rhymes with the past. Journal of Industrial and Business Economics, vol. 49, Springer Nature, 2022, pp. 761-782.
20. Markus, Stanislav. Long-term business implications of Russia's war in Ukraine. Asian Business & Management, vol. 21, 2022, pp. 483-487.
21. Martinez-Galan, Enrique, and Maria Paula Fontoura. Global value chains and inward foreign direct investment in the 2000s. The World Economy, 2018, pp. 1-22.
22. Orhan, Ebru. The Effects of the Russia - Ukraine War on Global Trade. Journal of International Trade, Logistics and Law, vol. 8, no. 1, 2022, pp. 141-146.
23. Pache, Gilles. The Invasion of Ukraine by Russian Troops: A Violent Shock for Supply Chains. Strategic Management Quarterly, vol. 10, no. 1, June 2022, pp. 1-8.
24. Park, Yeonkyeong, and Rafiq Dossani. Port Infrastructure and Supply Chain Integration under the Belt and Road Initiative: Role of Colombo Port in the Apparel Industry in South Asia. Transportation Research Procedia, vol. 48, 2020, pp. 307-326.
25. Ponte, Stefano, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. Introduction to the Handbook on Global Value Chains. Handbook on Global Value Chains, edited by Stefano Ponte, et al., Edward Elgar Publishing, 2019, pp. 1-27.
26. Ponte, Stefano, Timothy J. Sturgeon, and Mark P. Dallas. Governance and power in global value chains. Handbook on Global Value Chains, edited by Stefano Ponte, et al., Edward Elgar Publishing, 2019, pp. 120-137.
27. Rigo, Davide. Global value chains and technology transfer: new evidence from developing countries. Review of World Economics, vol. 157, 2021, pp. 271–294.
28. Roscoe, Samuel, et al. Redesigning global supply chains during compounding geopolitical disruptions: the role of supply chain logics. International Journal of

Operations & Production Management, vol. 42, no. 9, Emerald Insight, 2022, pp. 1407-1434.

29. Seabrooke, Leonard, and Duncan Wigan. The governance of global wealth chains. Review of International Political Economy, vol. 24, no. 1, 2017, pp. 1-29.
30. Shepherd, Ben. Global Value Chains, Technology Transfers and Innovation. Global Value Chains in ASEAN: An ESCAP-ARTNeT Study, edited by Mia Mikic, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2015, pp. 241-256.
31. Simatupang, Togar M., et al. The Emergence of Value Chain Thinking. International Journal of Value Chain Management, vol. 8, no. 1, 2017, pp. 40-57.
32. Song, Jian, and Jing Wang. Has Global Division of Labor Increased Markup of Chinese Enterprises? China Finance and Economic Review, vol. 9, no. 2, 2021, pp. 67–88.
33. Vogiatzoglou, Klimis. International Production Sharing and Export Development: An Examination for China and Vietnam. Journal of Asian Development, vol. 3, no. 2, 2017, pp. 196-212.
34. Wu, Lamei, et al. Human Capital Expansion and Global Value Chain Upgrading: Firm-level Evidence from China. China & World Economy, vol. 29, no. 5, 2021, pp. 28–56.
35. Zamora, Elvira A. Value Chain Analysis: A Brief Review. Asian Journal of Innovation and Policy, vol. 5, no. 2, 2016, pp. 116-128.
36. Zeng, Ka, and Wei Liang. Introduction: trade wars past and present: causes, dynamics and consequences. Research Handbook on Trade Wars, Edward Elgar Publishing, 2022, pp. 1-25.

37. Zhang, Fuqiang, et al. Evolution of Operations Management Research: from Managing Flows to Building Capabilities. Production and Operations Management, vol. 29, no. 10, Wiley Online Library, Oct. 2020, pp. 2219-2229.

Working papers:

1. Amendolagine, Vito, et al. FDI, Global Value Chains, and Local Sourcing in Developing Countries. IMF Working Paper, no. WP/17/284, International Monetary Fund, Dec. 2017.
2. Antras, Pol, and Davin Chor. Global Value Chains. NBER Working Paper, no. 28549, National Bureau of Economic Research, Mar. 2021.
3. Bai, Jie, et al. Quid Pro Quo, Knowledge Spillover, and Industrial Quality Upgrading: Evidence from the Chinese Auto Industry. NBER Working Paper, no. 27644, National Bureau of Economic Research, 2022.
4. Banh, Hang T., et al. Global Value Chains and Productivity: Micro Evidence from Estonia. IMF Working Paper, no. WP/20/117, International Monetary Fund, July 2020.
5. Benton, Tim G., et al. The Ukraine war and threats to food and energy security: Cascading risks from rising prices and supply disruptions. Chatham House, Apr. 2022.
6. Borin, Alessandro, et al. Economic Consequences of Trade and Global Value Chain Integration: A Measurement Perspective. Policy Research Working Paper, No. 9785, World Bank, Sep. 2021.
7. Brun, Jean-François, and Sèna Kimm Gnangnon. Does Trade Openness contribute to driving Financing Flows for Development? WTO Staff Working Paper, no. ERSD-2017-06, World Trade Organization, 7 Mar. 2017.

8. Chongvilaivan, Aekapol. Thailand's 2011 Flooding: Its Impact on Direct Exports, and Disruption of Global Supply Chains. ARTNeT Working Paper Series, no. 113, ESCAP, May 2012.
9. Dallas, Mark, et al. A Typology of Power in Global Value Chains. Working Paper in Business and Politics, no. 92, Copenhagen Business School, 2017.
10. De Backer, Koen, et al. The links between global value chains and global innovation networks: an exploration. OECD Science, Technology and Innovation Policy Papers, no. 37, OECD Publishing, Apr. 2017.
11. Del Prete, Davide, et al. Global Value Chains Participation and Productivity Gains for North African Firms. Development Studies Working Papers, no. 407, Centro Studi Luca d'Agliano, Nov. 2016.
12. Fernandes, Ana, Hiau Looi Kee, and Deborah Winkler. Determinants of Global Value Chain Participation: Cross-Country Evidence. CESifo Working Paper No. 8270, CESifo, May 2020.
13. Frederick, Stacey. Combining the Global Value Chain and global I-O approaches. Discussion paper, International Conference on the Measurement of International Trade and Economic Globalization, Aguascalientes, Mexico, 29 Sep. – 1 Oct. 2014.
14. Guha-Khasnobis, Basudeb, and Anwesha Aditya. Export Diversification, Upstreamness and Global Value Chains: Experience of Commonwealth Member Countries. International Trade Working Paper 2020/07, Commonwealth Secretariat, 2020.
15. Hing, Vutha, et al. Human Capital and Participation in Global Value Chains: Evidence from Small and Medium-Sized Enterprises in Indonesia. ADBI Working Paper 1142, Asian Development Bank Institute, 2020.

16. Jiang, Kun, et al. International Joint Ventures and Internal Technology Transfer vs. External Technology Spillovers: Evidence from China. NBER Working Paper, no. 24455, National Bureau of Economic Research, Mar. 2018.
17. Jones, Lin, Meryem Demirkaya, and Erika Bethmann. Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches. Journal of International Commerce and Economics, U.S. International Trade Commission, Apr. 2019.
18. Kowalski, Przemyslaw, et al. Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies. OECD Trade Policy Papers, no. 179, OECD Publishing, 1 Apr. 2015.
19. Kummritz, Victor, et al. Economic Upgrading through Global Value Chain Participation: Which Policies Increase the Value Added Gains? Policy Research Working Paper, no. 8007, World Bank Group, Mar. 2017.
20. Lim, Aik Hoe, et al. Trade and Sustainable Development Goals (SDGs): How Can Trade in Education Services Contribute to the SDGs?ADBI Working Paper, no. 697, Asian Development Bank Institute, Mar. 2017.
21. Meng, Bo, et al. Are global value chains truly global? A new perspective based on the measure of trade in value-added. IDE Discussion Paper, no. 736, Institute of Developing Economies, JETRO, Jan. 2019.
22. Mistura, Federico, and Caroline Roulet. The Determinants of Foreign Direct Investment: Do Statutory Restrictions Matter? OECD Working Papers on International Investment, OECD Publishing, Paris, 2019.
23. Moran, Theodore H. Foreign Investment and Supply Chains in Emerging Markets: Recurring Problems and Demonstrated Solutions. Working Paper, no. 14-12, Peterson Institute for International Economics, Dec. 2014.

24. Nag, Biswajit. Trade and Trade Policy Analysis for the Post Covid-19 Recovery. Capacity Building Workshop, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 7-10, Bangkok, Thailand, Dec. 2021.
25. Qiang, Christine Zhenwei, Yan Liu, and Victor Steenbergen. An Investment Perspective on Global Value Chains. World Bank, 2021.
26. Sampson, Thomas. Technology transfer in global value chains. Centre for Economic Performance Discussion Paper, no. 1826, Feb. 2022.
27. Shepherd, Ben. Global Value Chains and Developing Country Employment: A Literature Review. OECD Trade Policy Papers, no. 156, OECD Publishing, 14 May 2013.
28. Van Assche, Ari. Trade, investment and intangibles: The ABCs of global value chain-oriented policies. OECD Trade Policy Papers, no. 242, OECD Publishing, 2020.
29. Zeng, Douglas Zhihua. Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience. PEDL Synthesis Paper Series No. 1, PEDL / CEPR, 2016.

Reports:

1. Bamber, Penny, et al. Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains - Update. OECD Trade Policy Paper No. 160, OECD Publishing, 2013.
2. Cusolito, Ana Paula, et al. Inclusive Global Value Chains: Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low-Income Countries. Directions in Development, World Bank, 2016.
3. Dihel, Nora, and Arti Grover Goswami. Internationalizing Sub-Saharan Africa's Education and Health Services. World Bank, 2016.

4. Farole, Thomas, and Deborah Winkler, editors. Making Foreign Direct Investment Work for Sub-Saharan Africa: Local Spillovers and Competitiveness in Global Value Chains. Directions in Development, World Bank, 2014.
5. Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. Global Value Chain Analysis: A Primer. 2nd ed., Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness, July 2016.
6. Labory, Sandrine, and Patrizio Bianchi. Building, Embedding and Reshaping Global Value Chains. OECD, 2018. Background paper for the OECD/EC Workshop Series, Broadening Innovation Policy: New Insights for Regions and Cities, 2018.
7. Lund, Susan, et al. Risk, resilience, and rebalancing in global value chains. McKinsey Global Institute, Aug. 2020.
8. United Nations Conference on Trade and Development. World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. United Nations, 2020.
9. (UNIDO) United Nations Industrial Development Organization, Global Value Chains and Industrial Development: Lessons from China, South-East and South Asia. United Nations Industrial Development Organization, 2018.
10. World Trade Organization, Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World: Global Value Chain Development Report 2019, World Trade Organization, et al., 2019.

Electronic sites:

1. Blanchard, Emily. Trade Wars in the Global-Value-Chain Era, 20 June 2019, Available at: https://cepr.org/voxeu/columns/trade-wars-global-value-chain-era
2. UNCTAD, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, Statistics, Data Center, Available at: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/
3. UNIDO, United Nations, Industrial Development Organization, UNIDO Statistics Portal, Available at: https://stat.unido.org/

4. World Bank Group, Doing Business, Doing Business Data, Available at: https://archive.doingbusiness.org/en/data
5. World bank, The World Integrated Trade Solution (WITS), Available at: https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en
6. World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator
7. World Justice Project, Rule of Law Index Global 2022, Available at: https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2022/